أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة
أىّ مستقبل؟

د. حمدى عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الناشر

مكتبة مدبولى

مكتبة مدبولى

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ – فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

البريد الإلكترونى :

WWW.madboulybooks.cominfo@madboul

ybooks.com

الكتاب : أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أى مستقبل؟

تأليف : د. حمدى عبد الرحمن

الغلاف للفنان : محمود الهندى

رقم الإيداع : ٢٠٠٦/٢٢١٢٢

الترقيم الدولى : 977-208-674-3

القطع : ١٧ × ٢٤سم

الطبعة الأولى ٢٠٠٧م

الآراء الواردة فى هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر

الإهداء

إلى :

رفيقة الدرب التى تعطى دوماً بلا حساب ،

وتغمر حياتنا بالحب والحنان

فاستحقت أن تكون حقاً إيمان ! .

أنا أفريقيا(*)

للشاعر: وليم براونى

أنا أفريقيا،

اكتسيت لون الليل

التهمت الأسى وتربيت فى أحضانه

أعرف مداعبة الأسى

وصفعة البؤس.

تحملت

مجاعة أفريقيا،

وها أنا ذا بقلب محترق،

وهامة مرتفعة،

أحاور القلب المتوجع،

وبلهفة أترقب أصوات أنين

من لا صوت لهم.

نبضات قلبى هدير الطبول

عضلاتى فى صلابة الأسفلت، لكننى

أنا جمال أفريقيا المندفع.

قدماى تسيران حافيتين

إلى السوق المفتوح،

(*) William Browne, I am Africa, Phylon, Vol 16. No. 4, 1955, p 226.

وعند شروق الشمس أكون الغراب النحيل

أنشب أظافرى وأعتصر

لحم الموت الذى آلف.

أنا المغلوب

لكننى فى قلبى أنا الغالب،

أنا الشمس البرية، والغابة هى روحى.

أنا ابن العالم

أنا دقات الطبول،

أنا أفريقيا.

طبقا لأحد الأمثال الشعبية السائدة فى ثقافة الكيكويو فإنه "إذا تصارع فـ
فيلان فإن الحشائش من تحت أقدامهما هى التى يلحقها الضرر البالغ" و
ينطبق هذا المثل أيضا فى حالة الصداقة أو اللهو إذا مـا كان هذان الفيلان يل
و يعبران عن سعادتهما. النتيجة واحدة هى أن الضرر واقع لا محالة على ش
آخر. و عادة ما يشار إلى هذا المثل عند الحديث عن أفريقيا وعلاقتها بال
الدولى منذ القرن الخامس عشر الميلادى.

و يلخص المفكر الكينى على مزروعى هذه العلاقة غير المتكافئة و التى قا
على أساس نهب و استنزاف ثروات أفريقيا و ذلك من خلال مقالة له بعن
«من سفينة الرقيق إلى السفينة الفضائية: أفريقيا بين التهميش والعولمة»[1].

و على أن هذا العنوان يحمل معنى التحقيب التاريخى لتطور النـ
الأوروبى لموارد القارة المختلفة. لقد ساهمت أفريقيا والشعب الأفريقى
الثورة العلمية والتكنولوجية التى حققها الغرب . والتر رودنى كَانَ مهتما بـ
الإجابة على التساؤل كيف أعاقتْ أوروبا تطوير وتنمية أفريقيا. بيد أنه كـ
هناك قصّة كبيرة أخرى ... قصّة كيف أسهمت أفريقيا فى تقدم ونهضة أورو

كُلّ خطوة فى مساهمة أفريقيا فى تطويرِ الغرب كَانتْ فى حد ذاتها تشـ
مرحلة فى تاريخ العولمة. ويقسم مزروعى هذه المراحلِ على النحو التالى:

عصر أولوية عنصر العمل عندما كَانَ عمل أبناء وبنات أفريقيا ضرو
وحاسما لتحقيق الانطلاقة الصناعية فى الغرب. ساعدتَ سفينة الرقيق
تصدير الملايين إلى الأمريكتينِ للمساعدة فى الثورة الزراعية فى الأمريكـ
والثورة الصناعية فى أوروبا بشكل متزامن. لقد كانت عملية اقتلاع الشعو

Ali Mazrui,From Slave Ship to Space Ship: Africa Between Marginalization And Globalization, African Studies Quarterly, Volume 8, Issue 3, Spring 2006.

السوداء من أوطانها من أجل خدمة الرأسمالية الغربية
الناشئة.

فى عصر التوسع الإقليمى، تخلى الغربَ عن سفنَ الرقيق إلى الأبد وأطلقَ القوارب المُسلَّحة عوضا عنها. لقد كَانَ ذلك بداية عصر دبلوماسيةِ القارب المُسلَّح والإمبريالية.

توقَّفَ الغربُ عن تَصدير أبناء وبنات أفريقيا واستعمر أفريقيا نفسها. **دبلوماسية القارب المسلح والإمبريالية** كانت تَمثل الجانب القبيح للعولمة. فالحصول على المواد الأولية اللازمة للقطاعات الصناعية الغربيةِ أصبح يمثل إغراء رئيسيا.

ثمّ جاءَ عصر الأولوية الاستخراجية .أصبحتْ معادنُ أفريقيا المساهم الأكبر فى الاقتصاديات و التقنية الغربية. كَانَ اليورانيوم المستخرج من الكونغو البلجيكية جزءاَ مهما فى مَشروعِ مانهاتن الأصلى الذى أنتج القنابل الذرّيةَ الأولى. المعادن الأخرى، مثل الكوبالت، أصبحَ لا غنى عنها للمحركات النفّاثة. وفى فترة معينة كانت أفريقيا تَمتلك (٩٠ ٪) مِن احتياطيات العالم المعروفَة من الكوبالت، وأكثر من(٨٠ ٪) من الاحتياطيات العالميةِ لمعدنِ الكروم، ونصيباً عالياً من البلاتينِ والماسِ الصناعى.

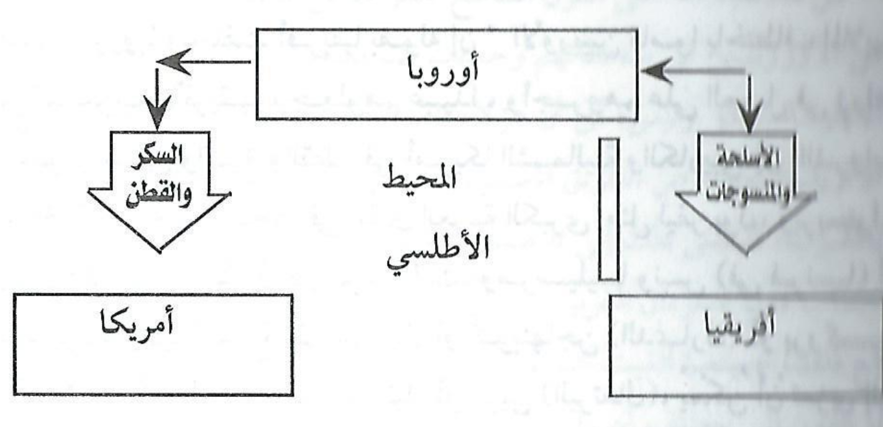
ولنتابع هذه المراحل السالفة الذكر بشىء من التفصيل:

- **مرحلة الاسترقاق: (سفينة الرقيق)**:

فى البداية وصل البرتغاليون إلى سواحل أفريقيا الغربية و أقاموا عددا من القلاع و الحصون بها حيث مارسوا من خلالها تجارة مربحة فى الذهب و العاج ثم العبيد و لا سيما خلال القرن السابع عشر.

على أن تجارة العبيد قد ازدهرت بعد ذلك و اشترك فيها الهولنديون والبريطانيون و الفرنسيون إلى جانب البرتغاليين بالطبع. و كان يطلق على هذه

مثلثيا للتبادل، فقد كان التجار الأوروبيون يأتون بالأسلحة و الملابس و يبادلونها بالذهب و العاج أولاً ثم العبيد بعد ذلك. و فى المرحلة الثانية تم نقل العبيد إلى العالم الجديد عبر المحيط الأطلسى و ذلك للعمل فى الزراعة. و أخيرا يعود التجار الأوروبيون بعد أن يحملوا سفنهم بالمحاصيل الزراعية و يبيعونها لدى عودتهم إلى أوروبا.



و طبقاً لبعض الإحصاءات فقد تم نقل نحو (١٥) مليون أفريقى من أوطانهم و ترحيلهم كعبيد إلى أمريكا و ذلك على مدى نحو أربعة قرون. و إذا أخذنا بعين الاعتبار قسوة المعاملة و سوء أحوال الرحلة لأدركنا أن عددا كبيرا من الأفارقة قد لقوا حتفهم إما قبل الوصول إلى السواحل الأمريكية أو على متن السفن التى تمخر عباب الأطلسى. و هو ما يعنى عظم الخسارة البشرية التى عانت منها أفريقيا و التى يقدرها البعض بنحو (٤٠) مليون نسمة[٢].

(٢) لا توجد إحصاءات دقيقة حول إجمالى عدد العبيد الذين نقلوا إلى العالم الجديد. ولكن المتفق عليه أن حركة تجارة الرقيق تمثل أكبر عملية نقل للسكان من قارة إلى أخرى شهدها التاريخ. انظر فى ذلك: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مسألة الرق فى أفريقيا: بحوث ودراسات، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩، ص ٥١ وما بعدها.

هنا تكمن المحطة الأولى فى تاريخ النهب الغربى لأفريقيا. إنها محطة "سفينة العبيد" التى أسهمت فى تنمية العالم الجديد و ساعدت على تحقيق دولة الرفاهية فى المجتمع الغربى. و فى المقابل أدت هذه الحركة التجارية إلى إلحاق الضرر البالغ بموارد القارة البشرية بالإضافة إلى إشعال نار الفتنة و الحروب القبلية الأمر الذى أصاب النظم الاجتماعية فى أفريقيا بهزات عنيفة(٣).

ويصف أحد الكتاب العملية التاريخية السابقة الذكر والتى من خلالها تقدمت أوروبا وتخلفت أفريقيا بقوله إن " الأوربيين قاموا باختطاف الملايين من الشعوب الأفريقية وجعلوهم عبيداً ، وأجبروهم على العمل فى زراعةَ السكّر والشاى والتبغ والقطنِ فى أمريكا الشمالية والكاريبى. إن الثروات الضخمة التى جناها التجار فى المُدنِ الغربية الكبرى مثل ليفر بول، وبريستول، ولندن (فى بريطانيا) أو باريس،و نانت، ومرسيليا ونبس (فى فرنسا) أَو أمستردام وميدلبيرغ (فى هولندا) أو كوبنهاجن (الدنمارك) أو بروكسيل (بلجيكا) أو أشبيلية ومدريد (إسبانيا) أو ليزين (البرتغال)، يُمْكِنُ أَنْ تعزى إلى "تجارة المثلث الذهبى" -أى الأرباح الناتجة عن استجلاب العبيدِ مِنْ أفريقيا؛ وأرباح تجارة الشاى والسُكّرِ والتبغِ والقطنِ مِنْ أمريكا الشماليةِ والكاريبى؛ وأخيراً الأرباح المحققة مِنْ السلعِ المصنّعة والتى تم تصديرها مِنْ أوروبا إلى الأسواق العالمية، بما فيها الأفريقية. وفى المقابل عانت أفريقيا من الركود والتخلف "(٤).

وعليه يجب أنْ يُدركَ الجميع – بمن فيهم الأفارقة أنفسهم ، أنّ الفوضى

---

(٣) لقد بدأ زعماء القبائل الأفريقية بالتخلص من المجرمين والأشخاص غير المرغوب فيهم ببيعهم كعبيد لكن حيثما زاد الطلب على شراء المزيد من العبيد سهلوا عمل (الجلابة) والوسطاء من خلال اصطياد الشباب الأقوياء وبيعهم لهم.

(4) Cameron Duodu, Why do they neglect Africa so much? ; New African; 02-01-2005. P.10.

الاقتصادية التى تعانى منها أفريقيا اليوم لم توجد بالصدفة. لقد استغل ال
أفريقيا لتحقيق نهضته الاقتصادية، فحصل على مواردها الأولية بأبـ
الأسعار. ثمّ حولّ هذه المواد الأولية الرخيصة إلى السلعِ المصنّعة الغالية و
ذلك باعها إلى مناطق العالم الأخرى بما فيها أفريقيا محققا أرباحاً طائلة.

• مرحلة الاستعمار

من الملاحظ أنه حتى القرن التاسع عشر تعامل التجار البرتغاليون، وغيـ
من الأوروبيين فى محطاتهم وحصونهم التجارية الساحلية مع الوسـ
الأفارقة بشكل رئيس؛ أى أن هؤلاء التجار نجحوا فى تحويل طريق التـ
الأفريقية بعيداً عن الطريق المعهود عبر الصحراء، والذى كان يربط أفر
بالغرب، أفضى ذلك إلى تدعيم قوة، وثورة الدول الساحلية، وذلك
حساب دول السودان الغربى. بيد أن هذا النمط من التجارة الساحلية بدأ يـ
مع ذلك، حينما ألغيت تجارة الرقيق، وأضحى المستكشفون والإرساليـ
يرحلون إلى مختلف أصقاع القارة، وهو الأمر الذى أدى فى نهاية المطاف
بناء إمبراطورية أوروبية فى أفريقيا؛ فخلال النصف الثانى من القرن التـ
عشر تدافع البريطانيون، والفرنسيون، والهولنديون، والبرتغاليون، وغيرهم
الأوروبيين من أجل بسط هيمنتهم الاقتصادية والتجارية فى أفريقيا، وقد
هؤلاء بناء الحصون والقلاع، ولا سيما على طول سواحل غرب أفريقـ
وذلك بهدف حماية مصالحهم التجارية وتنميتها.

وثمة مجموعة من العوامل التى أسهمت فى التعجيل بعملية التكـ
الاستعمارى على أفريقيا: من بينها طموح الملك (ليوبولد الثانى) ملك بلجـ
فى بناء إمبراطورية له تشمل منطقة حوض الكونغو، وقيام ألمانيا بـ
الكاميرون، وشرق أفريقيا، وجنوب غرب أفريقيا وتوجولاند؛ وعليه فقد
المستشار الألمانى بسمارك فى عام (١٨٨٤م) إلى عقد مؤتمر دولى لتخفيف

التنافس بين الدول الأوروبية فى أفريقيا، وقد انتهى هذا المؤتمر إلى وضع قواعد عامة لتأسيس مناطق الهيمنة التجارية. على أن هذا المؤتمر باعترافه بقيام دولة (الكونغو الحرة) قد أعطى كلاً من فرنسا، وبريطانيا الحافز لتوسيع مجال سيطرتهما من خلال إنشاء مستعمرات ومحميات جديدة، وليس بخافٍ أن أساس الحدود بين هذه المستعمرات كان مصطنعاً لا يتفق وحقائق الأوضاع الجغرافية والديموغرافية، والاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأفريقية؛ إذ إنه خطط بشكل تعسفى، وبما يخدم المصالح الاستعمارية؛ وعلى ذلك فقد تم تقسيم إقليم (باكونجو) بين الكونغو الفرنسية والكونغو البلجيكية وأنجولا.

وقد اعتقد كثير من الأفارقة فى بداية المرحلة الاستعمارية أن توقيع المعاهدات مع الأوروبيين: هو نوع من التحالف، أو تدعيم أواصر الصداقة أكثر من كونه عملاً من أعمال الاحتلال والسيطرة؛ وعليه فإن ممالك أفريقية مثل: (التيف، وبورتو نوفو، ودوالا) دخلت فى اتفاقات مع دول أوروبية، وقد اشتكى ملوك هذه الأمم الأفريقية بمرارة، حينما انتهكت هذه الاتفاقات، وربما أثرت الشعارات التى رفعها الأوروبيون لتغطية أهدافهم الاستعمارية الحقيقية على وجود هذا الاعتقاد الزائف، ويطرح (جومو كينياتا) بُعداً آخر لسوء الفهم الذى واكب بدايات عملية تخاطف أفريقيا؛ حيث يؤكد أن «شعب الكيكويو أعطى الأوروبيين حقوق البناء، والإقامة فى مناطق مثل: داجورتى، وفورت سميث، وغيرها، دون أن يكون لديهم أدنى فكرة عن النوايا الحقيقية الكافية خلف قوافل التجارة؛ إذ اعتقد هؤلاء أن الأمر ليس مجرد عمل تجارى وحسب، إنهم لم يدركوا أن هذه الأماكن استخدمت للإعداد من أجل انتزاع هذه الأراضى، لقد أقاموا علاقات ودية مع الأوروبيين، وأمدّوهم بالطعام اللازم لقوافلهم، وكانوا يسلمون بأن هؤلاء المغامرين البيض عائدون لا محالة إلى بلادهم؛ إذ لا يعقل أن يستوطنوا بشكل دائم أرضاً أجنبية؛ فسرعان

... بعد فراغهم من بيع ما لديهم من سلع، ويدفع... العودة إلى العيش بين ظهرانى أهليهم، وعشيرتهم».

وأياً كان الأمر فإن القوى الأوروبية المختلفة التى تدافعت على أفريقـ... (خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر لتأسيس مستعمراتها) قد نظرت إ... نفسها على أنها تحمل مشعل الحضارة والمدنية إلى جميع مناطق العـ... المتخلف، على أن (والتر رودنى) يكشف عن حقيقة استعمار أفريقيا، ويرى... السبب الرئيس لتخلفها؛ إذ يرى أن «الاستعمار لم يكن مجرد نظام للاستغلا... ولكنه نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم، ويعتبر ذ... من وجهة نظر أفريقيا بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل أفريقى بموا... أفريقيا، ويعنى فى الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية نفس... التى أحدثت التخلف بأفريقيا».

ويمكن القول بصفة عامة: إن القوى الاستعمارية الأوروبية جميعها تدافع... على أفريقيا؛ بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية، وهى العملية التى أط... عليها فى نهاية القرن التاسع عشر اسم «التكالب الاستعمارى على أفريقـ... The Scramble for Africa، ومع اختلاف النظم والسياسات الاستعمارية ف... ثمة مجموعة من الملامح العامة مثلت قاسماً مشتركاً للحركة الاستعمارية... أفريقيا، لعل من أبرزها(٥):

١ - أن جميع الدول الاستعمارية رفعت شعار الأبوية السياسية ...litical Paternalism ؛ أى أنها جاءت إلى أفريقيا من أجل مهمة عالمية حضارية، وهـ...

---

(5)George E. Brooks, Eurafricans in Western Africa: commerce, social status, gender and religious observesity from the eighteenth century, James Currey, Oxford and Ohio University Press, Athens, USA,2003 and for the same author, Landlords and strangers: ecology, society and trade in Western Africa, 1000-1630, Indiana University Prees, Westview Prees, Boulder, 1993.

تعضيد هذا الاعتقاد، لقد نشرت إحدى البعثات التبشيرية بياناً حماسياً لأعضائها فى إحدى جرائد ساحل الذهب جاء فيه: «إلى الأمام يا جنود المسيح حيث بلاد الكفر والوثنية، كُتُب الصلوات فى جيوبكم ما هى إلا بنادق فى أيديكم، خذوا البشرى السعيدة حيث أماكن التجارة، انشروا الإنجيل مع البندقية!».

وحينما تحولت المحميات الأفريقية إلى مستعمرات فإن الدول الأوروبية لم تأخذ هذا الشعار بمحمل الجد؛ حيث أفصحت عن وجهها الحقيقى فى استغلال ثروات وخيرات القارة الأفريقية، ويبدو أن فرنسا كانت أكثر الدول الأوروبية جدية فى رفع هذا الشعار؛ ففى وقت مبكر من عام (١٨٨٤م) تمّ تأسيس الأليانس فرانسيز أو (التحالف الفرنسى) كأداة للهيمنة التعليمية الثقافية، وقد دعمته الحكومة الفرنسية، على أن الفرنسيين ركّزوا فى الواقع على انتقاء أقلية صغيرة من الأفارقة يمكن إخضاعها بالكامل لعملية الاستيعاب الثقافى؛ كى تصبح مؤهلة لمساعدة فرنسا فى إدارة المستعمرات الشاسعة التى تمتلكها فى أفريقيا.

٢ - إن الحركة الاستعمارية فى أفريقيا واجهت ـ بعد انكشاف أهدافها الحقيقية ـ مقاومة عنيفة من الأفارقة؛ ففى غرب أفريقيا لم يتمكن الاحتلال الفرنسى من التوسع عبر غامبيا، وكازامانس بعد القضاء على مقاومة مامادو لامين (١٨٨٥م -١٨٨٧م) كما أن (شعب آبى) فى شرقى ساحل العاج عبّر عن مقاومته للاحتلال بشكل بطولى استمر نحو (٢٧) عاماً خلال الفترة (١٨٩١ـ ١٩١٨م)، وفى شرق أفريقيا اندلعت ثورة الماجى ماجى عام (١٨٩٠م)، وقد شاركت فى هذه الحركة الشعبية جماعات شتى من بينها العرب، والسواحيلى، أضف إلى ذلك أن السوزو، والزولو (بزعامة شاكا)

أعوام الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

٣ - لقد أفضت عملية التدافع الأوروبى على احتلال أفريقيا إلى ظاهرة الدولة الحديثة؛ إذ سعت الدولة الأوروبية إلى وضع أسس الس الاستعمارية فأنشأت الهياكل الإدارية، والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق الغرض، ومنْ ثمّ فإن الدولة الأفريقية المعاصرة فى معظم الحالات، هى استعمارى؛ أى أن أساسها مصطنع، ولا تعبّر عن واقع اجتماعى، واقتصا وسياسى وفقاً لمفهوم الدولة القومية؛ فالإقليم وهو وعاء الدولة ليس إلا الجديد لمستمد من السلطة الاستعمارية فى إطار منظومة توازن القوى حكمت عملية تخاطف أفريقيا، ومجتمع الدولة يموج بالعديد من الجماع المتمايزة فى ثقافتها ولغاتها وأديانها، ومِنْ ثَمّ انتفت إرادة التعايش الجماعى سياق هذه الدولة المصطنعة؛ ولذلك فإن ظاهرة الدولة الأفريقية التى أنش الاستعمار: هى تعبير قانونى أكثر من كونها حقيقة واقعية واجتماعية.

٤ - ارتبط بمحاولات الدولة الأوروبية الاستعمارية خلق الهياكل الإد والبنى الأساسية السابق الإشارة إليها ظهور دولة مصطنعة rtificial State وبحدود مصطنعة، لقد رسمت حدود المستعمرات على خرائط فى أوروب يتمشى مع المصالح الاستعمارية، ومِنْ ثَمّ فإنها لم تراع الظروف الطبيع والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية؛ ولذلك فإن مشكلات الحد الأفريقية تعتبر من مواريث الحكم الاستعمارى.

٥ - أدى الغزو الاستعمارى لأفريقيا إلى تنامى الروح الوطنية الأفريق فمنذ المراحل الأولى لغزو القارة عبّرت روح المقاومة الوطنية الأفريقية ع نفسها دائماً، ودون انقطاع تحت أشكال مختلفة، جانبها التوفيق أحياناً، ول غموض الرؤية أحياناً أخرى، ولكنها بقيت متأججة، حتى عاد لأفريق

من انعدام الشعور الوطنى لدى الأفارقة.

أيا كان الأمر فإن الحكم الاستعمارى فى أفريقيا كانت له جوانب سلبية عديدة، كما أن المآسى المترتبة عليه أكثر من أن تحصى، يكفى أن نذكر على سبيل المثال أنه فى عام (١٩٠٥م) قام اثنان من رجال الإدارة الاستعمارية الفرنسية بنسف عامل أفريقى بالديناميت فى مدينة برازافيل لمجرد اللهو والتسلية، ومع ذلك يذكر بعضهم أن ثَمّة جوانب إيجابية للاستعمار فى أفريقيا، ومن ذلك على سبيل المثال: ضبط الصراعات القبلية، وتأسيس إطار للوحدة الأفريقية، وبناء شبكات الطرق الممهدة، وخطوط السكك الحديدية، والموانئ، وغيرها من أركان البنية الأساسية، مثل: إقامة المدارس، والمستشفيات، والكنائس، والسيطرة على أمراض الماشية من خلال استخدام التحصينات البيطرية اللازمة.

رد الفعل الأفريقى تجاه الهيمنة الغربية:

عانى أفريقيو الشتات من عنصرية الغرب الظالمة و لا سيما فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. و كان رد الفعل على سياسات و ممارسات الاضطهاد و التمييز العنصرى الذى عانى منه الأفارقة فى أوروبا و القضاء الغربى عموما هو رفع شعار الجامعة الأفريقية لكى تكون حركة اجتماعية وسياسية تؤكد على قيمة الهوية الأفريقية و الاعتزاز بها [٦].

ربما يعزى الفضل إلى الدكتور إدوارد بلايدن Edward Blyden باعتباره أول

(6) Eddy Maloka, ed, A United states of Africa?, Pretoria Institute of South Africa, 2001 Christel N. Temple, Literary Pan-Africanism: History, Contexts, and Criticism, Carolina Academic Press, Decembre 30, 2004. and P. Olisanwuche Esedebe, Pan-Africanism: The Idea and Movement, 1776-1991, Howard University Press 2nd edition, June 1994.

ليبيريا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر و ذلك قبل اكتمال حلقات التكالب الاستعمارى على أفريقيا. و تركز رؤية بلايدن على تفرد و خصوصية الجنس الأفريقى. يقول فى ذلك:

"ينبغى على الأفريقى أن يطور طرق حياته و معيشته بنفسه... ينبغى أن

(٧) إدوارد ويلموت بليدين (١٨٣٢-١٩١٢) معلم ورجل دولة ليبيري. ويعد من أوائل الذين وضعوا أسس القومية الأفريقية في غرب أفريقيا. ولد في سانت توماس، بجزر فيرجن، في أغسطس ١٨٣٢ لأبوين مثقفين وقد قرّر في بداية حياته أنْ يُصبحَ رجل دين فذهب إلي الولايات المتحدة في مايو ١٨٥٠ وأراد دُخُول كليَّة لاهوتية لكنها رُفِضتْ بسبب جنسه. وفي يناير ١٨٥١ هاجر إلي ليبيريا.
واصل تعليمه الرسمي في مدرسة ألكساندر العليا، بمونروفيا.، وبالرغم من أنه اعتمد على نفسه في التعلم، فإنه يعد مؤرخًا وعالم اجتماع. وقد عمل كوزير لخارجية ليبيريا.
وفي الفترة مِنْ ١٨٧١ إلى ١٨٧٣ عاش بليدين في فريتاون، سيراليون. وهناك حرَّر مجلة نجرو، التي تعد بحق أول مجلة تدعو إلى الجامعة الأفريقية في غرب أفريقيا.
وبالرغم من أن بليدين قد تولى العديد مِنْ المواقع المهمة يعتبر رجل فكر أكثر منه رجل حركة، رأي نفسه كبطل ومدافع عن جنسه وفي هذا الدور كتب أكثر مِنْ أربع وعشرين دراسة وكتاباً، من بينها الجامعة الأفريقية الغربية (١٨٧٢)؛ ومِنْ غرب أفريقيا إلى فلسطين (١٨٧٣)؛ والمسيحية، والإسلام والجنس الزنجي (١٨٨٧)، والمسألة اليهودية (١٨٩٨)، وغرب أفريقيا قبل مقدم الأوروبيين (١٩٠٥)، وحياة وعادات أفريقيا (١٩٠٨). أرادَ بليدن إثبات أن أفريقيا والأفريقيين لَهُم تاريخ وثقافة جديرة بالتحترام. ورَفضَ الفكرة السائدةَ عن وضاعة ودونية الرجل الأسود ولكن قبل وجهة النظر القائلة بأنّ كُل جنس رئيسى لَهُ مساهمة خاصّة في الحضارة العالمية. جادل بأنّ المسيحية كَانَ لها تأثير محبَط على السودِ، بينما أعلى الإسلام من شأن الأفريقي وشجعه على الوحدَة.
وتمثلت أهداف بليدين السياسية في إقامة دولة أفريقية حديثة في غرب أفريقيا تَحْمي وتروّجُ لمصالح الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي في كل مكان. وقد نظر إلي ليبيريا كنواة لهذه الدولة وأرادَ تمديد تأثيرها وسلطتها القضائية بتشجيع حركة انتقائية "العودة للوطن" من الأمريكتَين. تمنّى، أيضًا دون جدوى، بأنَّ توحدَ كل من ليبيريا وسيراليون.

نظهر قدرتنا على المضى قدما و على شق طريقنا بأنفسنا. إننى أفضل أن أكون أفريقياً فى هذا الموقف على أن أكون يونانياً زمن الإسكندر الأكبر، أو رومانياً زمن أوجستس أو أنجلو سكسونى فى زمن القرن التاسع عشر. و قد اتخذت فكرة الوحدة الأفريقية بعدًا حركيًا و تنظيميًا فى مطلع القرن العشرين. إذ انعقد فى عام ١٩١٠ أول مؤتمر أفريقى جامع فى لندن و ذلك تحت رئاسة سيلفستر ويليامز Sylvester Williams و هو محام من جزر الهند الغربية يعمل فى لندن. و قد عين وليم ديبوا W. Du Bois ، و هو محام من (ترينداد) ، رئيسًا للجنة مخاطبة دول العالم فى هذا المؤتمر. و رغم محدودية عدد المشاركين فى هذا المؤتمر الأول الذى لم يتجاوز عددهم الثلاثين معظمهم من الهند الغربية بالإضافة إلى بعض الأمريكيين من أصول أفريقية فإنه طرح أفكارا عظيمة على طريق الوحدة الأفريقية و تحرر الإنسان الأفريقى.

و قد نظم ديبوا بعد ذلك أربعة مؤتمرات:

١ـ مؤتمر باريس عام ١٩١٩ بالتزامن مع مؤتمر سلام باريس.

٢ـ مؤتمر عام ١٩٢١ و الذى عقدت جلسته الأولى فى لندن و الثانية فى بروكسيل.

٣ـ مؤتمر عام ١٩٢٣ و الذى عقدت جلسته الأولى فى لندن و الثانية فى لشبونة.

٤ـ مؤتمر نيويورك عام ١٩٢٧.

على أن غالبية حضور هذه المؤتمرات كانوا من أفارقة الشتات وزعماء السود. و قد حضر بعض الأفارقة من الذين كانوا يدرسون فى الغرب.

و من اللافت للنظر حقًا أن الأفكار التى طرحها ديبوا و رفاقه قد أضحت ركيزة إيديولوجية مهمة على مدى عقود طويلة حتى تم انعقاد مؤتمر مانشستر عام ١٩٤٥، و الذى اعتبر بمثابة علامة فارقة فى تاريخ الحركة الوحدوية

الأفريقية. فقد حضر هذا المؤتمر كل من كوامى نكروما و جومو كينياتا و غيرهما من الأفارقة الذين يعيشون فى الغرب لسنوات طويلة بغرض الدراسة. و قد أخذ نكروما بزمام حركة الوحدة الأفريقية خلال سنوات الخمسينيات من القرن العشرين.

و على أية حال يمكن القول بأن حركة الوحدة الأفريقية خلال النصف الأول من القرن العشرين ارتبطت ارتباطا وثيقا بجهود زعيمين عاشا فى الولايات المتحدة الأمريكية هما ماركوس جارفى Marcus Garvey و وليم ديبوا Du Bois. عاش جارفى حياته الأولى فى جاميكا غير أن الرابطة العالمية لتنمية الزنوج التى أسسها لم تحقق الغرض المرجو إلا بعد أن انتقل إلى نيويورك عام ١٩١٦. و بحلول عام ١٩٢٠ كان ينظر إلى جارفى باعتباره "المخلص"، جابت المسيرات شوارع هارلم و رفعت شعارات "العودة لأفريقيا" و أن "أفريقيا للأفريقيين" و قد حاول جارفى بالفعل تحقيق هذا الحلم فأسس شركة ملاحية أطلق عليها "النجمة السوداء"[٨]. بيد أن هذا الحلم سرعان ما تحطم عام ١٩٢٥ حينما أدين جارفى بتهم الفساد المتعلقة بشركته الملاحية و أودع السجن ثم رحل إلى إنجلترا بعد ذلك و هو ما أدى إلى تضاؤل نفوذه و شعبيته.

أما وليم ديبوا فهو على طرفى نقيض من فكرة "الجارفية" نسبة إلى ماركوس جارفى باعتبارها اتجاهًا راديكاليًا جذريًا لمشكلة الزنوج فى العالم الجديد. فقد ساهم ديبوا فى تأسيس "الرابطة القومية لتطوير الشعوب الملونة"، و قام بتحرير صحيفتها الأزمة "The Crisis" فترة طويلة من ١٩١٠ ـ ١٩٣٤.

(٨) رفض جارفي فكرة البقاء في العالم الجديد حيث رأى بأن البيض لن يقبلوا قط بفكرة المساواة والحقوق العادلة. وعوضًا عن ذلك أسس شركة النجمة السوداء، وشكل حكومة أفريقية في المنفى حيث اتخذ لنفسه لقب «الرئيس الانتقالي لإمبراطورية عنصرية في أفريقيا». وعلى الرغم من أن جارفي جمع تبرعات كثيرة لتحقيق حلمه إلا أنه لم يحدث على أرض الواقع هجرات إلى أفريقيا بل إنه هو نفسه لم يزر أفريقيا في حياته.

باعتبارها جزءا من النضال العالمى من أجل العدالة و المساواة. و كان الهدف من تنظيمه مؤتمر باريس الأول عام ١٩١٩ بالتزامن مع مؤتمر صلح فرساى هو إقناع زعماء و قادة العالم بأن مبدأ حق تقرير المصير الذى أقره الرئيس الأمريكى ودرو ويلسون ينطبق على الأفارقة أيضا. و لكن جهوده ذهبت سدى.

على أن تأثير فكرة الفصل العنصرى بين البيض و السود التى آمن بها ظل فى عقول كثير من زعماء السود فى أمريكا بعد ذلك مثل مالكوم إكس الذى أراد إقامة أماكن خاصة للسود فى أمريكا بدلا من عودتهم إلى أفريقيا. أى أن قناعة هؤلاء واحدة و هى استحالة تحقيق المساواة و العدالة بين البيض و السود.

لقد نادى ويليم ديبوا بإدماج السود فى المجتمع الأمريكى من خلال إعطائهم حقوقهم المدنية و القضاء على كل مظاهر التميز و التحيز المبنية على اللون والجنس. و عليه فإن البعض يرى بأن حملات الحقوق المدنية التى شهدتها أمريكا أعقاب ١٩٤٥ هى امتداد و نتيجة طبيعية لمنحى ديبوا الإصلاحى.

• كوامى نكروما و تحقيق المملكة السياسية:

لقد أضحى نكروما المعبر عن حركة الوحدة الأفريقية فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى. لقد دافع أولا عن فكرة إقامة اتحاد غرب أفريقيا المستقل باعتبارها خطوة أولى على طريق الولايات المتحدة الأفريقية. و حينما أصبح نكروما فى مارس ١٩٥٧ أول رئيس لدولة غانا المستقلة عمل على مساعدة الأفارقة على تجاوز الحدود التى رسمها المستعمر و العمل معًا من أجل توحيد القارة [٩].

(9)K. Nkrumah, Africa must unite. new York: International Publishers. Original edition by the author, 1963. **and T. Abdul-Raheem**, ed. Pan- Africanism: Politics, Economy and social chang in the Twenty-first century. New York: New York University Press. 1996.

الذى حضره ممثلون من ثمانى دول مستقلة آنذاك معظمها من شمال أفريقيا.

• فى عام ١٩٦٠ عقد اجتماع ثان فى أديس أبابا و بمشاركة ١٥ دولة.

• فى عام ١٩٦٣ عقد اجتماع تأسيس فى أديس أبابا حيث أعلن عن قـ منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد دافع نكروما أولا عن ضرورة تحقيق الاستقلال السياسى ثم ركز بعد ذلـ على منظور الوحدة الأفريقية الجامعة مع عدم تكرار أخطاء الأوروبيين المتمـ فى النزعات القومية المتطرفة و التى أفضت بهم إلى ساحات الوغى و كلفـ أوروبا ثمنا باهظا خلال القرن العشرين.

• مشروع الدولة ما بعد الكولونيالية "الصعود و الأفول":

لقد استطاعت الشعوب الأفريقية أن تحقق مملكتها السياسية بعد نجـ حركات (التحرر) الوطنى من الاستقلال السياسى للعديد من الدول الأفريـ خلال أعوام الستينيات من القرن الماضى. و قد ورث القادة الأفارقة الجدد عـ العهد الاستعمارى الهياكل و المؤسسات الإدارية التى شكلت أساس الدو الوطنية الحديثة. بمعنى ذلك أن الأفارقة قد حرموا من حق بناء مؤسساتهم عـ أسس واسخة من تراثهم الثقافى و الحضارى. بيد أن الملاحظة المهمة فى هـ السياق هى أن آليات السيطرة و الحكم فى الدولة الأفريقية المستقلة كانت تعـ من خلال مبدأ مركزية السلطة و الذى تم تفعيله من قبل أجهزة الشر والجيش. و باختصار شديد فقد أفضت الدولة الكولونيالية إلى الحكم التسلـ بعد الاستقلال.

و على أية حال فقد تم التخفيف من غلواء هذه القوة (السافرة) من خلا استخدام الزعماء التقليديين و توظيفهم لتحقيق سيطرة الدولة على كل القبا و المكونات الاجتماعية المحلية. و ربما كانت الغاية من وراء هذا التوظيـ

شرعية فى أعين الجماهير. أضف إلى ذلك فقد طرحت الدولة بعض الخدمات و الفرص التنموية المحدودة للقطاعات المتميزة.

أما فيما يتعلق بالثروات و الموارد الطبيعية فقد تم استنزافها و تصديرها للخارج بحسبانها موارد أولية لتغذية الصناعات فى المراكز الاستعمارية الغربية.

و ما من شك فى أن هذا النظام الجديد قد قوض دعائم النظم التقليدية فى أفريقيا و التى أصبحت كالهشيم تذروه الرياح. و عوضا عن الروح الجماعية فى تحقيق الأهداف الحياتية المتواضعة أضحت إدارة الموارد فى الدولة الكولونيالية مركزية و تعتمد على مفاهيم التنافس و الصراع بل و فى كثير من الأحيان على مبدأ المباراة الصفرية فى صراع الهويات المرتكزة على أسس قبلية و(اثنية). إذا كانت عملية تحقيق المملكة السياسية فى أفريقيا أى (الاستقلال السياسى) قد أفضت إلى التخلص من العدو المشترك و هو المستعمر الغاصب إلا أنها فى واقع الأمر أذكت و أشعلت روح الصراع على السلطة و الموارد الوطنية فى الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية. و على الرغم من أن الدولة الأفريقية قد طورت بعد الاستقلال و لفترة وجيزة أجهزة حكم و مؤسسات ديمقراطية على نمط نظام وستمنستر فى دول أفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية، و نمط الحكم الرئاسى فى دول أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، إلا أنها سرعان ما تخلت عن هذا النمط الغربى و تبنت نموذجا آخر فى الحكم!!(١٠).

هذا النمط الجديد اتخذ شكل "الأبوية الجديدة" و التى اتسمت بالخصائص والملامح العامة الآتية:

- شخصنة السلطة، حيث أضحت تدور حول شخص الحاكم الذى كان بمثابة الزعيم المؤسس ومرشد الأمة و القائد الملهم.

(10) Richard A Joseph,. "Africa: States in crisis", Journal of Democracy - Volume 14, Number 3, July 2003, pp. 159- 170.

- الاعتماد على أجهزة القهر و القمع المادى المملوكة للدولة.
- القضاء على كل أشكال المعارضة للنظام الحاكم.
- تفشى الفساد على نطاق واسع.

و عليه فقد أضحت الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية، بعد أن نظر إليها على أنها القوة الدافعة لعملية التنمية، أضحت العقبة الكئود أمام عملية تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة. و عليه نعتها كثير من الباحثين بأنها دولة هشة و ضعيفة و فاسدة و مترهلة و متسلطة....الخ

و على صعيد آخر فقد عانت علاقة الدولة بالمجتمع حيث إن السياسات التى انتهجها كثير من النظم الحاكمة، إنما كانت تعبر فقط عن مصالح إثنية و فئوية.

و من ثم لم تكن تعبر عن آمال و طموحات الجماهير العريضة. و فى هذا السياق تم تبنى نظام الحزب الواحد، سواء من الناحية القانونية أو الواقعية، وهو ما يعنى عدم السماح للمعارضة السياسية التى وصفت حال وجودها بأنها خروج عن الإجماع الوطنى بل إن كثيرا من الزعماء الأفارقة اعتبر المعارضة عملا من أعمال الخيانة ووصف المعارضون بأنهم أعداء الأمة. و لنأخذ على ذلك مثلا من حالة ملاوى فى عهد الدكتور باندا حيث ورد فى إحدى الوثائق الرسمية ما يلى:

«لا توجد معارضة فى الجنة. إن الله نفسه لا يسمح بالمعارضة، و هذا ما يتضح من طرده لإبليس. فلماذا يتعين على كاموزو (الرئيس باندا) أن يقبل بوجود معارضة».

و طبقا لهذه الرؤية الرسمية فى ملاوى فإن المملكة السياسية هى بمثابة الجنة على الأرض و لهذا وصفت المعارضة بأنها حقيرة ولا تستأهل الاحترام. و قد

واجهت النظم المعارضة بقبضة حديدية بهدف إسكاتها و قمعها تماما. و كان من بين الوسائل المستخدمة عمليات التصفية الجسدية و النفى إلى الخارج(١١).

على أن السؤال الذى يطرح نفسه هو حول حقيقة المبررات التى دعمت هذا النموذج التسلطى للدولة ما بعد الكولونيالية فى أفريقيا؟

أولاً: أعطى الزعماء الأفارقة هدف بناء الدولة القومية أولوية مطلقة على ما (عداه) من أهداف. فتم تسخير جميع الجهود و الإمكانيات المتاحة من أجل هذه الغاية و بالشكل و الأسلوب الذى رأته النخبة الحاكمة. و عليه فقد نظر إلى الديمقراطية بمنظورها التعددى على أنها (ترف) لا تقوى أفريقيا على تحمل تبعاته.

ثانياً: انطلاقا من حقيقة انقسام الأفارقة طبقا لعوامل ثقافية و (اثنية) و وجود تربة خصبة لظهور صراعات اجتماعية حقيقية، كان لزاما وجود نمط حكم مركزى قوى يستطيع تحقيق الوحدة الوطنية. يعنى ذلك أن رؤية الزعامة الأمريكية للديمقراطية الليبرالية كانت لا ترى فيها حلا ملائما للواقع الأفريقى المعقد. أو أنها قد تشجع على التنافس القبلى و الاثنى و قد تقف حجر عثرة أمام جهود التكامل القومى، و قد عبر عن ذلك بحق شنوا أتشيبى حينما وصف المزاج العام السائد فى نيجيريا بقوله:"ينبغى أن تتوقف جميع الحوارات ويتحدث الشعب كله بصوت واحد، فأى حوار آخر أو انشقاق خارج باب المأوى قد يهوى بالبيت كله و يهدم أركانه".

ثالثاً: نظرا إلى الديمقراطية الليبرالية باعتبارها غريبة على الثقافة الأفريقية التقليدية. و كما أشار المفكر النيجيرى الأشهر كلود أيك فإن:"النظم السياسية التقليدية فى أفريقيا قد انطوت على قيم ديمقراطية. فهى كانت دوما أبوية

(11) Jan Kees van Donge, **Kamuzu's Legacy: The Democratization of Malawi: Or Searching for the Rules of the Game in African Politics,** *African Affairs*, Vol .94, No. 375 (Apr.,1995),pp.227-257.

التقليديون كانوا مسئولين أمام شعوبهم ليس فقط على أعمالهم و لك... الكوارث الطبيعية مثل المجاعة و الأوبئة و الجفاف و الفيضان. ففى مثل ه... الحالات الكارثية كان يطلب من الزعيم إما الذهاب إلى المنفى أو أن يلق... حتفه"(١٢).

لكن ما الذى حدث خطأ فى أفريقيا؟

إن الدولة المتسلطة فى أفريقيا لم تفلح فى تحقيق نظام تنموى كما حدث ف... مناطق أخرى من العالم مثل تايوان أو كوريا أو الصين. و عوضا عن ذلك ف... النظم الأبوية كانت بيئة حاضنة للفساد وإهدار الإمكانيات الوطنية و لع... الكونغو كينشاسا فى عهد موبوتو تطرح مثالا واضحا على ما نقول. لقد كان... الدولة و الحالة هذه تعمل على إثراء النخبة الحاكمة التى تسيطر على مقال... الأمور.

لقد كان مشهد العجز الأفريقى واضحا فى أواخر السبعينيات و أوا... الثمانينيات من القرن الماضى و بدأ الحديث يتخذ نظرة تشاؤمية إزاء مستق... هذه القارة. و اختزلت القارة فى مجرد صورة نمطية عن المجاعة و الحرو... الأهلية والانقلابات العسكرية إلى ما شاكل ذلك من كوارث و أنواء دفع... إلى القول بأنها أزمة افريقية مستعصية و انأ لابد من وجود منقذ و مخلص... خارجى. و هنا تدخلت المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النق... الدولى والبنك الدولى و فرضت نمطًا آخر للخروج من أزمة أفريقيا المستعص... وقد أطلق على هذا الإطار البديل اسم برنامج التكيف الهيكلى الذى يتضم... جملة من السياسات تتضمن:

- خفض قيمة العملة الوطنية و تحديد سعر الصرف.
- إلغاء الدعم.

(12) Claude Ake, **The Unique Case of African Democracy,** *International Affairs*, Vol. 69, No. 2 (Apr., 1993), pp. 239- 244.

• عدم تدخل الدولة.

على أن هذه الرؤية الغربية لم تفلح فى إنقاذ أفريقيا و واجهت انتقادات حادة ليس فقط من داخل أفريقيا و لكن من خارجها أيضا و لا سيما من قبل كثير من الدوائر المناهضة لسياسات المؤسسات المالية الغربية.

أفريقيا تدخل عصر الأمركة والهيمنة:

على الرغم من أن أفريقيا كانت تحتل مكانة هامشية فى منظومة العلاقات الدولية منذ فترة الحرب الباردة إلا أنها منذ أحداث ١١ سبتمبر أضحت تمثل ركيزة أساسية عند الحديث عن الاستراتيجية الأمنية على الصعيد العالمى. بل إن الوصول إلى النفط الأفريقى أضحى بمثابة هدف استراتيجى للولايات المتحدة الأمريكية. و طبقا لآخر الإحصاءات فإن الولايات المتحدة تتبادل تجاريا مع أفريقيا أكثر من دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق معا [١٣].

و ربما يعزى الاهتمام الأمريكى بأفريقيا فى أعقاب ١١ سبتمبر إلى عاملين مترابطين أولهما النفط و ثانيهما التهديدات الأمنية. و طبقا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية فإن نحو (٤٠) أربعين دولة أفريقية جنوب الصحراء لا تمتلك السيطرة الكافية على حدودها و من ثم فإنها يمكن أن تمثل ملاذا آمنا لأى جماعة تراها الولايات المتحدة موسومة بالإرهاب.

و إذا عدنا مرة أخرى إلى مفهوم "سفينة الفضاء" الذى تحدث عنه على مزروعى فى علاقة أفريقيا بالغرب لعرفنا حقيقة الاهتمام الأمريكى بأفريقيا. ففى عام ٢٠٠٢ أعلن مسئول الملف الأفريقى فى الخارجية الأمريكية أن:

(١٣) انظر :

Padraig Carmody "Transforming Globalization and Security": Africa and America Ports 9/11, Africa Today, 52, No.1, 2005.

اراه هو قيام أفريقيا باستغلال هذه الموارد، و نحن مهتمون بمساعدة الحكومات الأفريقية فى استغلال هذه الموارد بما يحقق لها بناء اقتصاد وطنى ناجح"[١٤].

و ليس بخاف أن إدارة الرئيس بوش قد أعلنت أن النفط الأفريقى هو بمثا هدف استراتيجى للولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تستورد الولايات المتحد برميلين من بين كل ثلاثة براميل تستهلكها من النفط بحلول عام ٢٠٢٠.

و يرى بعض المحللين أن النفط الأفريقى و لا سيما فى غرب أفريقيا يمتلك ميزة نسبية عن نفط الخليج العربى. فبينما تستغرق رحلة النفط العربى نحو ست أسابيع لتصل إلى الولايات المتحدة فإنها تقتصر على أسبوعين فقط إذا كانت منطلقة من سواحل غرب أفريقيا. و إذا أخذنا فى الاعتبار الأوضاع السياسي القلقة فى الشرق الأوسط و إمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس لأدركنا التحول الاستراتيجى و الأمريكى صوب نفط غرب أفريقيا. و تشي الإحصاءات الحديثة إلى أن الولايات المتحدة تحصل على نحو (١٧٪) مـ حاجاتها النفطية من غرب ووسط أفريقيا. و ثمة استثمارات أمريكية ضخم اليوم فى نيجيريا و أنجولا و ساوتومى و برنسييب و غينيا الاستوائية.

و تمثل نيجيريا خامس أكبر دولة مصدرة للنفط الخام للولايات المتحدة بينم تحتل أنجولا المرتبة التاسعة.

ليس من عجب إذن أن توجد رحلات جوية مباشرة من تكساس إلى غيني بيساو و هى دولة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة. و مع ذلك تبلغ قيمة الاستثمارات الأمريكية بها نحو خمسة ملايين دولار. و تحتل هذ الدولة مكانة استراتيجية مهمة فى السياسة الكونية الأمريكية حيث إنها دولة غير إسلامية أولاً وليست عضواً فى مجموعة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ثانيًا.

(14)Padraig Carmody "Transforming Globalization and Security": Africa and America Ports 9/11, Africa Today, 52, No.1, 2005.

... الولايات المتحدة قامت بتعزيز وجودها العسكرى المباشر فى أفريقيا حيث أقامت قاعدة عسكرية جديدة فى جيبوتى و دعمت القدرات العسكرية للدول الموالية لها. و تضم جيبوتى قوة أمريكية للتدخل السريع و هى قادرة على القيام بعمليات فى كينيا و الصومال و تنزانيا و اليمن و تحصل جيبوتى فى المقابل على مساعدات أمريكية بقيمة (٣٠) مليون دولار سنويا. كما تخطط أمريكا لبناء قاعدة عسكرية بحرية فى ساوتومى و التى تمتلك احتياطيات نفطية تقدر بأربعة ملايين برميل. و سوف توفر هذه القاعدة المساعدة اللوجستية لأية قوات خاصة تعمل داخل غرب أفريقيا. و قد أرسلت الولايات المتحدة قوات تدخل محدودة إلى ليبيريا عام ٢٠٠٣ حيث ساد اعتقاد جازم بأن ليبيريا ربما تشكل مركز العمليات لتنظيم القاعدة فى غرب أفريقيا.

و فى عام ٢٠٠٢ طورت إدارة الرئيس بوش برنامجًا جديدًا للمساعدات العسكرية أطلق عليه اسم "المساعدات التدريبية لعمليات الطوارئ الأفريقية"، حيث اشتملت و لأول مرة على التدريب على القيام بمهام قتالية. كما تم تطوير مبادرة "عموم الساحل الأفريقى" و التى أطلق عليها فيما بعد اسم "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" و ذلك لتدريب المؤسسات العسكرية فى كل من تشاد والنيجر و موريتانيا و مالى على عمليات مكافحة الإرهاب حتى لا تصبح الصحراء الأفريقية ملاذا لقوى الإرهاب العالمية. وتضمن هذه المبادرة حق إقامة قواعد أمريكية و التواجد العسكرى المباشر بين المناطق الغنية بالنفط فى كل من شمال و غرب أفريقيا من جهة و محاصرة أفريقيا الإسلامية من جهة أخرى. و قد تم إرسال نحو ألف من القوات الأمريكية الخاصة إلى الساحل الأفريقى و قامت بعض الجيوش الأفريقية بعمليات عسكرية ضد بعض الجماعات الإسلامية المسلحة و ذلك تحت قيادة أمريكية.

• أفريقيا على طريق المستقبل: هل من سبيل؟

إن عملية البحث عن حلول هيكلية لأزمة أفريقيا الراهنة ترتبط ارتباطًا وثيقًا

... دعم قوى المجتمع المدنى و بتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية والوصول إلى التوزيع العادل و المتساوى للموارد الاقتصادية و الاجتماعية وبحماية حقوق الأقليات. كما أنها ترتبط فى ذات الوقت بتبنى و دعم التنمية الديمقراطية المستدامة فى أفريقيا. يعنى ذلك ضرورة التبصر بمخاطر الأيديولوجية المناهضة للدولة و التى يبشر بها المشروع النيو ليبرالى المرتبط بدوائر قوى العولمة الجديدة.

و عليه تصبح عملية بناء الدولة التنموية فى أفريقيا ضرورة لازمة على ضوء فشل و انهيار الدولة و ما صاحبه من مخاطر و تحديات. فالحروب الأهلية والمآسى الإنسانية المروعة التى حدثت فى الصومال و ليبيريا و رواندا ارتبطت وترافقت مع انهيار الدولة. و يمكن أن تتكرر هذه الأحداث و المخاطر إذا علمنا أن كثيرا من الدول الأفريقية على شفا الانهيار[١٥] .

إننا بحاجة اليوم إلى المشروع الوطنى القائم على تلاحم كل الجماعات القبلية و الاثنية و التى استطاعت أن تحرر أفريقيا من الحكم الاستعمارى. إن مثل هذا النوع من النضال الوطنى جنبا إلى جنب مع دعم جهود التكامل الإقليمى على أسس (وظيفية) هو ضرورى و حتمى لتحرير أفريقيا من أزمتها الراهنة فى ظل النظام العالمى الجديد.

و مع ذلك فإن الدولة الأفريقية الجديدة لا يمكن دعمها و تقويتها إلا بعد تغيير طبيعتها حتى تصبح فى خدمة المصالح الاجتماعية للجماهير العريقة. كما يتطلب دعم الدولة كذلك تطوير آليات جديدة للتوفيق بين مصالح ومطالب الجماعات الإثنية المختلفة بحيث يتمّ دمجها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولا

(15) P Thandika Mkandawire, Charles C Soludo, **Our Continent, Our Future: African Perspectives on Structural Adjustment**, **Dakar: Council for the development of Science Scienc Research in Africa, 1999.**

الجديدة فى أفريقيا يشكل مقدمة لازمة للتغلب على أزمة أفريقيا المستعصية. فهل من سبيل؟ هذا هو التحدى!

ويحاول هذا الكتاب تقديم رؤية معرفية لفهم أفريقيا وتشخيص أسباب عثرتها مع وصف لبرامج النهضة والإصلاح، وذلك بشكل يتجاوز انحيازات وأخطاء النموذج المعرفى الغربى فى دراسة الواقع الأفريقى الراهن. وعليه فقد تمّ تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة محاور رئيسية بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة، وذلك على النحو التالى:

• **المحـــورالأول:** وهو يطرح إطاراً نظرياً ومنهجياً لفهم السياسة الأفريقية المعاصرة. ويحاول هذا الجزء من الدراسة أن يثير تساؤلات مهمة مثل: لماذا فشلت كلّ الأطر والمداخل النظرية التى قدمت لتفسير أزمة أفريقيَا؟ ولماذا تسيطر الصور الذهنية والأنماط الجامدة على دراسة الواقع الأفريقى؟ وما هو المنهج البديل؟ على أنّ هذا المحور لا يقتصر فقط على طرح قضايا المنهج بل إنه يشير إلى أبرز الاتجاهات السائدة فى دراسة السياسة الأفريقية . وكذلك المفاهيم الأساسية مثال ذلك مداخل التحول الديمقراطى والاقتصاد السياسى، والعولمة.... إضافة إلى مفاهيم الحكم الصالح والانتخابات والعسكرة والمجتمع المدنى....إلخ.

• **المحورالثانى:** يتعامل مع أفريقيا وعلاقتها بالقوى الدولية. ويتمّ التركيز فى هذا السياق على قضايا التنافس الدولى فى أفريقيا الأمر الذى أفضى إلى مزيد من التهميش والنهب لثرواتها، وهى عملية ممتدة سواء فى مرحلة الحرب الباردة أو ما بعدها. وقد تمت الإشارة إلى مناطق وقضايا معينة لإبراز دور القوى الكبرى فى أفريقيا. إذ تمّ الحديث بشكل مفصل عن منطقة شرق أفريقيا وإشكاليات التوازن الإقليمى بها، بالإضافة إلى أثر قوى العولمة الجديدة ولا

الإسرائيلية الأفريقية وتأثيرها على منظومات الأمن القومى لمناطق الجوار الجغرافى، ولا سيما العربى، فقد أفردنا لها مكاناً فى تحليل هذا المحور.

• **المحور الثالث:** يناقش قضايا التنمية المستعصية فى أفريقيا حيث يطرح أحد نماذج التحديات التى تواجه عملية التنمية فى أفريقيا، وهى الصراعات العرقية والسياسية من خلال تحليل أسبابها وأنماطها وأهم السياسات العامة التى يمكن أن تخفف من حدة هذه الصراعات. وقد رأينا أن يكون خاتمة هذا المحور هى رؤية تحليلية ونقدية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمعروفة باسم "النيباد".

وإذا كانت مقدمة هذا الكتاب تشكل جزءاً لا تنفصم عراه عن باقى محاوره، حيث إنها بمثابة تطواف لقصة أفريقيا لا أقول مع الذات ولكن مع الآخر الأوروبى الغربى الذى نَعِم ـ ولا يزال ـ بمجتمع الوفرة والرفاهية بفضل ما حصل عليه- ولا يزال- من موارد وخيرات طبيعية أفريقية، فإنّ الخاتمة هى فى حقيقة أمرها تتمة وتعبر عن رغبة دفينة سعى الباحث دوماً إلى تحقيقها، وهى العمل على إرساء تقاليد عربية رصينة فى الدراسات الأفريقية.

وإنى لأرجو أن يكون هذا العمل مفيداً فى عملية التراكم المعرفى المتعلقة بأفريقيا بما يساعدنا فى تحقيق القدرة على الفهم، بل وبإمكانية التنبؤ بمفهومه العلمى الصحيح.

والله من وراء القصد

د. حمدى عبد الرحمن

الباب الأول

قضايا منهجية ونظرية

إشكالية فهم الواقع الأفريقى الراهن: أزمة المنهج وتحيز النموذج المعرفى السائد

يسود اعتقاد جازم بين كثير من الباحثين بأن السياسة الأفـريقية تشكل دائما لغزا محيرا يستعصى علـى الفهم الصحيح ، فأفـريقيـا من وجهة النظر تـلك، هى قارة الظلال السوداء والأحداث التى يصعب تفسيرها. إن معظم الأطروحات النظرية التى قدمت لتفسير مختلف قضايا السياسة والحكم فى أفريقيا بعد الاستقلال أثبتت عجزا واضحا . وعليه فإن أى محاولة لفهم طبيعة الواقع الأفريقى الراهن هى جد ضرورية وملائمـة. أليست غاية التـحليل السيـاسى هى تحقيق مـا يسمى بالقـدرة على الفهم، والقضاء على مسالك التحيز والغموض فى تناول الظواهر و الأحداث السياسية؟

ولعل من الأمور التـى تحظى بالاتفاق العام اليـوم هى أن أفريقيـا تعيش أزمـة هيكلية متعددة الجوانب والأبعاد، إذ لاينكر أحد بـالقطع معاناة الغالبية العظمى من المواطنين الأفارقة ومع ذلـك فإن الحقيقـة الغائبة هى الفهم الصـحيح. ومعلوم ما يتـرتب عليه عدم الفهم من آثار واقعية ، إذ بغياب الفهم يسود التحيز، وحينما يسود التحيز يصبح الواقع المعيش مبهمًا. لقد اختزلت أفـريقيا فى الإدراك الغربى والصور الذهنية المتسقة معه إلى مجرد صور تليفزيونيـة تمثل طفلا هزيلا من اللاجئين وهو يتضور جوعًا بين يدى أم تشرف على الموت أو صور الحرب الأهلية فى كثير من المناطق الأفريقية.

يقينا يوجـد خطأ معـين. فـمن المقطوع به أيضـا أن هذا الخطأ يرتبط بـالممارسـة السـياسيـة وبعمـلية السلطة والحكم فى أفـريقيـا. بيد أن التـساؤل المحـورى فى هذا الصدد هو كيف يمكن تفسير ذلك؟

إن الإدراك الغربى للوضع الراهن فى أفـريقيا قد سيطر عليـه المنظور التشاؤمى الذى يلقى باللائمة على عـوامل داخلية نابعة من الواقع الأفـريقى ولعل رؤية الدبلوماسى

الأمريكى روبرت كابلان حول الفوضى القادمة فى أفريقيا
نقول(١٦)!

الإشكاليات الكبرى المرتبطة بالمعرفة الغربية لأفريقيا تتمثل فى غياب الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسى والاجتماعى الأفريقى الراهن. وعلى سبيل المثال تعتمد استراتيجيات التنمية المقترحة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بشكل أساسى على آراء ووجهات النظر المتغيرة للاقتصاديين والخبراء الفنيين الذين يعملون لحساب هذه الهيئات الدولية المانحة. لقد أخفقت برامج وسياسات التنمية المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين فى تفسير الأزمة الراهنة. ومن ثم كانت وصفة العلاج غير ناجحة. إن سياسات التحرر الاقتصادى التى أصبحت من قبيل الموضة السائدة فى أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة لم تحقق أى نجاحات يعتد بها بل إنها قوبلت بانتقادات عنيفة تم بلورتها فى صياغة فكرية متناسقة من خلال ما يسمى بالبديل الأفريقى للتنمية.

إن المتابعة الفاحصة لدراسة التطور السياسى فى أفريقيا منذ إعلان الاستقلال السياسى وتحقيق المملكة السياسية التى نادى بها كوامى نكروما تظهر أنها خضعت لتحولات معرفية ومنهجية متمايزة. فإذا ذهبنا مذهب جون وايزمان John Wise-man فى تقسيمه لمراحل التطور السياسى والاجتماعى فى أفريقيا منذ فترة تصفية الاستعمار، لاستطعنا تحديد ثلاث مراحل أساسية(١٧).

أولها: المرحلة المبكرة والتى تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطنى. فقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية فى معظم الدول الأفريقية

(16)Kaplan, The Coming Anarchy How scarcity, crime, overpopulation,tribalism, and disease are rapidly destroying the social fabric of our planet, The Atlantic Monthly, February 1994, page 1- 8.

(17) John A. Wiseman, «The rise and fall and rise (and fall?) of democracy in sub Saharan Africa,» in: David Potter et al. (eds.), Democratization, Cambridge: Polity press, 1997, pp 278- 291.

الاستقلال الوطنى التى شهدتها أفريقيا فى الستينيات بالتفاؤل المفرط والشعور بالزهو والحماس من أجل الانطلاقة التنموية الأفريقية، ولا يخفى أن المناظرة الأفريقية خلال هذه المرحلة سيطر عليها جملة من القضايا العامة لعل من أبرزها إشكالية بناء الدولة القومية وطبيعة النظام السياسى الأمثل وأيديولوجية تحقيق التنمية السياسية.

أما **المرحلة الثانية** والتى تمتد من منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات فإنها اتسمت بملامح ثلاثة رئيسية هى: التخلى عن صيغة التعددية الليبرالية والتحول نحو تبنى نظام الحزب الواحد، وقيام العسكريين بالتدخل المباشر فى الحياة السياسية، ووجود أنظمة انتخابية تنافسية فى بعض الدول سواء تلك التى حافظت على سياسات التعدد الحزبى (موريشيوس وبوتسوانا وغامبيا) أو فى بعض دول الحزب الواحد مثل كينيا وتنزانيا.

وقد اتسمت **المرحلة الثالثة** والأخيرة التى بدأت منذ عام ١٩٨٩ بحدوث تحولات ملموسة فى النظم السياسية الأفريقية حيث تم التخلى عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية، وحدثت موجة من التحول نحو الديمقراطية سادت معظم أرجاء القارة حتى إنه أطلق عليها "القدوم الثانى" أو "التحرر الثانى" لأفريقيا. ويلاحظ أن الضغوط الدولية التى صاحبت التحولات فى النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة، فضلا عن الضغوط الداخلية الناجمة عن الاحتجاجات الشعبية، ونخب المعارضة، وجماعات المجتمع المدنى قد أسهمت جميعها فى حدوث هذا التحول. كما أن هذه الفترة شهدت تراجع فكر التنموية السياسية ليحل محله فكر المشروطية السياسية والتكيف الهيكلى.

ولا يخفى أن الاتجاهات الفكرية التى سيطرت على دراسة النظم السياسية الأفريقية قد عبرت بشكل أو بآخر عن هذا التحقيب التاريخى آنف الذكر. ومن ثم ركزت الدراسة حتى أواخر الثمانينيات على قضايا بعينها اعتبرت محاور أساسية للنظم السياسية الأفريقية ومن ذلك: نظام الحزب الواحد من حيث طبيعته وأنماطه

السياسى للمؤسسة العسكرية، والفساد السياسى. ومن خلال مراجعة الأدبيات الرئيسية خلال تلك الفترة يمكن الإشارة إلى أربع ملاحظات مهمة وذلك على النحو التالى:

• أنها انطلقت فى معظمها من النموذج المعرفى الغربى الذى سيطر على دراسة علم السياسة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ هيمن منظور التنمية والتحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال الترويج لمفهوم النظرية الكبرى grand theory، والقول بإمكانية تحليل جميع الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام ومقارن. ومن الدراسات المبكرة التى تعبر عن هذا الاتجاه دراسة ديفيد أبتر David Apter عن غانا عام ١٩٥٧، ودراسة جيمس كولمان James Coleman عن نيجيريا عام ١٩٥٨ (١٨).

• تم اختزال واقع التعدد والتنوع الذى ميز الممارسة السياسية الأفريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة محددة مثل النظم التسلطية Authoritarianism (دراسة كرستيان بوثولم عام ١٩٧٩) والنظم الأبويةatrimonialism دراسة ميدراد عام ١٩٨٢)، ونظم الحكم الشخصى Personal Rule (دراسة جاكسون وروسبرج عام ١٩٨٢)، ونظم الوقف Prebendalism (دراسة جوزيف عام ١٩٨٨) ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة هى الديمقراطية بمعناها الليبرالى الغربى ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد والأوليجاركيات العسكرية باعتبارها نظمًا تسلطية غير ديمقراطية.

• تعرض منظور التنمية والتحديث إلى انتقادات من تيارات فكرية مختلفة دعت

(١٨) لقد عالج الباحث هذه القضية في أكثر من موضع آخر، انظر على سبيل المثال: حمدي عبد الرحمن حسن، «السياسة المقارنة: نحو نموذج معرفي جديد، تقويم ودراسة للحالة الأفريقية، المنارة (المفرق : جامعة آل البيت)، المجلد ٥، عدد ٣، يوليو / تموز ٢٠٠٠، حمدي عبد الرحمن، «التحولات المعرفية في علم السياسة: النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة»، النهضة، عدد ٢، يناير ٢٠٠٠.

الراديكالية كالتبعية والماركسية أو تلك المناهج التى ركزت على خبرة وثقافة الدول الأفريقية.

• سيطرة قضية بناء الدولة القومية على الجدل السياسى والفكرى فى أفريقي طوال مرحلة ما بعد الاستقلال. وكان التحدى الذى واجه الزعماء الوطنيين هو كيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والاثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى أمة واحدة)(١٩). على أن المنظور الأفريقى الذى تبنته معظم الحكومات الأفريقية تمثل فى إقامة دولة موحدة. ولنتذكر فى هذا السياق الأيديولوجيات التى استخدمت لتحقيق هذه الغاية من جانب كل من النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد على السواء: اشتراكية الأوجاما (نيريرى)، والاشتراكية الأفريقية (نكروما و سيكوتورى)، ودعوة هارمبى (كينياتا)، والإنسانية (كاوندا).

كل ذلك يدفع إلى ضرورة البحث عن طرح معرفى جديد للتعامل مع الظواهر والقضايا السياسية المعاصرة. على أن تجاوز أزمة المصداقية التى تعانى منها الدراسات الأفريقية منذ السبعينيات من القرن الماضى ، ولم تتخلص منها بعد، يثير أكثر من إشكالية واحدة:

الإشكالية الأولى :التعميم وحدود العام والخاص فى دراسة النظم السياسية الأفريقية. إذ يطرح بعض الدارسين صعوبة التعميم فى دراسة السياسة الأفريقية نظرا لواقع التعدد والاختلاف الذى تشهده دول القارة حتى إن البعض يشير إلى وجود أكثر من أفريقيا واحدة استنادا إلى هذا المعيار. ويؤكد وليم تورد وف ذلك بقوله: "إن أفريقيا قارة واسعة ومتنوعة .. ويعد جمع هذه الدول معا من أجل الحديث عن

(19) Adebayo O. Olukoshi & Liisa Laakso, Challenges to the Nation - Sate in Africa, Nordic Africa Institute, May 1996.

(20) William Tordoff, **Government and Politics in Africa**, Indiana: Indiana University Press; 4th edition, February 2003.

هو: هل يمكن الحديث عن نظم سياسية أفريقية أم نظم سياسية فى أفريقيا؟ كما أشارت الدراسة فى موضع سابق.

لقد حاولت بعض الاتجاهات الأفريقية فى الدراسة الإجابة عن السؤال السابق من خلال ضبط عملية التعميم وقصرها على القواسم المشتركة فقط. وعادة ما يتم تحديد هذه القواسم من خلال تكرار حدوثها مثل الانقلابات العسكرية ونظام الحزب الواحد والفساد السياسى وهلم جرا. ويأتى فى سياق هذه الإشكالية كذلك محاولة تنميط النظم السياسية الأفريقية فى وصف واحد مثل نظام الحكم الشخصى والأبوية الجديدة، وسياسات ملء البطون .. ولا يخفى أن النظم السياسية الأفريقية أكثر اتساعا من هذا الحصر التعسفى. وربما تكون ناعومى خازان على حق حينما عبرت عن هذه الإشكالية بقولها إن كلا من منظور أفريقيا واحدة، والمنظور القائل بوجود أكثر من أفريقيا لا يصلحان للتعامل مع واقع التنوع فى السياسة الأفريقية .

الإشكالية الثانية : تتعلق بحدود العلاقة بين الخصوصية والعالمية فى دراسة النظم السياسية الأفريقية. فقد ثار جدل واسع فى الدوائر العلمية والأكاديمية حول "منهج التناول". وكان الرأى الراجح يركز على منظور الخصوصية الأفريقية. على أن أحد الاتجاهات الحديثة ولاسيما بين المستفرقين تؤكد على منظور العالمية وترى أنه لا توجد خصوصية إفريقية للسياسة. فالبحث عن بعد الخصوصية الأفريقية ينبغى ألا يكون على حساب ما هو مستهدف فى التحليل السياسى بوجه عام.

وتجدر الإشارة إلى أن اقترابات دراسة العولمة الجديدة أفريقيًا قد طرحت الإشكالية مجددا ولكن على مستوى علم السياسة الأفريقى بشكل عام حيث طالب عديلى جينادو الرئيس السابق للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية بضرورة تحقيق نوع من الشراكة بين أفريقيا وعلم السياسة الغربى بمعنى أن تتم دراسة العالم الغربى من منطلق إمكاناته ومخزونه الثقافى. ويتطلب ذلك أيضا أن يعيد علم السياسة الغربى رؤيته فى التعامل مع المناطق الحضارية الأخرى .

الإشكالية الثالثة : ترتبط بالصور الذهنية السائدة والقوالب الجامدة الخاصة

الأفريقية يعكس هذه الإشكالية. فالاتجاه التشاؤمى الذى يعبر عنه تيار Afropes-simism يختزل أفريقيا فيما أطلق عليه كابلان "سياسات الفوضى" الحروب، المجاعة، اللاجئين، تعرية البيئة، انهيار الدولة.. الخ. أما الاتجاه الثانى فإنه يرمى إلى تسويق أفريقيا من خلال تطبيق سياسات الإصلاح السياسى والاقتصادى. أو أنه يعبر عن رؤية أفريقية مثالية لتحقيق نهضة أفريقيا [٢١].

الإشكالية الرابعة : وهى المرتبطة بالمعرفة الغربية لأفريقيا. إذ يلاحظ غياب الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسى والاجتماعى الأفريقى الراهن.

ولعله من الأمور ذات الدلالة الواضحة فى هذا السياق أننا حينما بحثنا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وقواعد البيانات المتاحة عليها عن العناوين الخاصة بالنظم السياسية الأفريقية (African political systems,) أو Political Systems in Africa، لم يظهر فى عرض النتائج سوى الكتاب الذى حرره كل من Evans-Pritchard & Fortes عن النظم السياسية الأفريقية من منظور أنثروبولوجى وذلك فى عام ١٩٤٠. وحينما وسعنا دائرة البحث باستخدام كلمات مثل African politics ، والسياسة والحكم فى أفريقيا كانت نتائج البحث متنوعة وتعكس المنظور الغربى فى تعامله مع قضايا السياسة والحكم فى أفريقيا إما من منطلق دراسة الحالة ومحاولة استخلاص نتائج عامة، أو من خلال تناول قضايا جزئية معينة مثل النظام الحزبى والقيادة السياسية والفساد والعسكريين وغيرها.

الإشكالية الخامسة: تنبع من هيمنة النظرة الأيديولوجية على دراسة السياق التاريخى للتطور السياسى والاجتماعى فى أفريقيا. فمعظم الدراسات التى قدمها دارسون غربيون أهملت خبرة ما قبل الاستعمار وحاولت استخلاص الدروس من

---

(٢١) يعبر تابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا عن مشروع «النهضة الأفريقية» ويروج له منذ أن كان نائباً للرئيس، انظر في ذلك : حلمي شعراوي، مشروع مبيكي للنهضة الأفريقية، اليسار، عدد ١١١، مايو ١٩٩٩، ص ٨١ـ٨٤.

الأوروبى بأفريقيا (٢٢). وعلى ذلك فإن عملية التحليل السياسى لمختلف قضايا السياسة والحكم فى أفريقيا تحتاج عقلا منفتحا قدر المستطاع. وتلك العملية تستند بصفة أساسية، من وجهة نظرنا، على مقولتين حاكمتين: الأولى هى نقطة الانطلاق الصحيحة للتحليل تاريخيًا ومفاهيميًا حيث يصبح السؤال المحورى والحالة هذه هو من أين نبدأ؟ أما المقولة **الثانية** فهى تطرح السؤال: كيف نبدأ وبأى المفاهيم؟

الإشكالية السادسة : ترتبط بقضية الأجندة البحثية التى تحدد أولويات الدراسة فى النظم السياسية الأفريقية. فالتحولات المعرفية والمنظورية التى شهدها حقل السياسة المقارنة انعكست دون أدنى شك على اهتمامات البحث والدراسة فى الحالة الإفريقية. وعلى سبيل المثال فإن قضية التنمية ومنظور التحديث السياسى قد تركت مكانها فى المناظرة الأفريقية منذ منتصف الثمانينيات ليحل محلها فكر التكيف الهيكلى على المستوى الاقتصادى والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسى. بل إن الموضوعات التى تمت دراستها فى الغرب قديما مثل تأثير الأوضاع الاقتصادية على توجهات التصويت لدى الناخبين، وتأثير الانفتاح السياسى على الانقسامات

---

(٢٢) ثمة جهل واضح تجاه الحضارة الأفريقية القديمة بتراثها المعرفي البالغ الثراء وإذا أخذنا على سبيل المثال «جامعة سانكور» بمدينة تمبكتو لوجدنا أنها كانت بمثابة مدرسة علمية، اختلفت تماماً في تنظيمها وبنيتها التعليمية عن جامعات أوروبا خلال القرون الوسطي. فهي لم تعرف نظم الإدارة المركزية، وسجلات الطلاب، أو مناهج محددة من الدراسة، وبالأحري كانت مكونة من عدة مدارس أو كليات مستقلة تماما، يدير كلاً منها ناظر أو إمام. وكان الطلاب يتلقون تعليمهم علي يد معلم واحد، وعقدت الفصول الدراسية في فناءات المساجد أو المساكن الخاصة . وقد ركزت هذه المدارس بشكل أساسي علي تعليم القرآن، بالرغم من أن الدراسة اشتملت أيضا علي حقول معرفية أخري مثل المنطق، وعلم الفلك، والتاريخ. وقد ألف العلماء كتبهم الخاصة كجزء من نموذج اجتماعي اقتصادي مستند علي المنح الدراسية. وقد شكلت عملية بيع وشراء الكتب تجارة مربحة احتلت المرتبة الثانية بعد تجارة الملح الذهبية. وظهر من بين العلماء والمحاضرين أحمد بابا. وهو مؤرخ مبرز في تاريخ السودان وله العديد من الأعمال الأخرى.

لا يمكن للباحث أن يدرس التطور الذى لحق بالاقترابات والأطر النظ المستخدمة فى دراسة النظم السياسية الأفريقية بمعزل عن التطور العام الذى ش حقل السياسة المقارنة منذ الثورة السلوكية. فقد تبلورت مجموعة من المفا والمداخل الجديدة مثل التنمية والتحديث، والتحليل الطبقى، والتبعية وذلك من أ فهم حقيقة التطور العام الذى تشهده بلدان الجنوب. على أنه منذ نهاية أع الثمانينيات تم تجاوز هذه المداخل التى اعتبرت غير ملائمة لفهم التحولات الجد التى شهدتها بلدان الجنوب. ومن أبرز الأطر والمداخل النظرية الحديثة التى تطويرها نجد ثلاثة منها على قدر كبير من الأهمية وهى: مدخل التحول الديمقرا والانتقال من النظم التسلطية، ومدخل الاقتصاد السياسى الجديد والتكيف الهيكل ومدخل العولمة الجديدة. وعلى الرغم من الترابط النظرى والواقعى بين هذه المداخ كما سوف نرى لاحقا، فإن لكل منها أطروحاته النظرية التي قدمها لفهم النظ السياسية. ويمكن من خلال تحليل الأدبيات الحديثة فى دراسة النظم السياس الأفريقية أن نضيف مدخلا رابعًا هو إدارة الصراعات الإثنية.

١- التحول الديمقراطى:

يمكن القول بصفة عامة إن النظم السياسية الأفريقية شهدت تحولات متسار وملموسة بنهاية عقد الثمانينات من القرن الماضى. إذ أنه خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٢، وفى أعقاب أعمال احتجاج جماهيرية وضغوط دولية قام (٣٣) دولة أفريقية جنوب الصحراء بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية. بل بحلول عام ١٩٩٤ شهدت ست عشرة دولة من هذه الدول انتخابات تعدد وتنافسية، وهو ما دفع البعض إلى وصف تلك الظاهرة، كما ذكرنا آنفا، بأنها تم موجة الاستقلال أو التحرر الثانى لأفريقيا (٢٣).

---

(23)Michael Bratton, Nicholas van de Walle, **Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective, Cambridge Universty Press, 1997.**

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على بداية عملية التحول الديمقراطى فى أفريقيا يرى كثير من الباحثين أن النتائج هى جد ملغزة وغير واضحة. فثمة تزايد نحو العنف للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها مثال ذلك ما حدث فى النيجر وبوروندى والكونغو الديمقراطية والكونغو برازفيل. أضف إلى ذلك فإن بعض الدول الأفريقية لا تزال تعانى من أعمال العنف والصراع الداخلى مثلما هو الحال فى سيراليون والسودان والصومال وأنجولا ورواندا وبوروندى والكونغو. ولا يخفى أن الآثار المترتبة على هذه التحولات العنيفة هى بحق مدمرة لمكانة أفريقيا فى النظام الدولى الجديد وتدفع إلى التشاؤم حول المستقبل، بل أنها تدفع بكثير من الأفارقة إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية هى مجرد مسألة ترفيه وأن المطلوب هو نمط أفريقى من الديمقراطية الشعبية يختلف تماما عما هو متعارف عليه فى الغرب الرأسمالى.

وتشير بعض دراسات التحول الديمقراطى فى أفريقيا إلى أن نظام الحزب الواحد تم استبداله بأحزاب صغيرة غير ديمقراطية الطابع يمثل بعضها مصالح "الطبقة السياسية الجديدة". وتحرص هذه النخب الجديدة أو الذئاب الصغيرة Young wolves على تكديس الثروة والحصول على السلطة من أجل السلطة تماما مثل الجيل القديم من النخب الأفريقية الحاكمة. بل أنه فى بعض الحالات استمر بعض رموز النظام القديم وذلك تحت عباءة الديمقراطية الفضفاضة.

واستنادا إلى ما سبق فقد أضحت الأطر والمداخل والمفاهيم النظرية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطى تسيطر على كثير من اتجاهات دراسة النظم السياسية الأفريقية وهو ما جسدته العديد من الدراسات العلمية التى تناولت ظاهرة "الدمقرطة" فى أفريقيا من مختلف أبعادها. ويمكن أن نشير إلى العناصر الأساسية فى اتجاهات الدراسة والتحليل للنظم السياسية الأفريقية من خلال منظور الديمقراطية على النحو التالى :

* استمرار المناظرة حول طبيعة النظام الديمقراطى الأمثل لأفريقيا. وعلى الرغم من أن تلك المناظرة قديمة العهد وأثيرت لأول مرة خلال مرحلة تصفية الاستعمار فإنها

اكتسبت أبعادا جديدة مع تغير طبيعة النظام الدولى والتبشير بمقولات نهاية
وانتصار المشروع الليبرالى الغربى. ويسيطر على هذه المناظرة اتجاهان رئيسيا
الاتجاه الليبرالي الجديد والذي يرى ضرورة توافر مجموعة من المرتكزات
لتحقيق تطور ديمقراطى حقيقى فى أفريقيا ومن ذلك: احترام حقوق الإنسان
الأساسية، والمساءلة والشفافية فى الشؤون العامة وإعلاء حكم القانون، وا
ولا مركزية صنع القرار، وحرية الأسواق والإصلاح الاقتصادي، وإنهاء م
الهيمنة والنفوذ من قبل الدولة فى شتى المجالات. **وثانيهما** الاتجاه الحضارى
المناهض لقوى العولمة والليبرالية الجديدة إذ يرى أصحاب ذلك الاتجاه أنه
النهضة أفريقيا سوى بانكفائها على الذات والعودة إلى تقاليدها الحضارية ال
على المشاركة الشعبية فى جهود التنمية. وتستند تلك الرؤية على التقاليد الد
الأفريقية التى كانت سائدة قبل قدوم الاستعمار الأوروبى. ويعيد هذا الا
كبيرة ما بعد الاستقلال حينما طرح جدل نظرى بشأن "الاشتراكية الا
بحسبانها بديلا أفريقيًا حقيقيًا للتنمية والديمقراطية (٢٤).

* استخدام العديد من المصطلحات والمفاهيم للتعبير عن حقيقة التغير والت
النظم السياسية الأفريقية منذ نهاية أعوام الثمانينيات. فقد اهتم البعض بدراس
التحول من التسلطية Transition from Authoritarianism حيث يتم التر
خطوات ومراحل التحول من الحكم التسلطى. واهتم بعض ثان، مثل جون
بالتحولات الأساسية التى شهدتها كثير من الدول الأفريقية ولاسيما فى

(٢٤) من أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه المفكر النيجيرى الراحل كلود ايك، أنظر:

Ake, "globalization, multilateralizm: the political and social framework
y York: Macmillan press, 1998.

على أن هناك من يشكك في جدوى العودة للتراث الثقافى والحضارى التقليدى لأفريقيا نظراً لا
قيم الأنانية والأوتوقراطية، انظر مثلاً :

oder, :good government and traditional African political philosophy: the ex
ple of the Hanyok of the Congo", the journal of modern African studies, Vol
No. 3, 1998, pp 483 - 507.

ولا يخفى أن استخدام هذا المفهوم يعنى من وجهة نظر هؤلاء أن عملية التحول التى تشهدها النظم السياسية ليست بالضرورة دائمة أو واحدية الاتجاه صوب الأمام. ويميز بعض ثالث بين التحول نحو الليبرالية Liberalization وبين التحول نحو الديمقراطية Democratization ، وإن كان هناك من يستخدم مفهوم التطور الديمقراطى ـ Demo cratic Development لوصف هذه التحولات.

وأيا كان الأمر وعلى الرغم من اختلاف التوجهات الفكرية والأصول المعرفية التى ينطلق منها كل كاتب وباحث فى الشؤون الأفريقية فإن هذه المفاهيم آنفة الذكر وغيرها إنما تعبر عن عملية التحول التدريجى التى شهدتها النظم السياسية الأفريقية وتتمثل ملامحها فى إجراء انتخابات تعددية، وإنشاء أحزاب سياسية، والقيام بإصلاحات دستورية، وذلك بغض الطرف عن جدوى وعمق هذه الإصلاحات فى المجتمعات الأفريقية.

* تقديم إطار تفسيرى لديناميات التحول الديمقراطى فى النظم السياسية الأفريقية. وقد ركز هذا الإطار على القضايا التالية:

(١) تحليل العوامل الداخلية والخارجية التى تشكل بنية التحول الديمقراطى.

إذ تم التركيز على الضغوط الشعبية الداخلية والمشروطية السياسية المفروضة من الخارج. ويلاحظ أن هذه العوامل وغيرها أعطيت أوزانا نسبية مختلفة بحسب التوجه الفكرى لكل باحث على حدة، وكذلك بحسب طبيعة عمليات التحول الديمقراطى فى كل حالة أيضاً.

(ب) تحديد أنماط التحول ومساراته فى النظم السياسية الأفريقية. . وتكاد تتفق معظم أدبيات التحول الديمقراطى على الأنماط السبعة الآتية: المؤتمر الوطنى، التغير الحكومى عبر الانتخابات الديمقراطية، والتحولات الانتقائية بشكل اتفاقى بين النخبة الحاكمة، والتحول الموجه من أعلى، والإصلاحات التدريجية، والتحول المشروط، والعصيان المسلح المفضى إلى إجراء انتخابات تعددية.

وتقويمها. ويلاحظ أن عملية التقويم اشتملت على بعدين أساسيين **أولهما** إبراز ومناقشة التحديات التى تواجه التحول مثل طبيعة المجتمع المدنى فى أفريقيا وحقيقة العلاقات المدنية العسكرية، والصراعات الاثنية، والتردى الاقتصادى"، والتهميش فى ظل تحديات العولمة ... الخ. **وثانيهما** يتمثل في طرح رؤى استشرافية لمستقبل التحول فى أفريقيا. ويمكن فى هذا السياق أن نميز بين اتجاهات فكرية حديثة تعكس نفس الثنائية التى تسود بين التيارين التشاؤمي والتفاؤلي في دراسة الأزمة الأفريقية الراهنة.

ومع ذلك فإنه باستثناءات محددة يكاد يتفق تيار "الدمقرطة" فى دراسة النظم السياسية الأفريقية على أن التحولات التى شهدتها هذه النظم أفضت إلى إقامة نظا أطلق عليه ريتشارد جوزيف اسم الديمقراطية الافتراضية .Virtual Democracy ويتسم هذا النظام بوجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية فى جوهرها حيث تسعى النخب الحاكمة من خلالها إلى تلبية أو الاستجابة للشروط التى أملتها طبيعة المرحلة التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة.

* تعدد الاقترابات النظرية والمنهاجية المستخدمة فى دراسة "الدمقرطة" فى أفريقيا ويمكن فى هذا السياق الإشارة إلى الاقترابات التى تركز على العوامل الداخلية في مواجهة تلك التى تركز على العوامل الخارجية أو الدولية فى تفسير التحول من جه والاقترابات السياسية فى مواجهة الاقترابات الاقتصادية من جهة أخرى. وقد طو براتون وفان دى وال ما يسمى بالاقتراب السياسى المؤسسى حيث يتم التركيز عا الخصائص المؤسسية للنظم السياسية التى تسبق عملية التحول، وكذلك أنماط السلو السياسى أثناء التحول.

ومن الناحية المنهاجية نستطيع أن نميز بين اتجاهات ثلاثة فى دراسة "الدمقرطة **أولها: اتجاه دراسة الحالة** حيث يتم التركيز على خبرة التحول فى دولة واحدة ومناق كل أبعادها من حيث ديناميات التحول ونتائجه. وعلى سبيل المثال فقد خصص مجلة Africa today أحد أعدادها لبحث عملية التحول الديمقراطى فى ك ومستقبلها. وقد درس ريتشارد ساند بروك عمليات التحول فى ست حالات

من ماى وماسى عن تقويم تجربة التحول فى تشاد. **وثانيا الاقتراب الكمى** والاعتماد على المؤشرات. ولعل من أبرز الدراسات التى تمثل هذا الاقتراب دراسة براتون ودى وال حيث قاما بجمع بيانات عن (٤٧) دولة أفريقية جنوب الصحراء باستخدام (٩٩) متغيرا. وقسمت هذه البيانات إلى جزءين يضم الأول بيانات عن خصائص النظم السياسية منذ الاستقلال وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩. أما الجزء الثانى فإنه يشير إلى ديناميات التحول طيلة خمس سنوات فقط (١٩٩٠-١٩٩٤). قد تم تحديد عملية تحول النظام إجرائيا بواسطة ثلاثة مفاهيم هى الاحتجاج الشعبى والليبرالية السياسية والديمقراطية. **وثالثا الاقتراب الدستورى** : وعلى الرغم من قدم هذا الاقتراب فى دراسة علم السياسة ما قبل السلوكى فإن بعض التيارات الفكرية داخل اتجاه "الدمقرطة" فى دراسة ديناميات التحول النظمي ركزت على المدخل الدستورى وتحقيق الإصلاحات الدستورية. ولعل من أبرز الدراسات التى تمثل هذا الاقتراب دراسة Mbako الذى استخدم فيها مصطلح الهندسة الدستورية Constitutional Engineering فى دراسة التحول.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن اتجاه التحول الديمقراطى فى دراسة النظم السياسية الأفريقية وبغض النظر عن طبيعة الانحيازات الفكرية والأيديولوجية المحمل بها فإنه طرح مجالات اهتمام جديدة فى دراسة التحول كما أنه أعاد الاعتبار لبعض القضايا التى أهملت أو احتلت مكانة دنيا فى الأجندة البحثية عند دراسة النظم السياسية الأفريقية ومن ذلك:

- إعادة الاهتمام لمفهوم الدستورية والحكم الدستورى وذلك بعد إهمالها فى عهد الحزب الواحد أو الحكم العسكرى أو النظم التسلطية الأخرى غير الحزبية.

- تصاعد الاهتمام بدراسة المجتمع المدنى باعتباره ممثلا للكفاح الشعبى فى مواجهة التسلطية السياسية.

- إحياء الدور الذى تقوم به البرلمانات وذلك بعد سنوات طويلة من التهميش.

أنظمة الحكم الأفريقية.

٢- الاقتصاد السياسى والتكيف الهيكلى:

لقد طرحت برامج وسياسات التكيف الهيكلى فى أفريقيا على نطاق واسع أوائل الثمانينات وذلك بعد أن عانت الاقتصاديات الأفريقية من أزمات ت طاحنة. ولم تقتصر مظاهر هذه الأزمات على الانخفاض المتسارع فى معدلات ا والإنتاجية فى القطاعات الزراعية والصناعية وإنما امتدت لتشمل ارتفاع معد التضخم وزيادة أعباء الديون، وتردى البنية الأساسية، وانخفاض الدخل الحق لكل فرد، وذلك بالإضافة لمظاهر أخرى. وقد هدفت برامج الإصلاح التى طر تحت ضغط الجهات المانحة، وتم تنفيذها بإشراف البنك الدولى وصندوق ال الدولى، إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الأفريقية و إعادة هيكلة أساس التر الرأسمالى ودفع عجلة النمو الاقتصادى (وذلك بحسب مؤيدى هذه البرامج) أن تأثيرات برامج التكيف الهيكلى ليست مقصورة على الاقتصاد فقط وإنما تش جميع قطاعات المجتمع، الأمر الذى جعلها موضوع جدل نظرى واسع النطاق، أنها أضحت تمثل مدخلاً مهمًا لدراسة النظم السياسية الأفريقية ولاسيما فيما يت بقضايا الإنجاز والتنمية. ويمكن من خلال متابعة الأدبيات الخاصة بالاقتصاد السي للإصلاح الاقتصادي في أفريقيا أن نميز بين التيارات والمواقف الفكرية المتباينة و على النحو التالى [٢٥] :

(أ) يرفض البعض وجود ليبرالية اقتصادية حقيقية فى أفريقيا حيث إن الأم بعدى، وباستخدام تعبير كلافام Clapham إكراه أفريقيا على تطبيق تكنولو ذات مصداقية عالمية. وقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن "أى تحليل منص ومعقول لعملية التكيف فى أفريقيا حتى الآن تصل إلى نتيجة واحدة مفادها: أن العملية فشلت فى إرساء دعائم نمو حقيقى وتنمية مستدامة.

) Michael Chege, "The State and Economic Rehorm in Africa: A Review Arti cle," African Studies Quarterly. 4 (3): 3. 2000.

الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاح استراتيجيات الإصلاح الاقتصادى. ومع ذلك فإن هذه الحكومات وفقا لمنطق المشروطية مكرهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات.

وأياً ما كان الأمر فإن سياسات التكيف تؤدى لا محالة إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظام السياسى فى أفريقيا ومن ثم قد تفضى إلى إضعاف قدرته على حشد الموالين له.

(جـ) يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل فى برامج التكيف تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على قروض من البنك والصندوق. ومن أبرز تلك الشروط، تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض الإنفاق العام بشكل كبير، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية، وفرض رسوم على كثير من السلع والخدمات الاجتماعية، وتحرير الصادرات والواردات، وخصخصة المشروعات العامة حتى تلك التى تحقق أرباحا. وعليه فقد ظهر اتجاه فكرى قوى يعارض هذه السياسات ويرى أنها مجرد محاولة لإعادة جدولة ديون الدول الأفريقية وذلك على حساب الجماهير التى سوف تدفع الثمن باهظاً من خلال الآثار السلبية للاشتراطات المتضمنة فى هذه السياسات والمشار إليها آنفاً.

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلى من جانب مؤسسات بريتون وودز Bretton woods على الدول الأفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة. ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقى باللوم فى تخلف أفريقيا وأزمتها الاقتصادية الراهنة على الغرب. وطبقا لأوسايو كلى فإن "الفوضى الاقتصادية فى أفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم وإنما هى من صنع الغرب الإمبريالي، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه فإن على الغرب أن يتحمل مسؤليته ويصلح ما أفسدته يداه".

ويمكن أن نرجع الجدل الفكرى والنظرى السائد بشأن برامج التكيف الهيكلى وآثارها المختلفة على المجتمع الأفريقى إلى وجود مدرستين فكريتين هما: مدرسة

الاقتصاد السياسى "الليبرالى الجديد أو الاختيار العام، ومدرسة الاقتصاد السياس

الراديكالى. ولعل تباين المواقف والاتجاهات يعزى فى كثير من جوانبه إلى فهم هات المدرستين لمصادر وأسباب الأزمة الأفريقية ودور النظم السياسية الأفريقية فى عم التنمية.

أولا: مدرسة "الاقتصاد السياسى" الليبرالى الجديد / الاختيار العام:

يتبنى كثير من المستفرقين ولاسيما المتمركزون منهم فى جامعات أمريكا الشما منظور الاقتصاد السياسى الجديد فى دراسة قضايا التنمية الأفريقية ويقوم هذا المنظو على افتراض محوري مفاده أن الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية هما وجهان لعم واحدة. ويعزى هذا المنظور فى جذوره الأولى إلى الموقف القائل بأن الديمقراطي الليبرالية وحرية الأسواق يرتبطان معا برباط وثيق. وقد أعيد التأكيد على هذا الموق فى أدبيات ما بعد الحرب الباردة.

وينظر أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبار المسؤولة عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي تسود أفريقيا. فقد فشلت ه الدولة فى إنجاز وظيفتها التنموية وذلك لأسباب متنوعة مثل: تدخلها المكثف وغ الإنتاجي في العمليات الاقتصادية الداخلية وتقييدها لقوى السوق والقطاع الخاص وترهلها الإداري والبيروقراطى، وهيمنة شبكة من المنتفعين وتحالف حضرى عل أجهزتها المختلفة وذلك فى مواجهة القطاع (الإنتاجي) الريفى، ومركزيتها المفرط وعدم تشجيعها للمبادرات الخاصة المحلية، وهيمنتها على القطاعات الاقتصاد الرئيسية فى المجتمع.

ويأتى فى قلب التحليل الليبرالى الجديد للأزمة الأفريقية وصف الدولة بأنها هش وفاسدة وأبوية. ومثل هذه الأوصاف تخدم الصورة الذهنية السائدة عن الدو الأفريقية باعتبارها سبب الفشل الاقتصادى. وعليه فقد استغل البنك الدولى هذ الصورة للتأكيد على أن الدولة فى أفريقيا غير فعالة وغير شرعية (٢٦).

(26) Thandika Mkandawire, "Crisis Management and the Making of Choiceless Democracies, in: R. Joseph (Ed), *State, Confoict, and Democracy in Africa*, London: Lynne Rienner, 1999, p. 119.

الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاح استراتيجيات الإصلاح الاقتصادى. ومع ذلك فإن هذه الحكومات وفقا لمنطق المشروطية مكرهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات.

وأياً ما كان الأمر فإن سياسات التكيف تؤدى لا محالة إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظام السياسى فى أفريقيا ومن ثم قد تفضى إلى إضعاف قدرته على حشد الموالين له.

(جـ) يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل فى برامج التكيف تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على قروض من البنك والصندوق. ومن أبرز تلك الشروط، تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض الإنفاق العام بشكل كبير، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية، وفرض رسوم على كثير من السلع والخدمات الاجتماعية، وتحرير الصادرات والواردات، وخصخصة المشروعات العامة حتى تلك التى تحقق أرباحا. وعليه فقد ظهر اتجاه فكرى قوى يعارض هذه السياسات ويرى أنها مجرد محاولة لإعادة جدولة ديون الدول الأفريقية وذلك على حساب الجماهير التى سوف تدفع الثمن باهظاً من خلال الآثار السلبية للاشتراطات المتضمنة فى هذه السياسات والمشار إليها آنفاً.

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلى من جانب مؤسسات بريتون وودز Bretton woods على الدول الأفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة. ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقى باللوم فى تخلف أفريقيا وأزمتها الاقتصادية الراهنة على الغرب. وطبقا لأوسايو كلى فإن "الفوضى الاقتصادية فى أفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم وإنما هى من صنع الغرب الإمبريالي، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه فإن على الغرب أن يتحمل مسؤليته ويصلح ما أفسدته يداه".

ويمكن أن نرجع الجدل الفكرى والنظرى السائد بشأن برامج التكيف الهيكلى وآثارها المختلفة على المجتمع الأفريقى إلى وجود مدرستين فكريتين هما: مدرسة

الاقتصاد السياسى "الليبرالى الجديد أو الاختيار العام، ومدرسة الاقتصاد السيا...
الراديكالى. ولعل تباين المواقف والاتجاهات يعزى فى كثير من جوانبه إلى فهم ها... الدارسين لمصادر وأسباب الأزمة الأفريقية ودور النظم السياسية الأفريقية فى عم... التنمية.

أولا: مدرسة "الاقتصاد السياسى "الليبرالى الجديد / الاختيار العام:

يتبنى كثير من المستفرقين ولاسيما المتمركزون منهم فى جامعات أمريكا الشما... منظور الاقتصاد السياسى الجديد فى دراسة قضايا التنمية الأفريقية ويقوم هذا المنظ... على افتراض محوري مفاده أن الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية هما وجهان لعم... واحدة. ويعزى هذا المنظور فى جذوره الأولى إلى الموقف القائل بأن الديمقراط... الليبرالية وحرية الأسواق يرتبطان معا برباط وثيق. وقد أعيد التأكيد على هذا الموق... فى أدبيات ما بعد الحرب الباردة.

وينظر أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبار... الدولة من الأزمات السياسية والاقتصادية التي تسود أفريقيا. فقد فشلت ه... الدولة فى إنجاز وظيفتها التنموية وذلك لأسباب متنوعة مثل: تدخلها المكثف وغ... الإنتاجي في العمليات الاقتصادية الداخلية وتقييدها لقوى السوق والقطاع الخاص... وترهلها الإداري والبيروقراطى، وهيمنة شبكة من المنتفعين وتحالف حضرى عل... أجهزتها المختلفة وذلك فى مواجهة القطاع (الإنتاجي) الريفى، ومركزيتها المفرط... وعدم تشجيعها للمبادرات الخاصة المحلية، وهيمنتها على القطاعات الاقتصاد... الرئيسية فى المجتمع.

ويأتى فى قلب التحليل الليبرالى الجديد للأزمة الأفريقية وصف الدولة بأنها هش... وفاسدة وأبوية. ومثل هذه الأوصاف تخدم الصورة الذهنية السائدة عن الدو... الأفريقية باعتبارها سبب الفشل الاقتصادى. وعليه فقد استغل البنك الدولى هذ... الصورة للتأكيد على أن الدولة فى أفريقيا غير فعالة وغير شرعية [٢٦].

(26) Thandika Mkandawire, “Crisis Management and the Making of Choiceless Democracies, in: R. Joseph (Ed), *State, Confoict, and Democracy in Africa*, London: Lynne Rienner, 1999, p. 119.

على عكس ما ذهب إليه أصحاب الرؤية الليبرالية الجديدة فى دراسة الاقتصاد السياسى فإن أصحاب الرؤية الراديكالية يرون عدم ضرورة تلازم مسار التكيف الهيكلى فى المجال الاقتصادي والحكم الديمقراطى فى المجال السياسى.

وقد عبر عن هذا الموقف كتاب مختلفون يجمعهم الإطار الراديكالى الفضفاض (٢٧).

فأولا هناك من ينظر إلى الطبيعة القمعية لحزمة برامج التكيف باعتبارها نابعة أساسا من نموذج الإصلاح الليبرالى الجديد. ويرى بعض ثان أن عدم شعبية برامج التكيف الهيكلى وفشلها فى تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين إنما أدى إلى زيادة الطبيعة التسلطية لنظم الحكم فى الدول الأفريقية والتى اتسمت دوماً بهذه الصفة سواء خلال العهد الاستعمارى أو ما بعده فى سنوات الاستقلال.

والأكثر من ذلك هناك من أقام علاقة ارتباطية بين التكيف الهيكلى والتسلطية السياسية من خلال التركيز على الاستراتيجيات السياسية للصندوق والبنك فى بداية تطبيق هذه البرامج فى أفريقيا. إذ إن تلك الاستراتيجيات تنطوى على انحياز واضح للأنظمة التسلطية التى كان من المعتقد أن تكون قادرة على تطبيق قواعد وشروط التحول إلى اقتصاد السوق بصرامة شديدة. وفى بعض الحالات فإن هذه الأنظمة استخدمت بعض عوائد الإصلاح لمقاومة الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية.

وعلى أية حال يذهب كل من باترك شابال وجان باسكال ديلوز إلى القول بأنه قد تمت "أفرقة" التكيف الهيكلى بحيث تم تطويعه لخدمة النظم الأبوية. وعليه فإن فشل التكيف الهيكلى قد لا يعزى بالضرورة إلى عيوب خططه وبرامجه، على الرغم من كثرتها، وإنما يرتبط بنجاح النخب الحاكمة فى التكيف مع سياسات التكيف وذلك

(27)I. Hussain, "structural Adjustment and the Long Term Develpment of Sub- Saharan Africa." In: R Van Der Hoeven, and F. Van Der Kraaij. eds., *Structural Adjustment and Beyond in Sub- Saharan Africa,* The Hague, Netherlands, Ministry of Forign Affairs, 1994.

إليها السبب فى الأزمة الاقتصادية الخانقة التى تعانى منها المجتمعات الأفريقية. فإذا كان سبب الفقر والتخلف من قبل يرجع إلى تراث الحكم الاستعمارى، والاستعمار الجديد، والإمبريالية. فإن المطالب والشروط التى يفرضها الصندوق والبنك الدولى اليوم هي المسؤولة عن الظروف الاقتصادية المتردية التى تعانى منها الدول الأفريقية. لاسيما أن التكيف أعطى النخب الحاكمة وسيلة مناسبة للحصول على المساعدات الخارجية وذلك فى حالة استجابتهم لشروط ومتطلبات الإصلاح الاقتصادى والسياسى.

٢- العولمة:

إن التحولات الكبرى التى دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضى قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل النظام العالمى الجديد والقول بكل النهايات: نهاية التاريخ ، ونهاية الأيديولوجيا ، ونهاية الدولة القومية وهلم جرا. وقد خضعت العولمة لجدل فكرى واسع النطاق حيث نظر إليها البعض باعتبارها أمركة العالم (العولمة = الأمركة)، في حين نظر إليها البعض الآخر على أنها تشير إلى الأهمية المتزايدة للسوق العالمى، بيد أن نفرا غير قليل من الباحثين يضفى على المفهوم طابعا أيديولوجيا صريحا حينما يصفها بأنها تجسيد لواقع ثقافى وأيديولوجى معين ألا وهو انتصار قيم السوق والليبرالية السياسية (الديمقراطية + السوق) (٢٨).

ويلاحظ أن المنظور الأفريقى الخاص بالعولمة يعبر عن مواقف ومشاعر مختلطة وربما يعزى ذلك فى رأى البعض إلى عوامل أربعة أساسية:

أولها: أن تجليات العولمة ظهرت فى سياق أزمة أوروبا الشرقية،وعليه فقد نظر إليها

(٢٨) إن تجليات العولمة فى إعلاء شأن السوق الحرة، والمبادرة الفردية، والعمل الحر والمنافسة عديمة الرحمة وسيادة منطق البقاء للأصلح لكى تصبح ، مرة أخرى، كما حدث فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، المعيار الأساسى للنجاح.

باعتبارها أيديولوجية الانتصار. وثانيها أن العولمة الجديدة جاءت وسط الهجوم الحاد على برامج التكيف الهيكلى وسعى المدافعين عنها إلى شرح تجارب التنمية الآسيوية الناجحة باعتبارها نتاج رؤية رأسمالية جديدة للرأسمالية العالمية. **وثالثها** : دور اليابان فى المثلث الرأسمالى الجديد (أمريكا الشمالية + أوربا + اليابان) قد كرس الإيمان لدى الكثيرين بحتمية العولمة. **ورابعها:** أن تكنولوجيا المعلومات و"أمركة" السياسة الدولية من خلال المشروطية السياسية وأيديولوجية التحول الديمقراطى أفضت إلى وحدة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.

ويمكن القول إن أولى المحاولات التى نظرت إلى العولمة من منظور إفريقى خالص جاءت من سمير أمين الذى استمر فى نهجه الناقد للنظام الرأسمالى العالمى. كما أن كلود ايك ناقش من جانبه طبيعة النظام الدولى فى سياق التهميش المتزايد لأفريقيا. ويحاجج ايك بأن الغرب لم يعد بحاجة إلى المواد الخام الأفريقية نظرا لتطويره بدائل صناعية لهذه المواد.

وأياً كان الأمر فإن العولمة أضحت تشكل أحد الاتجاهات الحديثة فى دراسة النظم السياسية الأفريقية ويمكن من الناحية المعرفية والمنظورية أن نميز بين ثلاثة اقترابات أساسية تتنازع السيادة على دراسة العولمة أفريقياً: أول هذه الاقترابات يمكن أن نطلق عليه الاقتراب الدفاعى، والذى يرى فى العولمة أفقاً عصرياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله. ويرجع هذا الإطار التحليلى إلى بداية أعوام الثمانينات بعد فشل تجارب الديمقراطية الاجتماعية والعودة إلى الأيديولوجية الليبرالية الجديدة. وطبقا لهذا الاقتراب يعد الأفراد والأسواق محور عملية الانتقال إلى الحداثة. وعليه فإن أصحاب هذا الاتجاه المدافع عن تيارات العولمة الجديدة يرون أن تدخل الدولة قد قلص بشكل مستمر من حرية الأفراد وإبداعاتهم فى شتى المجالات، الأمر الذى يعنى أن الأسواق وحدها هى القادرة على إطلاق العنان للمبادرات الخاصة بالأفراد والتنظيمات الاجتماعية.

وينظر الاقتراب **الثانى** الذى يوصف بأنه وظيفى إلى العولمة باعتبارها نتاج التطور الحديث فى الرأسمالية العالمية، ورغبة قوى الاحتكار الرأسمالى الكبرى فى تجاوز

القوميات وترتيبات الدولة القومية. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تحرير اقتصاديات دول الهامش يؤدى إلى زيادة تهميشها فى النظام الدولى، كما أن تحرير التجارة يؤدى إلى الإضرار بالاقتصاديات الوطنية من حيث ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر فى المجتمع. وعليه فإن الخلاص الوحيد أمام هذه الدول يتمثل فى العودة إلى الدور التقليدى للدولة والتمسك بالهوية القومية. أما الاقتراب **الثالث** فإنه يركز على تبعات ظهور العالم الافتراضى الذى خلقته تكنولوجيا المعلومات والاتصال. هذا الواقع الجديد سوف يحرر الفاعلين والعمليات الاقتصادية من عبء وإشكاليات الحدود والحواجز القائمة بين الدول القومية. كما أن الفضاء الإلكترونى سوف يتخذ طابع محليا فى شتى أنحاء المعمورة عبر فروع الشركات متعددة الجنسيات والموظفين والخبراء والتجار.

وتفصح دراسة أدبيات العولمة وتأثيراتها على قضايا النظم السياسية الأفريقية عن وجود أربعة ملامح أساسية:

أولا، العولمة ودراسة قضايا التنمية: فالعولمة فى تجلياتها الاقتصادية تعنى بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد الدولى الذى لم يعد يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدول فى نشاطه وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات. وقد ركزت الأدبيات على دراسة آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية فى تهميش القارة الأفريقية. بل إن بعض الباحثين فى هذا السياق قد أقام علاقة ارتباطية بين العولمة باعتبارها مشروعا غربيا للهيمنة وبين سياسات التكيف الهيكلى التى تفرضها مؤسسات بريتون وودز على أفريقيا.

ثانيا، العولمة ودراسة التحول الديمقراطى: إذ أفضى تيار العولمة إلى التبشير بقيم الليبرالية السياسية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان. ومن هنا ركز البعض على دراسة قضايا التحول الديمقراطى فى أفريقيا من منظور العولمة. بيد أنه يمكن الإشارة فى هذا السياق إلى عدد من المواقف المتمايزة: يربط أولها بين العولمة وعدم جدية التحولات الديمقراطية فى أفريقيا وربما يعزى ذلك إلى ازدواجية المعايير

الآثار المترتبة على تراجع دور الدولة فى جميع المجالات وهو الأمر الذى دفع البعض إلى إعلان موت الدولة بشكلها التقليدى. ويركز الموقف الثالث على دراسة تأثير العولمة على قضايا سياسية بعينها مثل دعم المجتمع المدنى وتعزيز مفهوم الحكم الصالح.

ثالثاً: العولمة ودراسة قضايا العنف والصراع فى النظم السياسية الأفريقية: فقد تم تطوير عدد من الاقترابات النظرية لتحليل وفهم الأشكال الجديدة للصراعات والحروب فى أفريقيا. وعلى سبيل المثال فإن كارى كلدور ترى أن الحروب وحالات عدم الاستقرار فى أفريقيا ما هى إلا نتاج للآثار المدمرة التى تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الأفريقية.

وقد أفضى ذلك إلى تراجع السلطة المركزية فى الدولة الأفريقية ولاسيما السيطرة على أدوات القهر المادى فى المجتمع. كما ظهرت أشكال أخرى للسيطرة والقوة فى نفس الوقت الذى تم فيه إضفاء الطابع غير الرسمى على الاقتصاد بما أدى إلى عدم تأمين غالبية المواطنين اقتصادياً واجتماعياً. ولعل أبرز ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة يتمثل فى ظهور حركات وتنظيمات اثنية وعرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة على المستوى القومى أو ما دون القومى.

استنادا إلى هذا الاقتراب أيضا فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التى اتبعت فى الثمانينات والتسعينات أفضت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة وانتشار الفساد والسوق السوداء وتهريب الأسلحة والمخدرات. وليس بخاف أن هذا السياق هو الذى يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسى الذى تشهده النظم السياسية الأفريقية.

وقد تم تطوير اقتراب مشابه على يد دوفيلد الذى ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجا لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية.

السياسية. ولامراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملا يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة فى أفريقيا، كما أنه يعطى أهمية كبرى للعوامل الخارجية مثل العولمة ذاتها أو تأثيراتها مثل سياسات التكيف الهيكلى.

رابعاً: العولمة ودراسة التكامل القومى فى إفريقيا: وعلى الرغم من ارتباط هذا الاتجاه بما سبقه إلا أن هناك تركيزا واضحا من جانب الأدبيات على الآثار المترتبة على العولمة فى الدول الأفريقية التى تعانى من أزمة تكامل قومى. ويمكن تفهم مخاطر العولمة أفريقياً على ضوء أمرين مهمين: أولهما ما يسمى بحق التدخل الدولى الإنسانى فى شؤون الدول الأخرى وثانيهما يتمثل فى مراقبة الاضطهاد الدينى من جانب الولايات المتحدة. وربما يرتبط ذلك بتزايد التأكيد – من جانب مؤيدى تيار العولمة – على قضية الحكم العالمى حيث يوجد فضاء عام كونى مع تعدد الفاعلين واختلافهم ما بين دول ومنظمات وجمعيات مدنية الأمر الذى ينال من مفهوم السيادة الوطنية بمعناه التقليدى.

٤- إدارة الصراعات الاثنية:

على الرغم من أن مفاهيم الاثنية Ethnicity والصراعات الاثنية والعلاقات الاثنية ارتبطت بالدراسات الأفريقية منذ البداية فإن خبرة العقد المنصرم شهدت تطورا ملحوظا فى إعادة التأكيد على مدخل "إدارة الصراع الاثنى" Ethnic Conflict Management فى دراسة النظم السياسية الأفريقية[٢٩]. ويمكن من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة فى هذا المجال أن نشير إلى التوجهات العامة التالية:

---

(29)E. Ike Udogu, (ed). The issue of Political Ethnicity in Africa. Aldeshot (UK) and Burlington, VT: Ashgate Publishing Compan, 2001; John Hutchinson and Anthony D Smith (eds), Ethnicity Oxford: Oxford University Press, 1996 and M. Crawford Young, "Revisiting nationalism and Ethnicity in Africa" (December 7, 2004) James S. Coleman African Studies Center. James S. Coleman Memorial Lecture Series: Paper Nationalism, http:// reposetories. cdlib. org/ international/ asc/ jscmls/ Nationalism.

الحقل المعرفى الجديد الخاص بإدارة الصراع سواء من حيث النظرية أو التطبيق. وعليه أضحى من الصعوبة بمكان الحديث عن صراع إثنى معين دون الأخذ بعين الاعتبار كذلك كيفية استجابته لمحاولات التخفيف من حدته أو تسويته بشكل سلمى. واتساقا مع هذا التوجه أضحى التدخل الخارجى فى الصراعات الاثنية مسألة تتسق مع واقع الحياة المعاصرة. إذ لم يعد مقبولا القول بأن الصراع الاثنى المحتدم فى دولة معينة ـ ولاسيما ذلك النمط من الصراعات الذى يتم التعبير عنه فى شكل مواجهات عنيفة وقمعية ـ هو شأن محلى داخلى يقتصر على أطرافه المباشرين فقط. وهنا تجدر الإشارة إلى التغيرات التى شهدها النظام الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتأكيده على المعايير الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات.

ويلاحظ أن أدبيات إدارة الصراعات الاثنية فى أفريقيا ركزت على القضايا والمحاور الثلاثة الآتية: **أولها**: دراسة حالات بعينها يكون الصراع الإثني فيها قد وصل إلى حد التأثير على وجود الدولة ذاتها أو أنه يهدد المصالح الحيوية لأطراف ثالثة أو أنه من المحتمل فى مرحلة معينة أن يهدد السلم والأمن فى النظام الإقليمى أو الدولى. ومن أبرز الأمثلة حالات رواندا وبوروندى وسيراليون والكونغو الديمقراطية. **ثانيها**: تحديد أبعاد الهوية الاثنية والتأكيد على أنها - أى الأبعاد - متشابكة ومتداخلة. ويمكن الإشارة فى هذا السياق إلى دراسة فيكتور لوفاين التى قدم فيها عرضا نقديا لاتجاهات تعريف الاثنية والصراع الاثنى. **وثالثا** : الاهتمام بتحديد المشكلات الواقعية التى تواجه عمليات التدخل لتسوية الصراعات الاثنية فى أفريقيا. وقد اهتم بعض الباحثين بضرورة توفير خبراء وكوادر مدربين على المهارات الاتصالية لتحقيق السلام فى المواقف الصراعية.

ثانيا :اقتراب علاقات الدولة - المجتمع فى تحليل عملية إدارة الصراعات الاثنية فى أفريقيا. ولعل النموذج الذى طرحه روتشيلد فى كتابه عن الموضوع نفسه يقدم مثالا واضحا على هذا الاقتراب. إذ قام بربط المظالم والشكاوى الكامنة والأنماط المختلفة للمطالب المجتمعية باستراتيجيات النظام ومخرجات السياسة، ولم يفعل

العالم. ويميز هذا الاتجاه بين نمطين للصراعات الاثنية أولهما يمكن إدارته فى سياق العلاقات المنظمة بين الدولة والمجتمع وثانيهما ينجم عن انهيار العلاقة بين الدولة والمجتمع الأمر الذى يحتم ضرورة بذل محاولات للوساطة من جانب أطراف ثالثة لإعادة التوازن المفتقد. وعليه فإن هذا الاتجاه أشمل من سابقها الذى يقتصر فقط على دراسة إدارة الصراعات الاثنية العنيفة من خلال التدخل الخارجى.

ثالثا: اقتراب تقاسم السلطة Power Sharing فى إدارة الصراعات الإثنية وغيرها من المواقف الصراعية فى أفريقيا. إذ يطالب أنصار هذا الاقتراب بضرورة التخلى عن سياسة "المنتصر يحصل على كل شئ"، وعقلية المباراة الصفرية Zero sum game التى سادت السياسة الأفريقية منذ الاستقلال. وعوضا عن ذلك فقد نظر إلى تقاسم السلطة باعتباره استراتيجية بديلة لإدارة الصراعات فى المجتمعات الأفريقية ذات التعددية الاثنية. وتطرح هذه الاستراتيجية حلولا للجماعات غير الراغبة فى الانفصال عن جسد الدولة وفى ذات الوقت تطالب بإحداث تغييرات جذرية فى النظام السياسى.

وقد اتجه بعض الدارسين إلى الربط بين تقاسم السلطة وتحقيق الصيغة الفيدرالية فى الحكم سواء على أساس إقليمى كما هو الحال فى التجربتين النيجيرية والإثيوبية أو على أساس ثقافى غير جغرافى كأن توجد حكومات متنافسة فى الدولة الواحدة يختار الأفراد فيما بينها كما اقترح البعض لحل مشكلة الصراع بين الهوتو والتوتسى.

رابعا: التحول الديمقراطى وأثره على الصراعات الاثنية فى أفريقيا(٣٠). ولعل من أبرز المحاولات التى بذلت لقياس هذه العلاقة بشكل إمبريقى دراسة زريك كاى سميث. وقد توصل إلى نتيجة مفادها أنه فى مواقف الانتقال من الحكم التسلطى

(30) E.E. Osaghae, "Ethnicity and Democratization in Africa, in J. M. Mbaku, and J.O. Ihonvbere, (eds.), The Transition to Democratic Governance: The Continuing Struggle, Westport, CT: Praeger, 2003. and Osaghae, Eghosa E, Political Transition and Ethnic Conflict in Africa, Journal of Third World Studies, Spring 2004.

وربما تخالف هذه النتيجة الافتراضات السائدة فى أدبيات التحول الديمقراطى فى أفريقيا. وتأسيسا على كل ما سبق يمكن التأكيد على أمرين متلازمين: أولهما أن معظم اتجاهات دراسة الصراعات الاثنية فى أفريقيا أشارت إلى أهمية المتغيرات الهيكلية والمؤسسية فى فهم وتفسير الواقع السياسى المعقد فى أفريقيا، وثانيهما أن الأطر والمداخل النظرية المتعلقة بالتحول الديمقراطى والتكيف الهيكلى والعولمة وإدارة الصراعات الإثنية مترابطة وتعبر عن طبيعة المرحلة المابعدية فى العلوم السياسية، ولعل كتاب ريتشارد جوزيف الموسوم "الدولة، والصراع والديمقراطية فى أفريقيا" يوحى بمثل هذا الترابط.

المفاهيم النظرية والقضايا الأساسية فى دراسة النظم السياسية الأفريقية

لقد أفضت الاتجاهات الحديثة على مستوى الأطر والاقترابات النظرية فى دراسة النظم السياسية الأفريقية إلى استخدام مجموعة من المفاهيم النظرية التى تعبر عن إشكاليات التحول فى هذه النظم. ويلاحظ أن بعض هذه المفاهيم يعتبر جديدا على التحليل السياسى المقارن مثل الحكم Governance، والجندر gender الذى تجاوز مفهوم النسوية Feminism.

كما أن البعض يعبر عن إشكالية توصيف وتصنيف النظم السياسية الأفريقية مثل مفهوم الأبوية الجديدة .Neopatrimonialism. وهناك نوع ثالث من المفاهيم أعيد التأكيد عليه وتعميقه مثل الانتخابات، والعسكرة Militarism، والمجتمع المدنى. أضف إلى ذلك فإن الخبرة الأفريقية تعكس بعض ملامح الحركة التكاملية بين الحقول المعرفية المختلفة من خلال استخدام مفهوم البيئة وتطويره.

١- الأبوية الجديدة:

لعل من أبرز المقولات الفكرية شيوعا فى توصيف النظم السياسية الأفريقية فى مرحلة ما بعد الاستقلال ما عبر عنه براتون وفان دى وال عام ١٩٩٧ بمسمى الأبوية الجديدة. ويرجع المفهوم إلى تقاليد ماكس فيبر عن السلطة الأبوية Patrimonial Authority التى ترتبط بممارسة السلطة فى المجتمعات التقليدية المحدودة العدد والنطاق. وترجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته، أما الآخرون فهم ليسوا إلا مجرد أتباع أو رعايا لا يتمتعون بأية حقوق سوى تلك التى يقررها لهم الحاكم. والسلطة فى هذه النظم ذات طابع شخصى بالغ الوضوح إذ إنها لا تخضع لأية معايير أو قوانين ثابتة. والحاكم يضمن الاستقرار السياسى عن طريق توزيع العطايا والمنافع المادية على أتباعه والموالين له.

ومن الجلي أن وصف هذا النمط من النظم السياسية بالأبوية الجديدة ... التقاليد الفيبرية يلائم السياق الذى ظهرت فيه هذه النظم فى أفريقيا وغيرها من دول الجنوب حيث إننا لم نعد أمام مجتمع تقليدى محدود وإنما أمام دولة حديثة ذات أبنية معقدة. ونظرا لأن الحكام لديهم قدرة على تعبئة موارد ضخمة فى الدولة الحديثة فإن الأبوية الجديدة ترتكز على قاعدة ضخمة من الموارد تفوق تلك القاعدة التى كان يحظى بها النظام التقليدى.

وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد أهم ملامح وأبعاد الأبوية الجديدة حيث تمت الإشارة إلى ما يأتى: عدم وجود نظام للمساءلة Unaccountability ، وإعلاء قيم المجتمع الأبوى البطريركى، والاعتماد على معايير الولاء والثقة، والاستناد إلى سياسة المباراة الصفرية Zero Sum-game.

ويلاحظ أن مفهوم الأبوية الجديدة وإن استخدم على نطاق واسع فى تحليل النظم السياسية الأفريقية بعد الاستقلال فإنه يمكن من خلال تحليل الأدبيات الحديثة التمييز بين تيارات ومواقف فكرية مختلفة سواء فى نظرتها للمفهوم باعتباره أداة تحليلية أو فى غاية التحليل والقصد منه، أو حتى فى قضايا الاهتمام و الأجندة البحثية الأولى بالتحليل والدراسة وأخيرا آفاق وملامح تطور هذه النظم.

(أ) اهتم البعض بالمفهوم باعتباره إطارا نظريا وتحليليا لفهم النظم السياسية الأفريقية بما تشتمل عليه من مؤسسات رسمية وغير رسمية. ويعبر عن هذا الاتجاه براتون وفان دى وال فى الفصل الثانى من كتابيهما عن التجارب الديمقراطية فى أفريقيا. إذ يربطان بين الخصائص المؤسسية للنظم الأبوية الجديدة ومسارات التحول الديمقراطى فى أفريقيا.

(ب) ركز البعض على تأثير هذه النظم على التنمية والإنجاز فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال تعزى كثير من أدبيات الاقتصاد السياسى عجز النمو الاقتصادي فيأفريقيا إلى الفشل فى تحقيق الحكم الصالح بسبب هيمنة نمط الأبوية الجديدة. وفى هذا السياق طرح Lipumba سؤالا

ضوابط الميزانية العامة وتقوم بتوزيع الموارد وانتهاج سياسات من شأنها تطوير الموارد البشرية وتشجيع القطاع الخاص؟

(جـ) عادة ما يطرح المفهوم باعتباره نقيضا للديمقراطية وللمفاهيم الفرعية المرتبطة بها ولاسيما تلك المتداولة فى أدبيات التحول الديمقراطى مثل المساءلة والشفافية والحكم الصالح. وعليه يركز عدد من الكتاب الذين يتبنون المنظور الليبرالى الجديد على وجهة نظر الدول والمؤسسات المانحة فى تفسير أزمة النظم السياسية الأفريقية وإرجاعها لعوامل داخلية بالأساس.

٢ - مفهوم الحكم Governance :

لقد أصبح مفهوم الحكم جزءا من مفردات الحوار السياسى والأكاديمى فى السنوات العشر الأخيرة من القرن المنصرم، على الرغم من أنه لا يزال يعانى من الغموض وعدم التحديد. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة فى أدبيات التنمية الأفريقية عندما نشر البنك الدولي عام ١٩٨٩ تقريرا له عن الأزمة الأفريقية واعتبرها أزمة حكم. وبشكل أكثر تحديدا أشار البنك إلى هذه الظاهرة من خلال عدد من المؤشرات العامة مثل شخصنة السلطة بشكل مكثف، وإنكار حقوق الإنسان الأساسية، وتفشى الفساد على نطاق واسع، ووجود حكومات غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة. وينطوى هذا التشخيص للأزمة الأفريقية - ولو من طرف خفى - على الدعوة للتحول نحو الليبرالية والديمقراطية. كما أنه يربط تحقيق التنمية بتخلى القادة الأفارقة عن الممارسات التسلطية.

وعلى المستوى البحثى والأكاديمى ربما يرجع الفضل إلى كتاب أمثال ريتشارد جوزيف وجوران هايدن وإلى مركز كارتر بجامعة امورى الأمريكية - الذى عقد حلقات بحث سنوية عن برنامج الحكم الأفريقى وذلك منذ عام ١٩٨٩ فى الترويج لهذا المفهوم بين المستفرقين والأفارقة على حد سواء. وقد استخدم مفهوم الحكم بالمعنى الواسع ليشير إلى إجراءات الإصلاح السياسى التى تستهدف زيادة فعالية

استخدام البنك الدولى له. ويمكن تتبع سيرة المصطلح كما استخدمه هايدن فى الفصل الأول من الكتاب الذى شارك فى تحريره مع مايكل براتون بعنوان "Governance and Politics in Africa" ويمكن من خلال تتبع أدبيات الحكم والتنمية فى أفريقيا الإشارة إلى الأبعاد والقضايا الأساسية الآتية:

أولاً: أخذ المفهوم بعدا قيميا بحيث أضحى مرادفا للحكم الصالح (governance = good government) وعليه أضحت قضية تعريف الحكم الجيد وتميزه عن الحكم السيىء تمثل قاسما مشتركا فى دراسات النظم السياسية الأفريقية بل والنظم السياسية التى تمر بمرحلة تحول نحو الديمقراطية بشكل عام.

ثانياً: على الرغم من أن مفهوم "الحكم" يكاد يكون مرادفا لمفهوم "الديمقراطية" وذلك فى الاستخدام الشائع من جانب بعض الجهات المانحة فإن جوران هايدن يميز بينهما ويرى أنه يمكن تصور مفهوم الحكم باعتباره أحد أبعاد السياسة فى ظل أى نظام سياسى مهما كان. إن مفهوم الحكم لا يطرح التساؤل "من يحصل على ماذا، متى، وكيف" أى حول السياسة التوزيعية ولكنه يثير بشكل متزايد قضايا ترتبط بقواعد اللعبة. وبهذا الشكل فإن هايدن يضفى على المفهوم أهمية تحليلية فى دراسة النظم السياسية الأفريقية الحديثة.

ثالثاً: تنظر أجندة الحكم الصالح إلى الفساد باعتباره سبب فشل جهود التحول الديمقراطى والإصلاح الاقتصادى بدلا من أن يكون هو نفسه أحد الملامح والمظاهر المترتبة عليها. وبعبارة أخرى فإن برامج وسياسات التحول السياسى والاقتصادى فى أفريقيا قد فشلت فى التعامل مع السياق العام فى المجتمع الأفريقى والذى نجم عنه تفشى ظاهرة الفساد السياسى.

رابعاً: يربط بعض الباحثين بين غياب الحكم الصالح وظاهرة انسحاب الأفراد من الدولة أو من النظام السياسى. وربما لا يعزى خروج الأفراد المهمشين والمحرومين من الدولة إلى فشل تلك الدولة فقط فى تلبية احتياجاتهم المادية وتطلعاتهم صوب

الرفاهية الاقتصادية كمواطنين، وإنما أيضا إلى عجز الدولة عن الوفاء بالمطالب الخاصة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية. والتى تفجرت فى معظم أرجاء العالم مع ظهور حركات العمال والمرأة والشباب، وتصاعد دعوات المساواة واحترام حقوق الإنسان. وعليه فإنه بالإضافة إلى لجوء بعض الأفراد إلى الانضمام إلى العصابات الإجرامية والانخراط فى عمليات تهريب المخدرات وغيرها فإن ثمة اتجاهاً آخر تمثل فى تزايد حركة الهجرة من الدولة الأفريقية وظهور مفهوم المواطنة العالمية. ولا يخفى أن قوى العولمة الجديدة تسهم بدورها فى تسهيل عمليات الخروج عن الدولة وعن النظام العالمى فى أفريقيا، فالأسواق السوداء ودوائر التهريب والقرصنة وتجارة السلع المغشوشة لن يتأتى لها العمل بدون وجود شبكات دولية قوية تمارس هذا النشاط.

ولمة جهود علمية بذلت من أجل قياس مفهوم الحكم الصالح وتحديده إجرائياً. وعلى سبيل المثال قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بتطوير مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس مدى تطور الحكم الصالح فى أفريقيا. وقد اعتمد هذا المقياس على ثلاثة مؤشرات رئيسية هى: التمثيل والفعالية المؤسسية والإدارة الاقتصادية (كما هو مبين فى الجدول رقم ١). أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فقد طورت مجموعة كبيرة من المؤشرات المرتبطة بقياس حكم القانون والفساد والإنفاق العسكرى وكذلك بعض المؤشرات التى تقيس التطور الديمقراطى. ويتضح ذلك من الجدول رقم ٢.

جدول رقم (١)

مؤشرات الحكم الصالح

طبقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

العناصر الأساسية	المؤشرات
التمثيل السياسى (الأبعاد الكمية والكيفية للتمثيل)	• بنية التمثيل • عمق التمثيل • المساواة فى التمثيل • حقوق المعارضة • الحقوق المدنية والسياسية
الفعالية المؤسسية (القدرة والاقتدار المؤسسى)	• حكم القانون • استقلال القضاء • اقتدار أجهزة تنفيذ القانون • آليات الرقابة على أجهزة الحكم الرئيسية: التنفيذية والتشريعية والقضائية. • مستويات من اللامركزية. • قوة ومساهمة المجتمع المدنى فى السياسة العامة.
الإدارة الاقتصادية (كفاءة ومصداقية النظام الاقتصادى)	• دور القطاع الخاص • النظام المالى • نظام فعال وعادل للدخول الحكومية • نظام للمشتريات الحكومية يقوم على المصداقية والشفافية • تفصيل الميزانية • الرقابة المنتظمة والدورية • المساءلة والشفافية فى إدارة الموارد

المصدر:

Abdall Bujra and Said Adejumobi Eds, Breaking the barriers, Creating New Hopes: Democracy, Civil Society nd Good Governance in Africa, Addis Ababa: Development Policy Management Forum, 2003 p. 12.

جدول رقم (٢)

مؤشرات الحكم الصالح

طبقا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

العناصر الأساسية	المتغيرات	المؤشرات
حكم القانون	إمكانية وصول المواطنين للعدالة	• عدد المحاكم لكل ١٠٠٠ مواطن له القدرة على الوصول إلى العدالة
	القدرة المالية للوصول إلى العدالة	•٪ للقضايا التى تم إسقاطها لعدم القدرة على دفع مصاريف المحاماة والتقاضى..الخ. •٪ للقضايا التى يغيب ممثلوها عن المحاكمة. •٪ للقضايا التى يتولاها محامون عامون.
	المعرفة والوصول إلى العدالة	•٪ للسكان الذين يعرفون كيفية الوصول إلى العدالة. •عدد المواطنين الذين لديهم حقوق قانونية.

		•٪ لوثائق الادعاء المعلن عنها •٪ للقضايا التى تم الإخطار عنها.
	استقلال القضاء	•٪ للقضاة المثبتين فى وظائفهم. • راتب القضاة ٪ للمهن المناظرة.
	إجراءات وإدارة مرفق العدالة	•٪ للمعتقلين قبل المحاكمة. • القضايا التى يتم البت فيها وفقا لنظام بديل. • توقعات الناس بوجود محاكمة عادلة. • متوسط الفترة الزمنية التى تستغرقها القضايا. • ٪ للقضايا التى يتم تعديلها فى الاستئناف. • ضمان الحقوق القانونية. •٪ للقضايا التى يتم حلها.
	الممارسات الفاسدة	• راتب القطاع العام ٪ من نظيره فى القطاع الخاص. • وجود استراتيجية وطنية. • وجود جهاز مستقل لمحاربة الفساد. • تقرير سنوى لبيان مدى التقدم فى محاربة الفساد.

		• ٪ لقضايا الفساد العام التى قدمت للمحاكمة
	إدارة القطاع العام	• الشفافية فى الإجراءات البيروقراطية • أهداف لتحقيق الإنجاز • أجهزة تنظيمية مستقلة • محددات بيروقراطية للسوق • استراتيجية لقياس نتائج السوق. • مجتمع مدنى يراقب الأداء البيروقراطى
الإنفاق العسكرى		• الإنفاق العسكرى ٪ من الإنفاق القومى الإجمالى • الإنفاق العسكرى ٪ من الإنفاق الاجتماعى • الإنفاق العسكرى ٪ من إجمالى الناتج القومى لكل فرد

المصدر السابق نفسه ص ص ١٣ ـ ١٤.

٣-الانتخابات :

احتل مفهوم الانتخابات أهمية محورية فى سلم أولويات الأجندة البحثية لدراسة النظم السياسية الأفريقية فى فترة التحول الديمقراطى[٣١]. إذ اقتفى نفر من الباحثين أثر جوزيف شومبيتر فى تعريفه للديمقراطية وراحوا يؤكدون على الميكانزمات المؤسسية فى عملية الوصول إلى السلطة بأسلوب ديمقراطى. ويتضح من خلال رصد وتحليل اتجاهات دراسة الانتخابات والتحول الديمقراطى فى أفريقيا أن هناك عدداً من القضايا والمداخل التحليلية الفرعية مثلت محور اهتمام أدبيات التحول ومن ذلك:

أولاً: التمييز بين ما أطلق عليه براتون الانتخابات التأسيسية Founding Elections التى شهدتها كثير من النظم الأفريقية أوائل التسعينيات وبين انتخابات الموجة الثانية Second Elections التى شهدتها فترة منتصف التسعينيات، فقد أجريت الانتخابات للمرة الثانية فى ست عشرة دولة أفريقية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧. وتتضح أهمية هذا المدخل فى اعتباره أداة لقياس عملية تعزيز وترسيخ التحول الديمقراطى. على أن الباحثين لا يتفقون على المعايير المستخدمة فى عملية القياس تلك، فبينما يشير صمويل هنتنجتون إلى أهمية إجراء الانتخابات بشكل متكرر نجد أن تيرى كارل يرى أن العملية الانتخابية برمتها زائفة ومضللة لأن مجرد إجراء انتخابات تعددية لا يعنى انتهاء عمليات انتهاك حقوق الإنسان وإقصاء معظم المواطنين من العملية السياسية. ويقف ما يكل براتون موقفا وسطاً فى هذا الجدل الفكرى حول مصداقية الانتخابات الأفريقية حيث يرى أن الانتخابات بحد ذاتها لا

(٣١) ويلاحظ أن مركز أبحاث الدول النامية بجامعة القاهرة قد أولى أهمية خاصة للانتخابات فى دول الجنوب فعقد مؤتمرا حول هذا الموضوع فى أول يوليو ١٩٩٦ وقد نشرت أعمال المؤتمر بعد ذلك فى كتاب حيث شارك الباحث بورقة بحثية بعنوان: «الانتخابات التعددية فى أفريقيا». انظر: صلاح زرنوفة (محرر)، الانتخابات البرلمانية فى دول الجنوب، القاهرة: مركز أبحاث الدول النامية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧.

تؤدى إلى عملية تعزيز التحول وترسيخه وإنما هناك متطلبات أخرى لتحقيق هذه الغاية، من ذلك احترام الحقوق المدنية وإعلاء حكم القانون وفرض قيود على "تغول" السلطة التنفيذية ... الخ[٣٢].

ثانيـاً: دراسة الانتخابات فى سياق سياسات التعدد الحزبى. وعليه ينصب الاهتمام على دراسة قضايا حرية تكوين الأحزاب السياسية، ودور أحزاب المعارضة فى نقل السلطة بأسلوب سلمى عبر صناديق الاقتراع.

ثالثاً: اعتبار الانتخابات مدخلا مهمًا لدراسة النظام السياسى برمته. وقد ارتبط ذلك بالحالات التى عانت فيها الدول الأفريقية من حروب أهلية طاحنة الأمر الذى جعل عملية إجراء انتخابات تعددية بمثابة خطوة مهمة فى طريق تحقيق الاستقرار.

رابعـاً: طرح مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية. إذ إن طبيعة الدولة التسلطية فى أفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التى اتخذت طابعا رمزيا فى كثير من الحالات لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم. وعليه فإن ربط الانتخابات بالتحول الديمقراطى فى السياق الأفريقى طرح قضايا إشكالية من قبيل اللجان الانتخابية المستقلة، عمليات تسجيل الناخبين ومراجعة الجداول الانتخابية، وحرية استخدام وسائل الإعلام فى الحملات الانتخابية، وقبول الرقابة المحلية والدولية.

خامسـاً: الجدل حول النظام الانتخابى الملائم. إذ على الرغم من اتفاق غالبية الباحثين على وجود آثار سياسية بارزة لتبنى نظام انتخابى بعينه فإن هناك تباينا فكريا

(٣٢) للتعامل مع حركات الاحتجاج الشعبية التى ارتبطت بالمطالب المؤيدة لسياسة تعدد الأحزاب، أعطت الأنظمة الأفريقية الحاكمة حرية أوسع إلى العسكر... تركوا هذه القوات تحصل على رواتبها من المواطنين أولا تحت ستار ما يسمى بعمليات حفظ القانون والنظام، وبعد ذلك فى الإدارة اليومية لإقامة حواجز طرق، وهجمات، وجمع ضرائب كرهًا، وحجز غير شرعى، ومجموعة كبيرة من الحالات الخاصة. انظر:

Achille Mbembe,. *On the Postcolony*. Studies on the History of Society and Culture, 41. Berkeley : University of California Press, 2001.

حول ماهية النظام الأمثل فى المجتمعات التعددية ولاسيما تلك التى تشهدها أفريقيا.

وفى إطار المناظرة الأفريقية حول النظام الانتخابى الأمثل نستطيع أن نميز بين اتجاهين أساسيين أولها يرى بأن التمثيل النسبى يلائم المجتمعات التعددية لأنه أكثر تحقيقا للعدالة حيث يضمن تمثيل جميع العناصر الفاعلة فى النظام السياسى. أما الاتجاه الثانى فيرى أن نظام الانتخاب الفردى هو الأكثر ملاءمة ويسوق فى ذلك مبررات وأسباباً متنوعة.

سادساً: ذهب اتجاه فكرى إلى تحدى نمط الانتخابات التعددية باعتباره غير ملائم لإحداث تحول ديمقراطى حقيقى فى النظم السياسية الأفريقية. إذ يرى كلود ايك أن الانتخابات أضحت تمثل مشكلة بالنسبة للديمقراطية فى أفريقيا حيث إنها كرست روح الصراع والانقسام بدلا من تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية[٣٣]. ومن جهة أخرى يشير Munslow إلى بعد الخصوصية الثقافية للمجتمعات الأفريقية حيث إن الميكانزمات التقليدية للتعبير عن الرأى الشعبى وطبيعة القادة أصحاب النفوذ فى أفريقيا تختلف بشكل بين عن تلك الموجودة فى نظم التصويت الحزبية على المستوى القومى.

وأياً كان الأمر فإن دراسة الانتخابات منذ أواخر أعوام الثمانينيات فى أفريقيا ارتبطت بقضايا أخرى مهمة مثل النظم الحزبية والمشروطية الخارجية، وإعادة تشكيل النخب الحاكمة، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وموقف المؤسسة العسكرية يعنى ذلك أن القيمة العلمية لدراسة الانتخابات فى أفريقيا – بغض النظر عن حقيقة

(33)Ake, Claude. How politics underdevelops Africa. In The challenge of African econq-mic recovery and development. ed. Adebayo Adedeji and P. Bugemba, 316- 329. London: Frank Cass 1989; Ake, Claude, The unique Case of African Democracy. Affairs 69,No.2 1993:239-244;Ake, Claude. Rethinking African Democracy In Larry Diamond and Marc F. Plattner (ed.) The global resurgence of democracy. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1993 and Ake, Claude. Democracy and development in Africa. Washington DC: Brookings Institution, 1996.

(34) Seyoum Hameso, Issuses And Dilemmas Of Multi-Party Democracy In Africa, West Africa Review, 2002.

ومبناها – تتمثل فى كونها تعد مدخلاً مهما لفهم ديناميات النظم السياسية الأفريقية فى مرحلة التحول نحو الديمقراطية[٣٤].

٤- العسكرة:

إن أى دارس للنظم السياسية الأفريقية لا يستطيع أن يتغاضى عن الدور الذى تقوم به – ولا تزال – المؤسسة العسكرية فى السياسة الأفريقية. وعليه فإن مراجعة الأدبيات تنصح عن أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية فى فهم ديناميات الحركة السياسية الأفريقية[٣٥]. على أن حركة المد والجزر التى شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الأربعة الماضية منذ الاستقلال تؤكد أهمية وضرورة بذل مزيد من الجهد فى التحليل لفهم قضايا "عسكرة" السياسة فى أفريقيا.

ولعل من أبرز الاتجاهات الحديثة التى تناولت الموضوع من منظور أفريقى متكامل المشروع البحثى الكبير الذى أشرف عليه مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية فى أفريقيا (CODESRIA) وحرر أعماله كل من Eboe Huchful Abdoulaya Bathily عام ١٩٩٨. إذ عرض Robin Luckham فى الفصل الأول من الكتاب عرضاً تحليلياً لحالة الأدبيات فى مجال دراسة الدور السياسى للعسكريين فى

(٣٥) إن دراسة الجوانب المختلفة لتدخل الجيش وتولى مهام الحكم فى الدول الأفريقية تمثل أحد المداخل المهمة لفهم كثير من قضايا السياسة والحكم فى أفريقيا، وتعرض الدراسات المشار إليها هنا رؤى عملية مفيدة فى صياغة أى إستراتيجيات دستورية وسياسية يمكن أن تستعمل للسيطرة على تدخل الجيش المتكرر. وبينما تركز الدراسات الأخرى على الأبعاد الضيقة من تدخل الجيش فى السياسة الأفريقية، فإن هذه الدراسة تزودنا بتقييم شامل حول الجوانب المختلفة للتدخل العسكرى. فهى تشير إلى دور الجيش فى السياسة الأفريقية من التدخل الأول إلى أداء النظام العسكرى، بالإضافة إلى الانسحاب وإعادة الارتباط، وأخيرا تعزيز الإمكانية للسيطرة على مشكلة التدخل فى المستقبل، ومثل هذا التحليل يعطينا فرصة لفهم المشكلة بأسلوب متسلسل ومنظم.
George Klay Kier Jr, THE MILITARY AND POLITICS IN AFRICA: From Engagement to Democratic and Constitutional Control, London: ASHGATE PUBLISHERS, 2004; Gavin Cawthra, &, Robin Luckham GOVERNING INSECURITY: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies, London.ZED BOOKS,2003 and Herbert M. Howe, AMBIGUOUS ORDER: Military Forces in African States, New York: LYNNE RIENNER, 2001

أفريقيا. وعلى الرغم من اعترافه بتراجع وانسحاب المؤسسات الأمنية والعسكرية من الحياة السياسية ولو نسبيا فإنه لا ينفى استمرار تأثيرهم المحورى فى صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة. وقد طالب لوكام بضرورة تبنى منظور أفريقى متكامل فى دراسة "عسكرة" السياسة يرتكز على رؤية تحليلية وأفريقية. كما ينبغى أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئى Micro للهياكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلى Macro للدول الأفريقية والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التغييرات العالمية.

والملاحظة الجديرة بالذكر فى هذا السياق أن الاتجاه الحديث فى دراسة "العسكرة" يربط بينها وبين إشكاليات وتحديات التحول الديمقراطى فى أفريقيا، ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية فى هذا السياق ما يلى:

أولا: كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية فى أعقاب انهيار نظام الحكم العسكرى، وماهية الإطار المؤسسى الملائم لذلك. ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التى ينبغى أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها.

ثانيا: مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية (٣٦). فإذا كان من الأمر بد فما الدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل فى العملية السياسية؟ وما الحقوق السياسية التى ينبغى أن يحتفظ بها العسكريون؟

ثالثا: قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين. ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهنى ومسائل المرتبات والمخصصات المالية وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

رابعا: إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين بما فى ذلك وظائفهم بالقياس إلى

(٣٦) يطرح البعض فكرة تقاسم المدنيين والعسكريين للسلطة السياسية وفقاً لفكرة الثنائية فى النظام diarchy وذلك نظراً لصعوبة استبعاد العسكريين من الساحة السياسية. ويناقش كل من براتون وفان دى وال هذه القضية فى سياق تحليلهما لنظام الأبوية الجديدة فى أفريقيا على أساس أن العسكريين سوف يمثلون دوماً تحدياً للنظام السياسى خلال مرحلة التحول الديمقراطى.

مؤسسات الأمن الداخلى. ولا شك أن هذه العملية تشتمل على قضايا الأبعاد العسكرى ومستويات القوة وأنماط التسليح والهياكل والعلاقات المؤسسية الملائمة.

خامسا: إثارة إشكالية الميزانية العسكرية. وتلك مسألة بالغة الخطورة فى عملية الانتقال نحو الديمقراطية فى أفريقيا حيث إنها تقع موقع القلب فى الإصلاح العسكرى وتقرر مزايا المؤسسة العسكرية.

وأيا كان الأمر فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة فى طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسى فى الدول الأفريقية فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الأفريقية كافة. وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب واحد، **أولها**: تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة فى أفريقيا. يعنى ذلك صعوبة التمييز ببساطة بين النظم "المدنية" والنظم "العسكرية".

وثانيها: يرتبط باختلاف السياق الوطنى الذى يحدث فيه التحول فى البلدان الإفريقية. ففى بعض الحالات توجد حروب أهلية (أنجولا - موزمبيق) وأحيانا سلطة حزب واحد (مدنى أو عسكرى) أو ديكتاتورية عسكرية. **وثالثها**: اختلاف مسارات التحول الديمقراطى فى أفريقيا.

٥- المجتمع المدنى:

على الرغم من تعدد الاقترابات والمداخل النظرية المستخدمة فى دراسة الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمارية فإن معظم الأدبيات اتفقت على وصف هذه الدولة بأنها "فاشلة" و"منهارة" و"أبوية" و"مفترسة" تقوم على النهب.

وعليه فإن التفكير الحديث ينحو نحو تجاوز هذه الدولة بغية دفع القوى الأكثر دينامية فى المجتمعات الأفريقية. وفى هذا السياق طرح مفهوم "المجتمع المدنى" على يد عدد كبير من المستفرقين والأفارقة بحسبانه أداة ناجحة للإصلاح السياسى فى أفريقيا. وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد طبيعة المجتمع المدنى ومدى ملاءمته للواقع الأفريقى.

ويمكن التمييز بين ثلاثة تيارات فرعية فى اتجاه دراسة المجتمع المدنى وقضايا

النظم السياسية الأفريقية: يربط **أولها** بين المفهوم وبين الليبرالية الجديدة التى تقوم على تقليص دور الدولة. ويشيع هذا الاستخدام فى أدبيات مؤسسات بريتون وودز ومؤيدى سياساتها. ويرى هؤلاء أن الحكومات الأفريقية غير قادرة على إدارة اقتصادياتها وتحقيق النمو وعليه فإن سياسات التكيف الهيكلى استهدفت وقف الدور الاقتصادى للدولة.

وليس بخاف أن النتيجة المنطقية لهذه السياسات تمثلت فى دعم دور المجتمع المدنى من خلال تحويل الموارد إلى المنظمات غير الحكومية والتى ينظر إليها فى الغرب باعتبارها الممثل الحقيقى لقوى المجتمع المدنى. وربما يفسر ذلك انتشار مثل هذه التنظيمات والجمعيات فى مختلف أنحاء القارة (٨١) . على أن كلا من شابال وديلوز يرفضان أن يكون هذا التحول فى دور مؤسسات المجتمع المدنى الأفريقى تعبيرا عن تطور حقيقى أو انعكاس صحيح لوزنه السياسى وإنما هو بحسب رأيهما مجرد استجابة لشروط القوى الدولية المانحة من جانب النخب الحاكمة الأفريقية التى تسعى بهذه الطريقة إلى كسب موارد جديدة..

أما التيار **الثانى** فينظر إلى المجتمع المدنى باعتباره قوة معادية لهيمنة الدولة، وعليه فإن المجتمع المدنى يشكل أداة للمقاومة السياسية فى مواجهة اتجاهات الحكم المركزى والشمولى فى أفريقيا. على أن شابال وديلوز يرفضان مرة أخرى هذا الاستخدام ويؤكدان أن هذه المقاربة نابعة من خبرة الانتقال نحو الديمقراطية فى بلدان أوروبا الشرقية وأنها لا تصلح لتفسير الخبرة الأفريقية. وبرأيهما فإن الدولة الأفريقية لا تمتلك مقومات الدولة المهيمنة من حيث القدرات التنظيمية والأدوات القمعية.

ويقوم التيار **الثالث** بالربط بين المجتمع المدنى وبين الانقسامات الاجتماعية والانهيار السياسى والمؤسسى. ومن هذا المنظور يطرح المجتمع المدنى إطارا توحيديا يجمع كل المصالح والجماعات ذات الولاءات المتناقضة فى سياق مشترك واحد.

وإذا كان البعض يرفض الاعتراف بوجود مجتمع مدنى حقيقى فى السياق الأفريقى ويعتبره مجرد وهم زائف وانعكاس لنمط من التفكير الطوباوى والانحياز الأيديولوجى المسبق فإن كثيرا من الأدبيات تؤكد أهمية وتطوير مؤسسات المجتمع

[illegible]

[illegible]

و يمكن تتبع مراحل تطور المجتمع المدنى فى الدول الأفريقية على النحو التالى:

• **المرحلة الأولى:** خلال الفترة الاستعمارية قامت السلطات الاستعمارية بتقسيم السكان إلى فئتين و طبقت على كل منهما قانونا مختلفا: الحكم المباشر، و الحكم غير المباشر. فسكان المناطق الحضرية من الرعايا فى المستعمرات الاستيطانية أو العبيد المحررون و النخبة المتعلمة فى المستعمرات غير الاستيطانية، خضعوا للحكم المباشر الذى طبقت عليهم القوانين المدنية أو الأوروبية. و ثمة من يرى أن هؤلاء مثلوا المجتمع المدنى الكولونيالى و قد تمتع أفراده بحقوق المواطنة فى الدولة الكولونيالية. ومن بين تلك الحقوق، حق التمثيل و حق التجمع فى كيانات تنظيمية. على أن هذا المجتمع المدنى قد استبعد من عضويته العمال و الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى فى التجمعات الحضرية.

أما الفئة الثانية من سكان المستعمرات فقد ضمت قاطنى المناطق الريفية. و قد نظر إلى هؤلاء باعتبارهم رعايا و ليسوا مواطنين فى الدولة الاستعمارية. و قد خضعوا فى الغالب لسلطات محلية بزعامة قادة تقليديين يحكمون وفقا للأعراف و التقاليد. و لم تكن هذه الفئة قط جزءا من المجتمع المدنى الاستعمارى و لم يطبق عليها أى قانون مدنى.

• **المرحلة الثانية:** خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال تم توسيع نطاق المجتمع المدنى الاستعمارى ليشمل العمال و الشرائح الواسعة للطبقة الوسطى الحضرية. يعنى ذلك أن المجتمع المدنى خلال هذه المرحلة أصبح وعاء يضم كلا من النخبة المتعلمة فى المستعمرات و الفئات الوطنية من العمال و الطبقة الوسطى. بيد أن هذا التوسع لم يخرج عن نطاق المناطق الحضرية حيث ظلت المناطق الريفية مستبعدة. إذا كانت النخبة المتميزة قد دافعت عن السلطة الاستعمارية و أرادت الحفاظ عليها فإن الوطنيين الأفارقة دافعوا عن الاستقلال و السيادة للدولة الأفريقية.

إلا أنها تركزت بالأساس على مقاومة السلطات التقليدية و المحلية، و عليه لم يصبحوا أبدا جزءا من المجتمع المدنى الناشئ. و يمكن وصف علاقة الدولة بالمجتمع المدنى خلال هذه الفترة بالعدائية وأنها اتخذت منحى عنصريا.

• **المرحلة الثالثة:** حيث كان الاستقلال يعنى تفكيك الدولة الاستعمارية و إقامة الدولة الوطنية. و بدأت الأنظار تتجه إلى المجتمع المدنى من أجل أفرقته و التخلص من الفئات المتمايزة فيه و ذلك من خلال تبنى سياسات جديدة مثل العمل الإيجابى. على أن قضية إعادة توزيع الثروة و التراكم الرأسمالى اتخذت بعداً أكثر تعقيدا من خلال المتغيرات الاثنية و الإقليمية و حتى العائلية. أى أن المجتمع المدنى فى هذه المرحلة أضحى ينقسم وفقا لأسس اقتصادية و ليس على أسس عنصرية كما كان عليه فى المرحلة الأولى. و بدأت الفئات الأفريقية ـ المهاجرون الأجانب ـ تدافع عن مزاياها الاقتصادية تحت دعاوى الحقوق المدنية و الحقوق الفردية و الحصانة المؤسسية. و يمكن القول إن المجتمع المدنى خلال هذه المرحلة ظل مرتكزا على المناطق الحضرية و لا سيما فى عواصم الدول الأفريقية و بعض المدن الصغيرة فى الريف. وقد ظهرت خلال هذه الفترة بعض التجمعات الثقافية و الاثنية بين صفوف العمال والطبقة الوسطى، كما ظهرت أيضا بعض التنظيمات المهنية و الحرفية. على أن السمة الغالبة فى هذه المرحلة هى غياب أى وجود حقيقى للمنظمات الأجنبية غير الحكومية، كما لم تسع أى من الجهات المانحة إلى تمويل تنظيمات المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية الأفريقية.

• **المرحلة الرابعة:** و تمثل انهيار المجتمع المدنى الوطنى و استيعاب التنظيمات العمالية و المهنية من منظومة المجتمع السياسى. إنها مرحلة هيمنة مفهوم الدولة الوطنية و التى يعلو صوتها فوق الجميع و هو ما أيدته الشريحة المثقفة الجديدة. وعليه فقد ضعف المجتمع المدنى وتهاوى تحت هيمنة الدولة. إن جميع الحركات الاجتماعية أحزابا سياسية وتنظيمات مهنيةو نقابية، ومنظمات غير حكومية، وتجمعات للشبيبة و النساء، وحتى النوادى الرياضية الكبرى، قد تم الاستيلاء عليها

المكنة و ذلك تحت دعاوى أمنية ووطنية لتبرير هذه السيطرة. و شهدت أفريقيا خلال هذه المرحلة صعود نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية.

• **المرحلة الخامسة:** و تمثل مرحلة الأزمة الاقتصادية الخانقة التى عصفت بالقارة الأفريقية منذ أواخر السبعينيات و خلال عقد الثمانينيات. أدت تلك الأزمة إلى زيادة الضغوط الداخلية و الخارجية المطالبة بالإصلاح الاقتصادى و السياسى. و عليه فإن تنظيمات المجتمع المدنى فى هذه المرحلة قد وجدت بيئة داخلية و خارجية مواتية للحصول على المدد و الدعم اللازمين. لقد أضحت التنظيمات و المؤسسات المدنية والاجتماعية فى المناطق الحضرية أكثر فعالية وقوة بسبب دعم الجهات الدولية المانحة و حركة حقوق الإنسان العالمية و كذلك وسائل الإعلام الغربية.

و بفعل هذه الضغوط و المؤتمرات تخلت الدول الأفريقية جلها عن فكرة التنظيم السياسى الواحد و سمحت بالتعددية الحزبية و بإجراء الانتخابات التنافسية و بقدر من حرية الإعلام و استقلال القضاء و التخلص من بعض القوانين غير الديمقراطية السيئة السمعة. وربما ساعد كل ذلك على تحقيق الضغوط التى كانت تفرضها الدولة على تطور المجتمع المدنى (٣٧).

(٣٧) رغم ذلك فإن المجتمع المدنى فى أفريقيا لا يزال يعانى من اختفاء الطابع السياسى على (الاثنية) مما جعل كثيرا من تنظيماته ومؤسساته تقع ضحية هذه الإنجازات الأولية، كما أن الحركات العمالية لا تزال ضعيفة رغم تخفيف قبضة الدولة عليها وذلك بفعل قوى السوق وفرص الاستثمار التى أعطت الأولوية لأصحاب رؤوس الأموال. وفى هذا السياق ظهرت بعض التنظيمات المدنية التنموية غير الحكومية التى تلقى دعما خارجيا وينظر إليها من قبل المانحين بأنها الوسيلة الصحيحة لتقوية وتنمية المجتمع فى أفريقيا . انظر:

Abdalla Bujra, Said Adejumobi et al, Breaking barriers, Creating New Hopes: Democracy, Civil Socity and Good Governance in Africa, Addis Ababa: Development Policy Management Forum,. 2004.

من المعلوم أن مفهوم الجندر طرح بشكل عام فى أدبيات السياسة المقارنة كبديل لمفاهيم أخرى كانت مستخدمة من قبل مثل Womenism & Feminism التى تشير إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية بينها وبين الرجل.

ولعل الإضافة التى تميزت بها دراسات الجندر أنها موجهة لكل من الرجل والمرأة من أجل إزالة الفجوة النوعية بينهما (٣٨) . وتطرح اتجاهات دراسة علاقات الجندر فى الحالة الأفريقية عددا من القضايا والإشكاليات العامة لعل من أبرزها:

أولا : تعقد وتشابك علاقات الجندر فى أفريقيا وذلك بشكل يفوق ما تصوره كثير من الدراسات المتخصصة فى هذا المجال. فثمة ميادين مختلفة للعمل والتفاعل بين النوعين حيث يبدو الرجل مسيطرا ويحتل مكانة عليا فى بعضها بينما تسيطر المرأة وتهيمن فى البعض الآخر. وأيا كان الأمر فإن المرأة الأفريقية لم تكن قط فى موقع المتفرج بالنسبة لعملية التنمية فى مجتمعها.

ثانياً : الموروث الاستعمارى وتأثيره فى عملية تهميش المرأة فى المجتمع الأفريقى. إذ يؤكد الاتجاه العام فى دراسة علاقات الجندر فى أفريقيا أن سياسات الإدارة الاستعمارية قد أسهمت بدور واضح فى إقصاء المرأة عن مجالات النفوذ والسيطرة التقليدية لها.

ثالثاً : شيوع النظرة البطريركية (الأبوية) للمجتمع. ويرى بعض الكتاب أن هذه النظرة تشكل أحد الملامح الرئيسية لمنظومة علاقات الجندر فى أفريقيا.

رابعاً إشكالية العام والخاص فى دراسات الجندر. إذ عادة ما ينظر إلى الأنشطة

---

(٣٨) لقد شاع استخدام مفهوم الجندر أيضاً فى الدراسات الأفريقية ولعل خير مثال على ذلك أن مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية فى أفريقيا (CODESRIA) جعله على قائمة أجندته البحثية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) انظر فى ذلك :

Towards the millennium: Agenda 2000, Dakar, CODESRIA, 1998, pp 80- 81.

المحلية مثل الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال باعتبارها المجال الرئيسى لعمل المرأة فى حين تركت الأنشطة العامة مثل الزراعة والرعى والحرب للرجل.

ويبدو أن المنظور الغربى فى دراسات الجندر قد انطلق من مبدأ التمييز بين العام والخاص للخلوص إلى أن المرأة ليس لها مكان فى الميدان العام. بيد أن هذه الرؤية الغربية لثنائية العام والخاص غير صحيحة فى التعامل مع الحالة الأفريقية.

خامساً : الاستقلال النسبى للمرأة فى القطاع الاقتصادى. إذ يلاحظ أن المرأة الأفريقية تقوم بدور اقتصادى مهم ولاسيما فى المجال التجارى (ظاهرة نسوة السوق). على أن الإشكالية تتمثل فى كيفية تحويل هذا المستوى الاقتصادى للمرأة إلى المجال السياسى وذلك بغية تصحيح الصورة الذهنية السائدة عن المرأة.

وقد أشارت دراسات الجندر فى أفريقيا إلى قضية "تهميش" المرأة فى المجتمع الأفريقى إما بسبب نظام المعتقدات والتقاليد السائدة أو بسبب السياسات والبرامج المطبقة فى الدول الأفريقية. ويمكن أن نشير فى هذا الخصوص إلى دراسة Olurode عن أثر اتجاهات العولمة على تهميش المرأة النيجيرية.

لقد اشتركت النساء فى أجزاء مختلفة من أفريقيا فى التجارة منذ القرن السابع عشر على الأقل. وفى السنوات الـ ٢٥ الماضية أضحت نساء السوقِ الأفريقيات موضوع اهتمام أكاديمى كبير. إذ أجريت مُعظم البحوث الأثنوغرافيةِ والاجتماعية فى الأسواق والشوارعِ فى كل أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكُبرى. وقد استرشدت هذه البحوث بواحد من الهدفين الآتيين (٣٩):

أولاً، أرادَ علماء الجندر التبصر بالمسائل الأساسية حول العلاقة بين الرأسمالية (أو "التنمية الاقتصادية") والنظام الأبوى. فالإشارات التاريخية إلى "ملكاتِ السوقِ القويّاتِ فى غرب أفريقيا قَبْلَ المرحلة الاستعمارية، على سبيل المثال، قد أدت

---

(39) Bessie House - Midamba and Felix K Ekechi, eds, African Market Women and Economic Power: The Role of Women in African Economic Development., editors. Westport, CT: Greenwood Press, 1995.

إلى نقاش مهم حول ما إذا كان التبادل وعلاقات الملكية قد أعطيا النساء عموماً الوسائل الكافية لتجميع الثروة والمنزلة أو كما هو الحال اليوم ,فان فرص الوصول إلى الموارد المحدودة اقتصرت على أقلية صغيرة من النساء. و أياً كان الأمر فإن أكثر النساء اليوم فى جميع أنحاء القارة يتجهن إلى التجارة البسيطة فى ظل أوضاع اقتصادية بائسة. كما أنه فى ظل سياسات التكيف الهيكلى والإصلاحات الاقتصادية التى تطلق العنان للتطور الرأسمالى لم تحرر النساء من معايير الجنس السائدة والتى تمنحهن مسؤوليات اقتصادية واجتماعية ثقيلة .ولا تزال التجارة الصغيرة تمثل الخيار الوحيد لكثير من النساء الأفريقيات من أجل البقاء.

السؤال المفتاح هنا يدور حول فهم كيفية عمل هؤلاء النساء تحت هذه الأولوية الكئيبة فى السوق . إنهن بعبارة أخرى، يجدن فى التجارة، إن لم يكن بالضرورة هروباً من الفاقة، الوسيلة لتحدى معايير الجنس المستبدة.

الهدف المشترك الثانى يؤكد أهمية البحث فى موضوع نساء السوق الأفريقيات حول قضايا الأمن الغذائى والتوظيف فى المدن المتسارعة النمو .بعض الدراسات السابقة حول ما يسمى بالقطاع غير الرسمى، مولتها منظمة العمل الدولية، تظهر بأن نسبة عالية من سكان الحضر تعتمد فى معيشتها على تجارة الشوارع المحدودة النطاق ، والأسواق الصغيرة، والتجارة المنزلية. منذ ذلك الحين، وهذه النسبة آخذة فى الزيادة مع تزايد سكان الحضر وبشكل يفوق الطلب على عمل القطاع الرسمى (خصوصاً بعد إملاءات برامج التكيف الهيكلى لترشيد التوظيف فى الصناعة والخدمة المدنية).إضافة إلى توفير الوظائف لكل من النساء والرجال، فإن التجارة غير الرسمية توفر الغذاء لكثير من الأحياء فى المدن الأفريقية المجاورة والتى تعانى نقصاً شديداً فى الخدمات الحكومية. وباستثناء جنوب أفريقيا، فإن الأسواق المركزية تلعب دورا محدودا فى التموين الحضرى. إن أكثر المواد الغذائية،خصوصاً الطعام الطازج ،تنتقل بدلاً من ذلك خلال الدوائر الكثيفة والمعقدة للتجار الإقليميين والمحليين. هؤلاء "السماسرة" (فى أغلب الأحيان نساء) عادة ما ينتقدون بسبب عدم الكفاءة وحوكموا أحياناً بسبب سياسات التسعير غير العادلة، لكن مع ذلك لا توجد

شركة حكومية أو خاصة نجحت فى توزيع مثل هذه الكميات والأنواع من المواد الغذائية على نطاق واسع أو بشكل قابل لتحمل الكلفة كالتجار الذين ينتمون إلى القطاع غير الرسمى.

الباحثون المهتمون بإمدادات الغذاء الأفريقى لاحظوا بأن دوائر تجارة الغذاء التقليدية تتحمل على الأقل جزئياً لأنها مدارة من قبل النساء اللواتى، يشتغلن لساعات طويلة جداً مقابل الحصول على أجور زهيدة، إنهن يناضلن من أجل البقاء.

٧-البيئة:

يمكن القول إن مفهوم البيئة أعيد طرحه والتأكيد عليه فى التحليل السياسى المقارن ولكن بشكل مختلف عن ذى قبل. فمنذ نهاية الحرب الباردة تركز الجدل العلمى حول التغيير فى المجال البيئى العالمى وتأثيره على الأمن العالمى. وعليه فقد اشتمل المنظور الأمنى الجديد على احتواء التهديدات غير العسكرية مثل الفقر وتعرية البيئة وتجارة المخدرات وحتى اللاجئين والنازحين. أضف إلى ذلك أن منظور العولمة أقام علاقة ارتباطية بين أزمة البيئة فى دول العالم الثالث (ومن بينها أفريقيا) وبين تهديد المصالح الاستراتيجية الغربية الخاصة بالأسواق والموارد والاستقرار.

ولا يخفى أن الاتجاه الفكرى السائد فى الغرب منذ ما بعد الحرب الباردة يرى أن مشكلات وأزمات البيئة الأفريقية تطرح تهديدات متزايدة للأمن والاستقرار العالمى. وينطوى هذا الاتجاه - من وجهة نظر مخالفة - على بعدين رئيسيين: **أولهما** : التأكيد على صور ذهنية وقوالب جامدة بشأن أزمة البيئة فى أفريقيا. وقد أسهمت بعض كتابات الرحلات الغربية عن أفريقيا فى تكريس هذه الصور. ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى ما كتبه Kaplan عن "الفوضى القادمة" فى أفريقيا فهو يصور أفريقيا على أنها تطرح نموذج "الرجل الأول" فى عالم توماس هوبز. وإذا كان "الرجل الأخير" الذى يتمتع بالصحة والعافية يستطيع بما أوتى من وسائل تكنولوجية حديثة أن يسيطر على مشكلات البيئة وأزماتها فإن الرجل الأول يقف عاجزا عن تحقيق

ذلـك. **وثانيهما** هيمنة المنظور المالتوسى الجديد على المناظرة حول أزمة البيئة فى أفريقيـا. إذ يتم الربط بين قضايا الانفجار السكـانى وندرة الموارد من جهة وبين ندرة الموارد والصراعـات العنيفة من جهـة أخرى[٩٣]. ويبدو بجـلاء وجود انحيـاز ثقافى ضد المجتـمعات غير الغـربية ولاسيما الأفـريقية منها. فـهذه المجتمعـات مدانة دائما بالانفجار السكانى والكوارث الطبيعيـة والمجاعة والأمراض، وإنه لا سبيل للخلاص أمام هذه المجتمعات إلا بالتسليم لقوى السوق العالمية.

وفى مواجـهة هذا الاتجـاه السابق تم تطوير منظور أفـريقى نقدى للاتجـاه الغربى السائد فى تحليل أزمة البيئة[٩٤] وقد حاول بعض الكتاب الربط بين منظور المالتوسية الجـديدة والمنظور المعـرفى الغـربى فى تعـامله مع أفـريقـيـا بشكل عـام. وإذا كـانت الصراعات الأفـريقية العنيفـة تشكل أحد أهم أبعاد أزمة الـبيئة الأفريقـية فى المنظور الغـربى - من خـلال الانـفـجـار السكانى الذى يدفع بـدوره إلى الحـروب (الإثنيـة والدينيـة .. الـخ) على الموارد المتـجـددة والنـادرة، فـإن الرؤية النقـدية تـطرح بهـذا الخصـوص جملة من التـساؤلات لعل من أبرزها: كـيفيـة تشكيل سيـاسات الندرة؟ وهل الندرة نتيجة حتمية لتزايد السكان؟ ومن المستفيد من الندرة؟

وعلى ضـوء ما سـبق فـإن الحاجـة تظل ملحـة من أجل توفيـر مـساحـة فى علم السيـاسة الأفريقى لـدراسة قضـايا البيئـة والصراع وذلك من منظور أفـريقى خالص يدحض الإطار المعرفى للمالتوسية الجديدة.

٤٠

إشكاليات التنمية السياسية فى عصر العولمة

يمكن القول بأن القضايا الرئيسية الكبرى التى تواجه النظم السياسية الأفريقية فى المرحلة الراهنة من تطور الـنظام الدولى و التى فرضـتهـا أحداث الحـادى عشـر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م تتمثل فى المحاور الثلاثة الآتية:

- قضايا الحكم الصالح و إشكاليات تعزيز الديمقراطية الشعبية.
- إعادة النظر فى تعريف الدور التنموى للدولة .
- إشكاليات النهضة الأفريقية.

وسوف نحاول فى هـذا السياق متابعـة الاتجاهات الفكرية الجديدة التى عـبر عنها الأفارقة أنفسهم تجاه القضايا سالفة الذكر و ذلك على النحو التالى [٤٠] :

١ - إشكاليات تعزيز الديمقراطية فى أفريقيا:

لقـد تم تجاوز الحـديث عن أنماط الديمقـراطيـة الأكثـر ملاءمـة للقارة الأفـريقيـة وأصبح الحـديث ينصب على أشكال التعدد السـياسى و الاجتمـاعى و على الآليات والإجراءات الـتى تكفل هذا التعـدد. و عليه فـقد أضـحت قضـايا القيـادة و الحكم الصالح و الشفافية و المساءلة من أهم الموضوعات التى تشكل محور الجدل السياسى و الاجتماعى الأفريقى فى المرحلة الراهنة، وفى أواخر التـسعينيات من القرن المنصرم

(٤٠) اعتـمدنا فى كتابة هذا الموضـوع على متابعـة المناقشات والحـوارات والأوراق البحثيـة التى قدمت للمؤتمر الرابع عشر للجمعية الأفريقية للعلـوم السياسية، والذى عقد فى مدينة ديربان بجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ يونيو ٢٠٠٣. وقد شارك الباحث فى جانب من هذه المناقشات كما استطاع أن يتابع الاتجـاهات البحثـية الجديدة من خـلال الأوراق التى قدمت للمؤتمر، ومن المعـروف أن مؤتمر الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية والذى يـعقد مرة واحدة كل عامين منذ تأسيس الجمعية عام ١٩٧٣ يعد أهم ملتقى أفريقى جامع لكل علماء وباحثى العلوم السياسية فى أفريقيا والشتات.

سادت موجة من التفاؤل حول مستقبل الحركة الاجتماعية الجديدة للديمقراطية فى أفريقيا.

ويمكن القول إجمالاً إن ثمة اتجاهات جديدة فى الفكر السياسى و الاجتماعى الأفريقى تركز على اتجاهات تعزيز الديمقراطيات الجديدة فى أفريقيا . ولعل من أبرز العوائق و القيود التى تعترض سبيل عمليات تعزيز التحول الديمقراطى فى أفريقيا القيود الأربعة التالية:

* الصراعات الاجتماعية التى عصفت بكل أشكالها الواقع الأفريقى و هزت الاستقرار السياسى للمجتمعات. و لا شك أن ظهور و استمرار هذه الصراعات إنما يعكس فشل التنظيمات السياسية و الحركات الاجتماعية فى تبرير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية و اقتصادية منفصلة عما تطرحه النخبة الحاكمة وطبيعى أن تصبح الإثنية و الجماعات الفرعية البديل الملائم الذى يلجأ إليه الأفراد لتحقيق مطالبهم الجمعية و الفردية.

* انتشار الفقر المدقع بين قطاعات واسعة من المجتمعات الأفريقية، و قد أفضى ذلك إلى أن ينظر إلى المنصب العام باعتباره طوق النجاة من واقع الفقر. و لعل ذلك ما يبرر انغماس كثير من الساسة الأفارقة فى ممارسة استهلاكية و ترفيه لا يتفق وجوهر منظومة التنمية التى تحتاجها القارة الأفريقية.أضف إلى ذلك أن تولى المنصب السياسى العام يؤدى إلى توقف قنوات الاتصالات مع جماهير الناخبين و هو الأمر الذى يفقد القيادة مبدأ المساءلة و القدرة على حل المشكلات الملحة.

* إساءة استغلال العملية الانتخابية، وجهاز الدولة. فمن الأمور المألوفة فى الواقع الأفريقى أن جهاز الدولة يستخدم بصورة أحادية و عنيفة مثل تحويل العملية الانتخابية إلى مجرد "لعبة سياسية" تقوم على الغش و التزوير. و فى النهاية يصبح التصويت مجرد إجراء فارغ المضمون. فهو لا يتضمن ممارسة حق الناخبين فى الاختيار. ومن الغريب أن أجهزة القضاء و الإعلام و السلطات الانتخابية تقوم

بأدوار محورية فى عمليات "الإقصاء" السياسى لتلك الجماهير الأفريقية.

* غياب - أو على الأقل قلة - المؤسسات اللازمة لتعزيز عمليات التحول الديموقراطى. فالأجهزة الأمنية فى الدول الأفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة، ولعل المثل الأبرز فى هذا السياق ما تعرض له مرشح المعارضة فى الانتخابات الرئاسية الموريتانية عام ٢٠٠٣ السيد ولد هيد الله و الذى تم اعتقاله فور إعلان نتائج الانتخابات ووجهت له تهم التآمر لقلب نظام الحكم و التخابر مع دول أجنبية.

٢- الدولة والتنمية:

من اللافت للنظر أن أزمة التنمية فى أفريقيا تعكس فشلا لنموذج التنمية الذى تقوده الدولة و تسيطر عليه كما تشهد أزمة كذلك فى نموذج التنمية الذى يتقلص فيه دور الدولة الذى يتسم بالمحدودية. ويرى نفر غير قليل من الباحثين الأفارقة أن اتهام الدولة فى أى عملية تنموية يعد محوريا نظرا لكونها المؤسسة الأبرز فى المجتمع وعليه فإن فشل جهود التنمية يعزى بشكل أو بآخر فى نظر هؤلاء إلى عجز الدولة. فالدولة الأفريقية عاجزة وغير كفؤة ولم تستطع إدارة العملية التنموية.

و استناداً إلى ما سبق فإن الفكر التنموى الجديد فى أفريقيا يدعو إلى إحداث تغيرات نوعية فى بنية الدولة الأفريقية لكى تصبح دولة وظيفية Functional State . أى تصبح الدولة الأفريقية فعالة و تمارس سلطة وظيفية فى مجتمعها بحيث تصبح فى وضعية تؤهلها لوضع وتحقيق و متابعة الغايات المرجوة فى سياق مجتمعها. على أن هذه الدولة الوظيفية تختلف تماما عن صيغة الدولة الرشيدة التى ترتبط ببرامج التكيف الهيكلى و بفكر المشروطية المصاحب لها. ذلك أن دولة التكيف ما هى إلا أداة ناجعة لتنفيذ سياسات الإصلاح الليبرالى فى أفريقيا. أما الدولة الوظيفية التى نتحدث عنها فى هذا السياق فليست معنية بتنفيذ برامج التكيف و الإصلاح وإنما هى معنية بالأساس بتحقيق الضبط و السيطرة بما يسمح لها بتحقيق الأهداف المتبناة فى سياق مجتمعها.

على أن المعضلة الأساسية التى تواجه هذا الاتجاه تتمثل فى: من الذى يتولى تغيير و إصلاح الدولة الأفريـقية ؟ وهنا يطرح البعض إجابة فيها قدر كـبير من العمـومية والغموض حيث تلقى المسـؤولية على كاهل كل من النخبة و الجماهيـر الأفريقية من أجل الخروج من وضع التخلف و التهميش الذى تعانى منه القارة!! (٤١)

(٤١) من الدراسات المهمة فى هذا السياق انظر :

Dani Nabudere (ed), Globalisation and the Post colonial state in Africa, Harare: AAPS Books, 2000 and Wale Are Olaiton, State and Development in Africa, Paper presented at the 14th Biennial Congress of AAPS, Durban, June,2003.

الباب الثانى

أفريقيا والقوى الدولية

لا مراء فى أن القارة الأفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشاً واستبعاداً على طول مراحل العولمة المختلفة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، وتدشين ما يسمى النظام العالمى الجديد عام ١٩٩١م عانت الدول الأفريقية مزيدا من التهميش؛ بحيث أصبحت غير مشاركة فى الاقتصاد العالمى، وإنما معتمدة عليه بصورة متزايدة، اتضح ذلك بجلاء من النمو الاقتصادى المتدنى للقطاعات الإنتاجية، وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية، حتى إنه توجد فى أفريقيا وحدها (٣٣) دولة من بين (٤٧) دولة وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقل تنمية فى العالم.

وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها القارة منذ أواخر القرن الماضى، والتى وصفت فى الدوائر الغربية بأنها تسير وفق معايير التحرر السياسى والاقتصادى بالمفهوم الغربى إلا أن هذه التحولات أفضت إلى نمط أفريقى جديد فى الحكم هو: «الأفروقراطية» الجديدة New Afrocracy ، وهو نمط جديد للحكم يحافظ على تراث الحكم الفردى الشمولى، وإن كان يسمح فى الوقت نفسه ببعض ملامح الديمقراطية الليبرالية (٤٢) . وليس بخافٍ أن الغرب الرأسمالى يغضّ

---

(٤٢) الأفروقراطية هى أسلوب أفريقي من الديمقراطية، ويعتقد كثير من الباحثين أنه يمثل الحل الوحيد لمشاكل الدولة الأفريقية. لقد كان هذا النظام موجودا فى أفريقيا قبل فترة طويلة من وصول الرجل الأبيض. فى الماضى، شهدت النظم السياسية التقليدية مشاركة شعبية مباشرة فى صنع القرارات العامة. لم توجد معارضة رسمية متميزة عن الحكومة ومهما كانت درجة المعارضة فإنها كانت ضمن المجلس الحاكم. وكان لكل مهنة، ولكل تجارة، وكل جماعة من الناس، وكل جماعة دينية ممثل فى مجلس الرؤساء. يعنى ذلك أن كل شريحة فى المجتمع مثلث فى ذلك المجلس. وعادة ما كان المجلس يشهد نقاشاً وجدلاً حامى الوطيس. لقد كان النظام السائد فى هذه المرحلة ديمقراطياً جدا بحيث إذا أخفق الرئيس فى تحقيق توقعات الناس، كان مصيره النفى، أو الخلع أوربما القتل. انظر :

Godwin Adindu, Western democracy has failed, says Maitama Sule Proposes Afrocracy as new type of government, DAILY INDEPENDENT, Lagos, Monday, October 27, 2003.

الطرف عن هذه الأشكال السلطوية الجديدة للتحكم فى أفريقيا، ما دامت لا تتعارض مع تحقيق مصالحه الاستراتيجية فى القارة.

ويشير كثير من الباحثين إلى أن تناقص مصالح روسيا فى القارة الأفريقية من الناحيتين الاستراتيجية والأيديولوجية صاحبه فقدان الاهتمام الغربى بأفريقيا؛ فالاتحاد الأوروبى بدأ يركز اهتمامه فى مناطق الجوار الجغرافى، مثل: دول حوض المتوسط، ودول أوروبا الشرقية، وحتى بعض مناطق النمو فى أمريكا اللاتينية. على أن هذا القول وإن بدا صحيحاً فى ظاهره إلا أنه لا يخفى حقيقة الأطماع الدولية فى القارة الأفريقية، والتى ظلت تمثل دائماً محور سياسات التكالب الاستعمارى على القارة. ويكفى أن نشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة الواضحة: فأفريقيا تحتفظ بنحو ٣٪ من إجمالى احتياطى البترول فى العالم، وبها ٥٪ من احتياطى الغاز، ونحو ثلث احتياطى اليورانيوم، ونحو (٧٠٪) من الفسفور، و (٥٥٪) من الذهب، و (٨٧٪) من الكروم، و (٥٧٪) من المنجنيز، و (٤٢٪) من الكوبالت... إلخ. ناهيك عن ثراء القارة فى مواردها الطبيعية الأوفر، مثل: المياه، والزراعة.

وعليه فسوف نحاول فى هذه الجزء أن نشير إلى تطور سياسات التنافس الدولى فى أفريقيا،ولا سيما فى عصر الهيمنة الأمريكية على العالم، بعد أحداث ١١ سبتمبر، كما أننا سوف نحاول طرح بعض قضايا التنافس الدولى فى القارة، مثل: أزمة دارفور، والمشكلة السودانية بوجه عام، وأخيراً نطرح صورة المستقبل الأفريقى فى ظل التنافس الدولى، وذلك على النحو التالى:

أولاً: التنافس الدولى فى أفريقيا بعد الحرب الباردة (جدلية الهيمنة والتهميش):

بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها، وتحقيق المملكة السياسية على حد تعبير (كوامى نكروما) اتخذ التكالب الأوروبى على موارد القارة الطبيعية شكلاً آخر يتفق مع طبيعة النظام الدولى السائد: ففى إطار سياسات الحرب الباردة، والمواجهة الأيديولوجية بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى كانت القارة الأفريقية هى الضحية .وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وظهرت العولمة الجديدة فى ثياب أمريكية تكالبت القوى الكبرى مرة أخرى على مناطق الثروة والنفوذ فى القارة

الأفريقية. وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة باتت أفريقيا تحتل أهمية محورية فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى الجديد.

وسوف نحاول فى هذا الجزء إبراز سياسات التنافس الأمريكى الأوروبى فى أفريقيا، وذلك على النحو التالى:

التنافس الأمريكى الأوروبى:

على الرغم من التغير الذى يبدو لأول وهلة فى توجهات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا منذ عام ١٩٨٩م فإن الأهداف الأمريكية الاستراتيجية فى أفريقيا ظلت ثابتة لم تتزحزح؛ إذ إنها تسعى إلى:

- حماية خطوط التجارة البحرية.
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.
- فتح الأسواق أمام حركة التجارة، والاستثمارات الأمريكية.
- دعم ونشر قيم الليبرالية، ولا سيما تلك الخاصة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، ولو من الناحية البلاغية.

ومع ذلك؛ فإن المتغيرات الدولية التى سارت باتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا عبر التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جُدد.

مرتكزات السياسية الأمريكية تجاه أفريقيا: (٤٣)

وقد اتضحت ملامح هذه السياسة منذ بداية عام ١٩٩٨م؛ إذ سعت إدارة كلينتون

(٤٣) يمكن مراجعة الدراسات التالية :

African Policy Advisory Panel Rising U.S. Stakes in Africa: Seven Proposal to Strengthen U.S. Africa Policy: A Report of the, Washington DC, CSIS, May 2004.; J. Stephen Morrison and David L. Goldwyn, A Strategic U.S. Approach to Governance and Security in the Gulf of Guinea, CSIS, July 1, 2005; Jeffery=

إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة. على أن رفع شعار اندماج أفريقيا فى الاقتصاد العالمى لن يكفى وحده لإنهاء عمليات تهميش القارة الأفريقية؛ ولذلك فإن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة تعتمد على المرتكزات الأساسية التالية:

١ - التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة، مثل: جنوب أفريقيا فى الجنوب، ونيجيريا والسنغال فى الغرب، وإثيوبيا فى الشرق.

٢ - طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة، مثل: الإرهاب والتطرف، وتدفق المخدرات، والجريمة الدولية، وحماية البيئة، وحقوق المرأة الأفريقية، و... وهلم جرّا.

٣ - المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات، وهنا يقتصر الدور الأمريكى على التمويل والتدريب.

٤ - العمل على محاصرة النظم غير الموالية، والتى تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثلما كان عليه الحال مع السودان وليبيا.

٥ - تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة فى المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلاً من المساعدات.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة قد تركت لفرنسا ولعقود طويلة إبّان الحرب الباردة المجال فى أفريقيا للقيام بمهمة الشرطى. وتحاول فرنسا اليوم إيجاد صيغة جديدة للشراكة مع أفريقيا؛ لكى تخرج من الموقف المعقّد الذى وصفه وزير التعاون

=Sachs, The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time, New York, Penguin Press, 2005, Robert Rotberg, ed, Battling Terrorism in the Horn of Africa, Washington DC, Brookings Institution Press, 2005; Alex de Waal, editor, Isalmism and its Enemies in the Horn of Africa, Bloomington, Indiana, Indiana University Press, 2004;Herman Cohn, Intervening in Africa: Superpower Peacemaking in a Troubled Continent, London, Macmillan Press, 2000, J. Stephe-Morrison and Jennifer G. Cooke, eds, Africa Policy in the Clinton years Washington DC, CSIS, 2001, and Jeffrey Taylor, Angry wind: Through Muslim Black Africa by Truck, Bus, Boat and Camel, Boston, Houghton Mifflin, 2005.

الدولى الفرنسى (شارل جوسلين) بأن: «فرنسا توفر معظم المساعدات، وتحصل أمريكا على معظم الفوائد الاقتصادية».

وفى أول جولة أفريقية له عام ١٩٩٦م أكد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك (وارن كريستوفر) بأن الحقبة التى كانت تقسم فيها أفريقيا إلى مناطق للنفوذ قد ولّت، وفات أوانها.

أفريقيا والحرب على الإرهاب:

احتلت أفريقيا مكانة مهمة فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى الخاص بمحاربة الإرهاب، وربما يُعزى ذلك إلى عدة أسباب، لعل من أبرزها:

١ - تنامى المشاعر المعادية للولايات المتحدة فى كثير من المناطق الأفريقية، ولا سيما منطقة القرن الأفريقى. وطبقاً لبعض المعلومات الاستخبارية الغربية؛ فإن الصومال بعد انهيار الدولة فيها فى أعقاب الإطاحة بالرئيس سياد برى أضحت ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات التى تضعها الولايات المتحدة على لائحة الإرهاب. وعليه فإنه لا يمكن التغاضى عن أهمية الصومال ومنطقة القرن الأفريقى فى إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.

٢ - أهمية بعض الدول، مثل: السودان فى إطار بناء التحالف الدولى الموالى للولايات المتحدة؛ بهدف محاربة الإرهاب. ومن المعلوم أن أسامة بن لادن قد أقام فى السودان، كما أن هناك ارتباطات ثقافية بالتجمعات الإسلامية فى دول الجوار الجغرافى للسودان.

٣ - تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية يجعلها بيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب. وطبقاً لبعض الباحثين: «تعد أفريقيا الحلقة الأضعف فى سلسلة الإرهاب الدولى؛ فالحدود يسهل اختراقها ومؤسسات فرض النظام والقانون ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصراع متعددة، والدولة الوطنية إما هشّة أو ضعيفة أو تحتضر.. كل ذلك يجعل من بعض الدول الأفريقية ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات (الإرهابية)».

٤ أضف إلى ذلك التجارة غير المشروعة فى الألماس فى مناطق حوض نهر مانو، ومنطقة البحيرات العظمى.

وعليه فقد اهتمت الإدارة الأمريكيـة بدعم العلاقات الأمنية والعسكرية مع الدول الأفريقـية فى إطار ما يسـمى (الحرب على الإرهاب). ففى يونيـو عام ٢٠٠٣م أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمريكية قيـمتها (١٠٠) مليون دولار لزيادة قدرة دول شرق أفريقـيا على محاربة الإرهـاب. فى ٢٣-٢٤ مارس/ آذار ٢٠٠٤ التقى رؤساء هيـئة أركان تشاد ومالـى وموريتانيا والمغرب والنيجـر والسنغال وتونس للمرة الأولى، فى اجتماع معلن إلى حدٍّ ما فى مقر قـيادة الجيشِ الأمريكى الأوروبية فى شتوتغارد. وقد وُصفَ الاجتماع بأنه لم يسـبق له مثيل بينما بقيت إجراءاته سريةً؛ القـضية المحورية للاجتـماع تمثلت فى التـعاونِ العسكرىِ فى الحـربِ على الإرهابِ مع التركـيز على السـاحـل الأفريقى وخلق منطقـة عازلة بين دول المغـرب وأفريقـيا جنوب الصـحـراء الكُبرى، أى بين حقولِ نفط الشمال الأفريقى و حقول نفط خليجِ غينيا.

تأمين الواردات الأمريكية من النفط الأفريقى:

فى السنوات الأخيـرة بدت الولايات المتـحدة أكـثـر اهتمـامـاً بمصادر البتـرول الأفريقى كـبديل عن بترول الشـرق الأوسط. وعليه فإن الإدارة الأمـريكية تنظر الآن إلى النفط فى أفريقيا باعتـباره مصلحة قومية استراتيـجية، وعليه تصبح بعض الدول مثل: نيجيريا، وأنجولا، والجابون مصادر مهمه لتوفير النفط(٤٤).

---

(٤٤) فى مقالة له بعنوان «المصادر الثمينة فى حاجة إلى الحماية. الولايات المتحدة: الصراع الجديد على أفريقـيا» يشـير Pierre Abramovici إلى أن الولايات المتحـدة قد حولت من انتباهـها الدبلوماسى والعسكرى إلى أفـريقيا، ليس فـقط من أجل نفط القارة وإمدادات الغـاز الطبيعى (بالرغم من أنهـما يمثلان مساهمة مستقبلية مهمة فى إمدادات الطاقة الأمريكية ولكن من أجل معادنها ومصادرها الماسية الصناعية. إنهـا تقيم تدريبات عسكرية بشكل هادئ وتوفر المعـدات اللازمة لعدد من البلدان من أجل ضمان خطوط الإمدادات المستقبلية. أنظر:

Pierre Aramovici, Precious Resources in Need for Protection: United States: the new scrarmble for Africa, Le Monde Diplomatique, July 2004.

فى الوقت الراهن توفر أفريقيا جنوب الصحراء خمس واردات الولايات المتحدة من النفط. وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من نفط غـرب أفريقا بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

يعنى ذلك أن واردات أمريكا من البـترول الأفريقى سوف تفوق وارداتهـا النفطية من الخليج العربـى. وعليــه فإن الولايات المتحـدة سـتبـذل أقصـى ما فى وسـعـها لتأمين مصـادر البترول فى غـرب أفريـقيا.

وتناقش دراسـة حـديثة صـدرت عـام ٢٠٠٦ بعنوان "مـا وراء التدخل لأغـراض إنسانية: التـوجه الاستراتيجى الأمـريكى نحو أفريقيـا" توجهات السياسـة الأمريكية الجديدة تجاه أفـريقيا (٤٥). إذ خلصت لجنة العمل المستقلة المدعـومة من قبل مجلس الشئون الخارجية أن أفـريقيا اكتـسبت أهمية إسـتراتيجـية متزايدة بالنسبـة للولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها مصـدر قلق إنسانى مهم. وفى عالم الفرص الاقتصادية، والتهديدات الأمنية، وانتـشار الأمراض والأوبئة، والتبشير بقيم الديـمقراطية، تصبح أى سياسة مستندة على المخاوف الإنسانية لوحـدها غير مجدية للمصالح الأمريكية. علاوة على ذلك، خلصت لجنة العـمل بأن المصالح الإنسانية المـلحة ربما يتم تحقيـقها من خلال تبنى سياسة أمريكية أكثر شموليةً تجاه أفريقيا.

وقد طرحت لجنة العمل مـجموعة من التسـاؤلات بخصوص السياسة الخـارجية الأمريكية على النحو التالى:

١ـ ما دوافع السياسة الأمـريكية تجاه أفريقيا؟ كيف كان ينظـر إلى أفريقيا خلال فترة الحرب الباردة؟ وما مدى تأثر الشعب الأمريكى بانتشار الفقر فى أفريقيا؟

ما دوائر التـأثير الانتخابيـة الجديدة والمرتبطة بالشأن الأفريقى، ومـثالاً على ذلك: التنظيمات الدينية، والصحية العامة،و المؤسسات الأفريقية الأمريكية؟

---

(45) Princeton N. Lyman, More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa, Council on Foreign Relations, Task Force Report No. 56, January 2006.

٢ـ ما المصالح الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية فى أفريقيا؟ وقد تم التعرض لأربع قضايا مهمة هى:

- الطاقة
- الإرهاب
- منافسة الصين وبلدان أخرى
- مرض الإيدز

٣ ـ تقويم آخر المبادرات السياسة الأمريكية؟

- برنامج طوارئ الرئيس لإغاثة الإيدز
- حساب تحدى الألفية
- قانون النمو والفرص الأفريقى
- مبادرة عملياتِ السلام العالمية

٤ـ كيف نظرت الإداراتُ الأمريكية لأفريقيا؟ ما إنجازات إدارة كلينتون وأين مواقع الخلل؟

إدارة بوش وأفريقيا منذ ٩/ ١١؟ كيف أثرت المواقف الحزبية داخل أمريكا على تنفيذ البرامجِ الأفريقيةِ؟

٥ـ ماذا ينبغى أن يكون عليه الموقف الأمريكى تجاه القضايا التالية:

- برامج مكافحة الإرهاب ، بما فى ذلك الردود العسكرية والأخرى
- التنمية والتجارة
- الدول المنتجة للطاقة ،بما فى ذلك قضايا الأمنِ، والشفافية، والمنافسة منْ البلدانِ الأخرى.
- مواجهة المطالبِ الملحة للمعالجةِ من مرض الإيدز.

(46) HOWARD W. FRENCH, France Seeks to Hold Africa in Its Grip," New York Times, December 6, 1996 and Taoua, Phyllis" The Anti- Colonial Archive: France and Africa's Unifinished Business" SubStance - Issue 102 (Volume 32, Number 3), 2003, pp. 146 - 164.

توجهات السياسة الفرنسية إزاء أفريقيا :

أيا كان الأمر فإن السياسة الأفريقية لفرنسا شأنها شأن السياسة الأفريقية للولايات المتحدة قد شهدت تغيرات وتحولات راديكالية ، وهو ما أكده الرئيس جاك شيراك يوم ٢٧/ ٨/ ١٩٩٧م، حينما أشار إلى عزم بلاده على عدم التدخل عسكرياً أو سياسياً فى الدول الفرنكفونية الأربع عشرة المتعاملة بالفرنك فى أفريقيا. وقد اشتمل التغير فى توجهات السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا على ما يلى:

١ ـ تسعى فرنسا إلى توسيع دائرة علاقاتها السياسية والتجارية لتشمل باقى دول القارة؛ أى أن جل مساعداتها المالية لن يقتصر على مستعمراتها السابقة إنما يستهدف باقى دول القارة.

٢ ـ تعتزم فرنسا التخلى عن دورها العسكرى من منطقة الفرنك، وهو ما أكدته عملية إغلاق قاعدتين عسكريتين فى جمهورية أفريقيا الوسطى، واللتين انطلقت فرنسا من طريقهما للتدخل فى العديد من المواقف، والأزمات التى شهدتها مستعمراتها السابقة، كما أن حوالى ١٨٠٠ جندى فرنسى تقررت عودتهم من قواعدهم الأفريقية.

ويبدو أن السياسة الفرنسية بتركيزها على المحور الأوروبى، ولا سيما قضية الانضمام للاتحاد المالى والاقتصادى الأوروبى لا تغفل فى الوقت نفسه مصالحها التجارية مع أفريقيا، ولا سيما مع دول معينة مثل: نيجيريا، وجنوب أفريقيا.

التنافس الخفى بين فرنسا والولايات المتحدة:

ويبدو أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة، وفرنسا إزاء أفريقيا فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أبرزت ـ ولو من طرف خفى ـ تنافساً حقيقياً بين البلدين. ويمكن للمرء أن يدرك ذلك فى الحرب الأهلية الرواندية؛ حيث كانت القوات الفرنسية هى الأسبق والأكثر عدداً، وهو الأمر الذى دفع بالإعلام الأمريكى إلى التركيز على المشكلة وعلى الدور الفرنسى فى تزويد نظام هابياريمانا السابق بالأسلحة والمعدات.

كما أن الدور الأمريكى فى إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمى بمنطقة البحيرات العظمى لا يتفق مع المصالح الفرنسية، ومع ذلك فإن ثمة قدراً من التعاون والتنسيق بين الأطراف الأوروبية والأمريكية فى مواقفها تجاه قضايا أفريقيا.

ففى أعقاب التورط الأمريكى فى الصومال، والتورط الفرنسى فى الأزمة الرواندية اقتنع الطرفان بضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة أنفسهم. وبناء على ذلك تم الاتفاق فى مايو/ أيار ١٩٩٧م بين كل من فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة على تقديم مشروع إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بحفظ السلام فى أفريقيا.

أولاً: أثر التنافس الفرنسى الأمريكى فى العلاقات العربية الأفريقية:

أياً كانت الأهداف والمصالح وراء التنافس الأوروبى الأمريكى فى القارة الأفريقية فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية الأفريقية؛ وذلك لأكثر من متغير واحد:

فأولاً: تركز هذه الدول على مناطق إقليمية معينة، وتدعم قادة موالين لها؛ فالسلوك الأنغلو ـ أمريكى يدعم الأقليات الحاكمة فى كل من رواندا، وبوروندى، وأوغندا، والحرص على خلق مناطق نفوذ فى منطقة القرن الأفريقى الكبير يعرض المصالح العربية للخطر. وينبغى أن نشير فى هذا السياق إلى قضية المياه واستخدامها كورقة ضغط فى مواجهة كل من مصر والسودان.

وثانياً: أن الوجود الأمريكى يرتبط دوماً بالوجود الإسرائيلى؛ حيث تسعى الدولة العبرية من جراء خططها المتعلقة بالبحيرات العظمى، ومنابع النيل عموماً إلى فتح ثغرة فى خطوط الأمن القومى والمائى العربيين، وكذلك جعل أبواب المنطقة مشرعة أمام المصالح الأمريكية.

وثالثاً: أن هذه القوة الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ويتضح ذلك جلياً فى الموقف الأمريكى والأوروبى من قضية الإسلام السياسى التى يتم وصفها بالإرهاب، ومن هنا كان التبرير الأمريكى لقصف مصنع الشفاء للأدوية

بالخرطوم بأنه عمل مشروع لمكافحة الإرهاب، وعزل الدولة الراعية له. ونظراً لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر فى العديد من الدول الأفريقية غير العربية مثل: كينيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا فإن ثمة محاولات حثيثة لترويع هذه الدول من محاولات الاختراق، وزعزعة أمنها من جانب بعض الحكومات والجماعات الأصولية فى العالم العربى.

ولعل موقف الولايات المتحدة من الصراع الدائر فى جنوب السودان، ودعمها لمبادرة إيغاد (IGAD) الأفريقية، وليس المبادرة المصرية الليبية لتسوية الأزمة السودانية لهو من قبيل بث روح الانقسام بين العرب والأفارقة.

ثانياً: الغاز والنفط يلهبان مسيرة التكالب الدولى على أفريقيا

لقد كان الاهتمام بالنفط وقطاع الغاز فى أفريقيا يتركز على منتجى القارة الرئيسيين. فالاستثمار فى هذين المجالين اقتصرَ بشكل كبير على منطقتين هما: أفريقيا الشمالية (الجزائر وليبيا ومصر)؛ ودول خليج غينيا (نيجيريا وأنغولا والكونغو برازافيل والغابون). بيد أن الاتجاه الحالى يشير إلى الانتشار الجغرافىُ الواسع النطاق للاستثمارات فى القطاع النفطى. إضافة إلى بَعْض التنوع ضمن هاتين المنطقتين الرئيسيتينِ (٤٧). فقطاع غاز مصر السريع النمو يُعوّضُ هبوط إنتاجِ النفط، كما استطاعت تونس جَذْب الاستثمار الأجنبى فى قطاع الغازِ النامى بها لتشغيل العديد من المشاريعِ الاستثمارية.

وفى غربِ ووسط أفريقيا، ظهرت حقول نفط جديدة فى تشاد وغينيا الاستوائية لتعويض تدنى الإنتاجِ فى الحقولِ القديمة فى الكونغو برازافيل والغابون والكاميرون، بينما تمثل ساو تومى وبرنسيب آخر عضو ينضم إلى نادى منتجى النفط فى أفريقيا.

وعلى الرغم مِنْ الحكمة التقليدية السائدة فى صناعة النفط والتى تشير إلى أنه من النادر التوصل إلى اكتشافات جديدة على بعد أكثر من ١٠٠ ميل مِنْ آبار النفط

---

(47) Abdullah Dawood, New Scramble for Africa, Al- Jazeerah, July 21, 2005.

المنتجة، فقد ظهرت اكتشافات نفطية جديدة على عكس هذا الاتجاه. إذ ظهر السودان كمنتج نفط رئيسى. حيث يحتل المرتبة الثالثة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكُبرى بمتوسط إنتاج يبلغ (٣٦١ , ٠٠٠) برميل فى اليوم (تقديرات ٢٠٠٥م) ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المعدل بحلول عام ٢٠١٠.

وفى شرق أفريقيا تُنتجُ كل من تنزانيا وموزمبيق للمرة الأولى الغاز بكميات اقتصادية. فحقول تيمان و باند (Pande and Temane) تم تطويرها أساساً لتَوصيل الغازِ إلى تجهيزات وقود ساسول Sasol الصناعية فى جنوب أفريقيا، بينما تم توفير كميات أصغر مِنْ الغازِ داخل موزمبيق لتشغيل مشاريعِ قطاعِ الصناعة والكهرباء بها.

إنّ مشروعَ غازِ سونجو سونجو (Songo Songo) فى تنزانيا يمثل أول مشروع لتنمية قطاع النفط والغاز فى شرق أفريقيا ونجاحه أفضى الى سلسلة الالتزامات الجديدة فى كل أنحاء المنطقة من قبل شركاتِ النفط الأجنبيةِ. غاز سونجو سونجو يتم ضخه إلى دار السلام، حيث يستَعملُ لتَغْذِية محطة كهرباء أوبنجو ومصنع إسمنتِ تَلِّ وازو. ويتم بيع كهرباء أوبنجو إلى كثير من المناطق فى دول الجوار.

وإذا كانت صناعة الغاز فى أفريقيا جنوب الصحراء الكُبرى قد رسخت أقدامها وأضحت أكثر قوة من ذى قبل ، فإن صناعة نفط المنطقة تُولّدُ دخلا أكثر من أى وقت مضى، بعد تصاعد أسعارِ النفط العالمية والتى قد تصل الى ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد . وقد ارتفع إنتاج كل من نيجيريا وأنغولا بشكل ملحوظ. ففى بداية ٢٠٠٦، وطبقا لتصريحات وزير النفط النيجيرى، إدموند دوكورو، فان إنتاج النفط ارتفع من حوالى ٢,٥ مليون برميل يومياً إلى ٣ ملايين فى اليوم بحلول منتصف ٢٠٠٦، وتهدف الحكومة لرَفع الطاقة الإنتاجيةِ إلى ٤ ملايين برميل يوميًا بحلول عام ٢٠١٠ وتشير بعض التقديرات إلى أنه بالإمكان تحقيق هذا الهدف بنهاية عام ٢٠٠٧. وعليه سوف تقف نيجيريا فى المرتبة الأولى لمصدّرى النفطِ العالميين، بجانب العربية السعودية وروسيا وإيران. وعلى أية حال، فإن تحقيق هذه القدرة سوف يأخذ

الإطلاق الأفريقى أبعد بكثير من الحصة المقررة له من قبل منظمة أوبك (OPEC) وهو أمر قد يعرضه للتهديد بالطرد من عضوية المنظمة.

وبالرغم من أن الطاقة الإنتاجية الأنغولية أقل من نظيرتها النيجيرية، فقد ارتفع الإنتاج من ٩٠٠ , ٠٠٠ برميل يومياً إلى ١,٣ مليون برميل خلال العامين الماضيين، وطبقاً للمصادر الحكومية، من المحتمل أنْ يَقفز الإنتاج إلى ٢ مليون برميل يوميا بنهاية عام ٢٠٠٨. وهو الأمر الذى يرفع أنجولا إلى المركز الثانى فى جدول السباق الأفريقى لمنتجى النفط، وهو ما يعنى تقدمها على الجزائر. هذا التقدم السريع جاء نتيجة استثمار بلايين الدولارات فى المياه العميقة خلال السنوات الخمس الماضية، إضافة إلى استمرار الإنتاج من الحقول الساحلية فى جيب كابندا والذى يساهم بنصف إنتاج النفط فى البلاد.

ومن المعلوم أن التكالب الأول على استغلال أفريقيا حَدثَ فى أواخر القرن التاسع عشر، عندما تَنافستْ بريطانيا وفرنسا وألمانيا لقَطْع أفريقيا إلى المستعمرات. أما اليوم فإن شركات مِنْ الولايات المتّحدة، وفرنسا وبريطانيا والصين تَتنافسُ من أَجل الربح منْ حُكّامِ الأنظمةِ الفوضويةِ والفاسدة فى أغلب الأحيان [٤٨].

• وقد كشفت تحقيقات الجارديان البريطانية فى ثلاثة بلدان أفريقية غنية بالمصادر الطبيعية ـ أنغولا وغينيا الإستوائية وليبيريا ـ كيف فاوضتْ الشركات البريطانية من أجل الحصول على الصفقات التى تعد برأى النقّادِ ضدّ مصالحِ الفقراء والمحرومين.

• وقد تركّزت تحقيقات الغارديان على مشروع الغاز الكبير فى غينيا الاستوائية؛ وخطط إستغلال ماس ليبريريا، وإستعداد بنوك غربية لتزويد أنغولا بقروض ضخمة وضمانات نفطية.

• فى غينيا الاستوائية، فاوضت شركة بى جى (سابقاً شركة الغاز البريطانى

(48) David Leigh and David Pallister, Revealed: the new scramble for Africa, The Guardian, Wednsday June 1, 2005.

[illegible] الرئيس تيودورو أوبيانج لشراء إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي المذوب للسنوات الـ١٧ القادمة.

• ومن جهة أخرى اتُّهِمَ مصرف HSBC البريطانى مِن قِبل لجنة بمجلس الشيوخ الأمريكى بأنه يساعد الرئيسِ أوبيانج على تحويل إيرادات البلاد النفطية إلى "حسابات مالية سرية" فى لوكسمبورغ وقبرص. إنّ البلادَ مُهدّدة بالانقلابات العسكرية المتكرّرةِ مِن قِبل الأجانب الطامحين لوضع أيديهم على الثروة النفطية.

• وفى ليبريا، التى عانتْ كثيرا من الحرب الأهلية، وقف مصرفLIB وهو مصرف بريطانى خاصّ، وراء محاولات احتكار إنتاجِ الماس والاتصالات فى البلاد.وقد انتقدتْ الأُمم المتّحدةُ والبنك الدولى هذه المخططات واعتبرتها ضدّ مصالحِ البلاد. وهو الأمر الذى أدى الى انسحاب البنك البريطانى من هذه العمليات.

• وفى أنغولا، التى كانت ضحيّة حربِ أهلية مدمرة ، اتّهمَ أحد المصارف البريطانية الكبرى ، ستاندارد تشارتيرد، بالاضرار باقتصاد البلاد عن طريق توفير قروض ببلايين الدولارات وهو مايعنى سيطرته الخانقة على إنتاجِ النفط المستقبلى فى أنغولا.

• وتكشف الفضائح المعلنة كَيفَ أن الثروة النفطيةَ نُهِبتْ ببلايينِ الدولارات خلال نظام حكم أباتشا العسكرى فى نيجيريا وذلك بمساعدةِ البنوكِ الغربية والرشاوى المدفوعة لشركاتِ النفط الأمريكية.

• فى السودان وتشاد، شركات صينية كبرى تَتحرّكُ فى تأييد وتسليح الحكّام العسكريين وتقوم ببناء خطوط الأنابيب.

• وفى فرنسا اتّهمتْ شركة النفط الحكومية Elf إيلف فى تحقيقات فساد بَعْدَ أنْ دَفعتْ رسوماً ورشاوى وشجّعتْ الأنظمةَ على إدارة الديونِ كجزء مِنْ "إستراتيجية أفريقية" طوعية.

• الكونغو برازافيل، وهى رابع أكبر منتج للنفط جنوب الصحراء الكبرى، يتحكم فيه شركة إيلف الفرنسية، وتعانى هذه الدولة رغم ذلك من العبء الثقيل لديونها الخارجية.

ثالثاً: التنافس الدولى حول دارفور:

يتألف إقليم دارفور الذى يقع فى أقصى غرب السودان من عرقيات وإثنيات عربية وأفريقية متعددة، لعل من أشهرها: الفور، والزغاوة، والمساليت، والرزيقات. ولهذا جذور بعض هذه الجماعات العرقية إلى دول الجوار، ولا سيما تشاد وأفريقيا الوسطى، وهو ما يضفى على النزاع فى الإقليم بُعداً إقليمياً مهماً. وقد تأثر الإقليم الدارفورى بالثقافة الإسلامية منذ زمن بعيد؛ حيث أقيمت المدارس، وتم إرسال الوفود الدراسية للتعلم فى الأزهر الشريف، وهو ما يتضح من وجود رواق خاص بهم. وعليه فقد أضفت هذه الثقافة الإسلامية المشتركة ـ بالإضافة إلى عمليات التزاوج بين الجماعات العرقية المختلفة ـ روحاً من التعايش السلمى بين جميع سكان دارفور.

ونظراً لوجود اختلافات فى أنماط الحياة بين القبائل البدوية الرُّحل، والتى تنتمى معظمها للأصل العربى، والقبائل الزراعية المستقرة، والتى تنتمى فى معظمها للأصل الأفريقى؛ فقد حدثت مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر المياه والكلأ. ولعل أشهر هذه المناوشات ما حدث عام ١٩٦٧م بين عرب الرزيقات وقبائل المعالية، ولكن تم الاتفاق على تسوية هذه النزاعات وفقاً للآليات التقليدية والأعراف السائدة. على أن موجات التصحر والجفاف كانت تضفى على هذه النزاعات بُعداً خطيراً. غير أن هذه الأوضاع بدأت فى التغير إلى الأسوأ نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية فى تشاد خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، والتى تربطها مع دارفور علاقات واسعة عبر الحدود المشتركة. ونظراً لمساحة الإقليم الشاسع (يعادل مساحة فرنسا نفسها)، وضعف الحكومات المركزية فى الوقت نفسه الذى اشتدت فيه أوزار الحرب فى الجنوب، أصبح إقليم دارفور ساحة خلفية لتهريب الأسلحة، والتى استخدمتها القبائل فيما بعد لحسم خلافاتها القبلية.

... الجنجويد المسلحة، والتى زعم أن الحكومة السودانية تساندها قد لعبت دوراً رئيساً فى مأساة إقليم دارفور.

وأياً كان الأمر فإن الإدارة الأمريكية سارعت إلى إدانة ما يحدث فى دارفور باعتبارها كارثة إنسانية. وفى يونيو ٢٠٠٤م أصدر الكونجرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية. كما أن وزير الخارجية الأمريكى (كولن باول) قام بزيارة الإقليم، وأدان حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ومحاكمة قادتها. وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن؛ بغرض فرض عقوبات اقتصادية على السودان.

وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراراً فى يوليو ٢٠٠٤م أنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة؛ إذا لم تسارع الخرطوم فى غضون ثلاثين يوماً بنزع سلاح الجنجويد، وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين.

لكن ما دوافع توقيت الحملة الأمريكية تجاه أزمة دارفور؟ نستطيع أن نشير إلى أكثر من اعتبار واحد:

– الاعتبار الأول: الخروج من المستنقع الآسيوى (الأفغانى والعراقى)، ومحاولة تضخيم جانب «التدخل الإنسانى» فى دارفور، وفى هذه الحالة لمصلحة المسلمين؛ حيث إن طرفى الصراع هناك من المسلمين يعنى ذلك محاولة «تجميل» السياسة الخارجية الأمريكية، ودرء التهم عنها بأنها فى حالة حرب ضد الإرهاب، تستهدف المسلمين فى المقام الأول.

– الاعتبار الثانى: التدخل فى الحالة السودانية عمل مأمون الجانب؛ لأنه سوف يتم من خلال قوات أفريقية وتحت مظلة الاتحاد الأفريقى؛ حيث إن مجلس الأمن والسِلْم الأفريقى التابع له يسمح بالتدخل لحفظ السلم، وإيقاف جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام ١٩٩٧م بالتزاماتها اللوجستية لدعم وتدريب قوات حفظ سلام أفريقية، وهو ما يمكن تطبيقه فى الحالة السودانية.

– الاعتبار الثالث: يرتبط بالصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى، ولا سيما فرنسا. إذ تبدو رائحة البترول فى غرب السودان قوية، ومواجهة النفوذ الفرنسى التقليدى فى تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة. فهل يشهد سيناريو التدويل للأزمة فى دارفور توقيع اتفاق فاشودة آخر على غرار الاتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م لتقسيم المصالح، والنفوذ فى الشمال الأفريقى؟ لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

رابعاً الصراع من أجل السيطرة على النفط فى السودان:

فى عام ١٩٨٠م حصلت فرنسا على حق التنقيب عن النفط، وإنتاجه فى مساحة تبلغ (١٢٠,٠٠٠) كم٢ بين ملكال وبور. وقد أظهرت تقديرات المهندسين الفرنسيين أن المنطقة المستهدفة تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط. ويعتقد أن السودان تملك أكبر احتياطيات غير مستغلة من النفط فى أفريقيا وأوروبا تفوق تلك الموجودة فى خليج غينيا. ويُشكّل النفط نحو (٧٠٪) من إجمالى الناتج المحلى فى السودان. ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا فى عام ١٩٨٥م إلى تعليق عملياتها فى التنقيب عن النفط فى السودان؛ وذلك تحت وطأة الحرب فى جنوب السودان. وقد احتفظت فرنسا بعلاقات وثيقة مع نظام الحكم فى الخرطوم؛ حيث وفّرت له الدعم اللوجستى والعسكرى.

وبالمقابل فإن الولايات المتحدة وفى إطار سياستها الرامية إلى عزل نظام الإنقاذ قدمت العون والدعم لجماعات التمرد السودانية فى كل من أوغندا، وإريتريا، وإثيوبيا. وحاولت الإدارة الأمريكية جاهدة منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط السودانى، فمارست ضغوطاً على شركة تاكسمان الكندية، حتى إنها تواجه تهماً جنائية بالمشاركة فى أعمال التطهير العراقى أمام إحدى المحاكم الأمريكية.

وإزاء العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على السودان عام ١٩٩٧م، أصبح المجال واسعاً أمام الصين، وبعض القوى الآسيوية الأخرى للاستثمار فى مجال

النفط السودانى. لقد أصبحت الصين مستوردة نحو (٦٪) من إجمالى احتياجاتها النفطية من السودان. وتمتلك شركة البترول الوطنية الصينية نحو (٤٠٪) من أسهم شركة بترول أعالى النيل، والتى تسيطر على اثنين من أهم حقول البترول فى ولاية أعالى النيل.

رابعاً: ما العمل؟ (مستقبل أفريقيا فى عصر الهيمنة الأمريكية):

يرى المفكر الأفريقى الأبرز (على مزروعى) أن تاريخ العولمة مرتبط بنهب واستغلال ثروات أفريقية. وعليه فإن الأفارقة مطالبون باتخاذ الإجراءات التالية لمواجهة ظاهرة تغوّل العولمة، ومقاومة تهميش القارة الأفريقية:

- إقامة ودعم المؤسسات الأفريقية بما يعزز من عملية التكامل الإقليمى؛ وذلك بهدف تحقيق الاعتماد الجماعى على الذات.

- تشجيع التوجهات الوطنية نحو تحقيق الديمقراطية بما تعنيه من سيادة قيم الشفافية والمساءلة.

- إقامة تحالف دولى جديد؛ بهدف دعم جهود التنمية الأفريقية؛ بحيث يضم دولاً مانحة، مثل: اليابان وتايوان، والصين وكوريا الجنوبية. ويمكن للمجتمع الدولى أن يساهم فى توفير الدعم اللازم لتحقيق النهضة الأفريقية. و غنى عن البيان فى هذا السياق أن (النيباد) تمثّل خطوة مهمة فى إمكانية بناء هذا التحالف الدولى.

خلاصة القول: فإنه يتضح مما سبق أنه مع انتهاء الحرب الباردة ساد منطق التنافس الدولى على القارة الأفريقية مرة أخرى بين الأقطاب الرئيسية للنظام الدولى (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين)؛ وذلك بهدف استغلال ثروات وموارد القارة الطبيعية. وإذا كانت الدراسة تشير إلى حقيقة التنافس بين الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية، ولا سيما فرنسا على اكتساب مناطق النفوذ، والسيطرة فى أفريقيا؛ فإن واقع الأمر يشير إلى حدوث نوع من التفاهم بين هذه

القوى، كما يتضح من التعاون الفرنسى الأمريكى فى مجال محاربة الإرهاب فى أفريقيا.

وعليه فإنه لا سبيل أمام أفريقيا لمواجهة عمليات التهميش، والهيمنة التى تمارس ضدها من جانب قوى العولمة الجديدة سوى تكريس سياسات الاعتماد الجماعى على الذات، ودعم مؤسسات الاتحاد الأفريقى بما يحقق فى نهاية المطاف شروط النهضة الأفريقية. عندئذ يتحول الوهن الأفريقى إلى قوة فاعلة فى النظام الدولى!